جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علوم سياسية
العلاقات الدولية

رقم: 002 عس/2019

إعداد الطالب:
نبار سليمان

يوم: 2019/07/03

الشراكة الأوروجزائرية
2018-2005

لجنة المناقشة:

زنودة منى	**أستاذ محاضر أ**	بسكرة	رئيسا
سهام حروري	أستاذ محاضرأ	بسكرة	مشرفا
منصوري العالية	أستاذ مساعد أ	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

الإهداء

الى روح الوالدين الكريمين

الى عائلتي الكريمة: الزوجة، الأبناء والبنات

(يمينة– طه– تقوى– محمد معاذ– محمد نزيم)

الى كل افراد العاءلة من قريب وبعيد

الى أساتذة قسم العلوم السياسية ببسكرة وأخص بالذكر الأستاذة نايت سعيدي الهام

الى جميع زملاء الدفعة

سليمان

شكر وعرفان

الشكر الجزيل للدكتورة سهام حروري

على قبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى المساعدة العلمية والمعنوية لإتمامها

الشكر لأعضاء لجنة المناقشة

الذين شرفوني بقبول مناقشة واثراء الموضوع

الشكر موصول الى أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة

سليمان

مقدمة

يهتم حقل العلاقات الدولية، بدراسة النظام الدولي ومعرفة الفاعلين وكذلك معرفة التفاعلات الحاصلة، وتأثيرات وانعكاسات كل ذلك على العلاقات الدولية نفسها. أضف إلى ذلك العوامل المؤثرة، التي عادة ما تحكم تصرفات أشخاص وأطراف المجتمع الدولي، وكذلك الوسائل والأجهزة التي تتم خلالها هذه التفاعلات. حيث تعتبر الشراكة أحد أهم الوسائل في هذه التفاعلات خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي وحدوث تغيرات إقليمية ودولية جديدة، وبروز متغيرات جديدة ساهمت في تعزيز طرح الشراكة بدلا من التعاون.

ولعل أهم المبادرات التي حاولت تجسيد الشراكة هي الشراكة الأوروجزائرية، والتي تندرج في مسار الشراكة الأورومتوسطية والتي تبنتها ندوة برشلونة التي انعقدت في 27-28 نوفمبر 1995 والتي تبعها مسار برشلونة لتعزيزها؛ حيث يتم التركيز في هذه الدراسة على الشراكة في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب.

أهميــة الموضــوع:

يندرج الموضوع ضمن دراسات التكامل الإقليمي بمنظوره الجديد البعيد عن تلك التفاعلات التي تحكم المنطقة الأورومتوسطية عموما، والأوروجزائرية على وجه الخصوص نتيجة لتأثيرات العولمة وتداعياتها لاسيما على المستوى الاقتصادي والأمني؛ والتي أدت إلى محاولة تنميط السياسات الاقتصادية والأمنية وإلغاء الحدود.

وبعد أن كان التعاون هو الإطار المنظم للعلاقات الأوروجزائرية والمغاربية عموما منذ الاستقلال تم الانتقال إلى الشراكة سنة 1995 كبديل إيجابي يهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقة أمن ورخاء واستقرار. وإنشاء ترتيبات تكاملية جديدة تتماشى والتحولات التي طرأت على سياسات التكامل.

كما تكمن أهمية الموضوع في دراسة السياسات التي اتبعها الإتحاد الأوروبي تجاه منطقة جنوب المتوسط عموما والجزائر خصوصا، أين يتم التفاوض والحوار وعقد الاتفاقيات مع كل دولة على حدة تماشيا مع خصوصية كل دولة وطبيعة الأهداف والمصالح المرجوة. ومثال ذلك الجزائر والتي تم التركيز من خلال هذه الدراسة على مجال الطاقة ومكافحة الإرهاب على اعتبار أن الاتحاد يهدف إلى تأمين استمرار إمدادات الطاقة وتأمين الحدود لتفادي انتقال التهديدات الأمنية التي تعاني منها المنطقة جنوب المتوسط لاسيما الإرهاب، وما يرتبط بها من تهديدات أخرى مثل الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

أهداف الدراسة :

تنقسم أهداف دراسة الموضوع إلى أهداف علمية وأخرى عملية، حيث تتمثل الأهداف العلمية في :

- إثراء موضوع الشراكة والاستفادة من التنظير في العلاقات الدولية من خلال إسقاطه على الدراسة.
- تحليل وتفسير انتقال العلاقات الأوروجزائرية من العلاقات المبنية على التعاون بعد الاستقلال إلى تبني آلية الشراكة سنة 1995 وانعكاساتها على واقع العلاقة بين الطرفين .

أما الأهداف العلمية تتمثل في:

- تخصيص الدراسة للشراكة الأوروجزائرية لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف لتفعيل الشراكة والتفاوض من منطلق قوة.
- الوقوف على تحديات ضمان الأمن الطاقوي ومكافحة الإرهاب لدى الطرفين وانعكاسات ذلك على المتوسط.

أسباب اختيار الموضوع :

تنوع أسباب اختيار الموضوع بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية حيث تتمثل الأسباب الذاتية في :

- الاهتمام بموضوع الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي للوقوف على إيجابياتها وسلبياتها، بحكم الاهتمامات العلمية والتخصص.
- الرغبة في تعميق المعارف حول موضوع الشراكة الأوروجزائرية وبصفة خاصة مجال الطاقة ومكافحة الإرهاب؛ لأنهما يمثلان أبرز المجالات التي تهتم بتكريس الأمن والسلم الدوليين،خاصة في منطقة المتوسط (أوربا–المغرب العربي).

أما عن الأسباب الموضوعية فهي :

- إثراء موضوع الشراكة الأوروجزائرية في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب بالإسناد إلى ثلاثة نظريات مفسرة لها هي نظرية الاستقرار، الاعتماد التبادل ونظرية التبعية؛ وذلك لقلة الدراسات التي تناولت الشراكة الأوروجزائرية وفق أطر نظرية.

- محاولة فهم موضوع الشراكة في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب التنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية التي تحكمها وتؤثر في نمط العلاقات بين الطرفين.

الدراسات السابقة :

من خلال الإطلاع على العديد من المراجع التي تناولت موضوع الشراكة اتضح أن مجملها تقريبا عالج موضوع الشراكة الأورومتوسطية بشكل عام وفي جميع المجالات، مثل :

كتاب أحمد كاتب الموسوم بـ " خلفيات الشراكة الأورومتوسطية " الصادر عن دار الروافد الثقافية لبنان سنة 2013؛ والذي عالج مجمل الخلفيات والأسباب الحقيقية حول الشراكة بين دول الاتحاد الأوربي والدول العربية في الضفة الجنوبية للمتوسط، والذي توصل إلى صعوبة خلق شراكة حقيقية بين الطرفين في ظل التفاوت بينهما .

وكتاب سار عبد الجبار " مشاريع التعاون والشراكة العربية الأوروبية " الصادر عن دار أمجد للنشر والتوزيع الأردن سنة 2015 ؛ والذي عدد مجموع المشاريع العربية الأوروبية والتي عادة ما كانت وفقا لرغبات الطرف الأقوى (الاتحاد الأوربي)، حيث تعتبر دراسة إحصائية في محاولة لحصر وتبيان المشاريع المشتركة دون الخوض في مستقبلها .

أيضا كتاب بوزيد اعمر " شركاء أو متنافسون : سياسات الصراع و التكامل في العلاقات الأمريكية الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط " الصادر عن دار قرطبة للنشر والتوزيع سنة 2014 . والذي عالج مسألة التنافس بين قوتين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول الأوروبية من جهة ثانية ، في مجالي الطاقة و مكافحة الإرهاب وذلك لبسط النفوذ على المنطقة المتوسطية ، وتطرق في الأخير لمآلات هذا التنافس على الطرفين وكذا الدول المتوسطية الجنوبية .

إشكـــاليــة المـوضـــوع :

يثير موضوع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي العديد من التساؤلات، حيث يشير العديد من الباحثين استحالة استمرار الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كون الطرفان يختلفان اختلافا كبيرا من جهة وكذا اللاتكافؤ في المقدرات والإمكانات، في حين يرى آخرون إمكانية استمرار بل وتطور هاته الشراكة رغم ما يشوبها من مشاكل. وكذا موضوع تفسير الظاهرة وفق نظريات العلاقات الدولية.

ومن خلال ما سبق، ومحاولة من الباحث فهم وتفسير الشراكة الأوروجزائرية في مجال الطاقة ومكافحة الإرهاب التنبؤ بمألاتها بالاعتماد على نظريات العلاقات الدولية المفسرة لها يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي آفاق الشراكة الأوروجزائرية في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب وفقا للأطر النظرية المفسرة لها ؟

حيث تنطوي تحت هاته الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية المهمة وهي:

1- فيما تكمن أهداف الشراكة الأوروجزائرية ؟

2- ما هي أبرز المشاريع والآليات المتخذة في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب؟

3- فيما تتمثل التحديات التي تواجه الشراكة الأورو جزائرية في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب؟

4- ما مستقبل الشراكة الأوروجزائرية ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، تم الاعتماد على الفرضيتين التاليتين:

1/ الشراكة الأورو جزائرية في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب فرضتها تحولات النظام الدولي وتطور سياسات التكامل الإقليمي.

2/ مستقبل الشراكة الأورو جزائرية تحكمه نوعية المصالح بين الطرفين .

منهجية الدراسة :

دراسة الموضوع اقتضت توظيف المنهج الوصفي من خلال تبيان واقع الشراكة الأوروجزائرية وأهم السياسات والمشاريع التي تجمع الطرفين لاسيما ما تعلق بالطاقة ومكافحة الإرهاب.

مع الاستعانة بالمقترب الوظيفي على اعتبار أن الموضوع يندرج ضمن سياسات التكامل الإقليمي التي تركز على الوظائف التي يقوم بها النظام الإقليمي المحافظة على بنائه واستقراره وتكيفه مع المتغيرات الحاصلة على الوطني والدولي.

وتوظيف تقنية السيناريو؛ للتنبؤ بمستقبل ومألات الشراكة الأوروجزائرية في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب.

حـــدود الدراسة:

على اعتبار أن أبعاد الشراكة الأوروجزائرية متعددة : سياسية أمنية، اقتصادية اجتماعية وثقافية فإن هذه الدراسة سوف تركز على الشراكة الأوروجزائرية في مجال الطاقة ومكافحة الإرهاب؛ لأنهما أكثر المجالات بروزا وتأثيرا في مسار الشراكة وآفاقها المستقبلية، وذلك وفق أطر نظرية تفسيرة في الفترة الممتدة من 2005 الدخول الفعلي لاتفاق الشراكة بين الطرفين و 2018 كتاريخ لتحديد انتهاء المدة الزمنية المدروسة.

التنظيم الهيكلي للدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار العام للشراكة الأوروجزائرية في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب حيث يتم في المبحث الأول بناء الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال معالجة مفاهيم الشراكة والتعاون، أما المبحث الثاني خصص لرصد تطور العلاقات بين الطرفين أما المبحث الثالث يركز على أهداف الشراكة والمبحث الرابع الذي يعمل على تفسير الشراكة بين الطرفين من خلال ثلاث نظريات تفسيرية لهاته الظاهرة.

أما الفصل الثاني عالج واقع ومستقبل الشراكة حيث بين المبحث الأول الشراكة الأوروجزائرية في مجال الطاقة وتحديد الدوافع وكذا الأهداف والمشاريع المشتركة بين الطرفين. والمبحث الثاني يحدد مجال مكافحة الإرهاب في الشراكة بين الطرفين من خلال الخوض في عوامل قيام هاته الشراكة في هذا المجال وكذا الآليات المشتركة لمواجهة الظاهرة. أما المبحث الثالث خصص للتحديات التي تواجه الشريكين في المجالين الطاقة ومكافحة الإرهاب من خلال التحديات: الوطنية، الإقليمية والدولية. أما المبحث الرابع خصص لرسم سيناريوهات مستقبيلية للشراكة في مجالي الدراسة من خلال سيناريو خطي يفترض بقاء وضع الشراكة على حاله ثم سيناريو إصلاحي يقوم على تطور الشراكة بين الطرفين وأخيرا سيناريو تحولي يفترض الخروج من الشراكة، هاته السيناريوهات الثلاثة بنيت وفق النظريات المعتمدة في الإطار النظري للدراسة.

صعـوبـات الـدراسـة :

أهم صعوبات الدراسة هي كيفية إسقاط الشراكة وفق الأطر النظرية التفسيرية، وكذا أن معظم المراجع المتوفرة درست موضوع الشراكة الأورومتوسطية أو الشراكة بين الإتحاد الأوربي من جهة والعربية أو

الإفريقية، أو الجنوبية المتوسطية من جهة أخرى ، حيث لا تتوافر العديد من المراجع خاصة الكتب التي عالجت موضوع الشراكة بين الجزائر في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب، حيث تكون عادة شاملة لكل المجالات.

تتميز العلوم الاجتماعية عموما و العلوم السياسية على وجه الخصوص بكثرة وديناميكية وتشابه في المصطلحات، و يعود ذلك إلى تداخل التخصصات؛ فقد يحدث أحيانا عدم التمييز بين المصطلحات لترادفها لغويا أو عند من هم خارج الاختصاص ومنه كان لا بد من تحديد مصطلحي التعاون والشراكة لغة واصطلاحا وذكر خصائص كل منهما ثم تبيان الفرق بين المصطلحين.

وهذا لإسقاط هاته المصطلحات على تطور التعاون ثم الشراكة بين الجزائر من جهة والاتحاد الأوربي من جهة ثانية للوصول في آخر الفصل إلى فهم ومحاولة تفسير ما هي أهم نقاط التغيير في العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوربي من خلال انتقالها من التعاون إلى الشراكة و ذلك من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة .

المبحث الثاني : تطور العلاقات الأوروجزائرية من التعاون إلى الشراكة .

المبحث الثالث : دوافع و أهداف الشراكة الأوروجزائرية .

المبحث الرابع : الأطر النظرية المفسرة للشراكة الأوروجزائرية .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة:

لفهم مشاريع التعاون ثم الشراكة بين الطرفين الجزائري والأوربي، لابد من التطرق لمفهوم التعاون ومفهوم الشراكة ، والتعرض لخصائصها وذلك لمحاولة فهم أهم الفروق بينهما كمصطلحين ، ثم فهم أهم المتغيرات التي طرأت بين الطرفين من خلال الانتقال من التعاون إلى الشراكة .

المطلب الأول :مفهوم التعاون. Cooperation

أولا: المدلول اللغوي للتعاون

في اللغة ويعني " التعاضد والتآزر"[1] و أيضا " يتعاون، تعاون القوم أي أعان بعضهم بعضا"[2].

و التعاون هو المؤازرة ، التآزر ، المساعدة ، مصدره: تعاون و هو من تعاون يتعاون ، تعاونا فهون متعاون ، و العون : معين ، مساعد ، مساند ، ظهير ، مد له يد العون ، إعانة ساعده .

عاون (فعل) : عاون : يعاون ، معاونة و عوانا فهون معاون .

متعاون معه : مؤازر له و مشارك له في عمل ما .

قال الله تعالى: " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"[3].

لقد لجأت الدول وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إلى تطوير علاقتها سواء تعلق الأمر بدول الجوار، أو حتى البعيدة عنها.

حيث " عملت الدول السائرة في طريق النمو للتفكير الجدي والسعي إلى تطوير علاقتها في ما بينها أو مع الدول الغربية، وبناء على ذلك توجهت إلى تبني نماذج إنمائية، بعضها مستنبط من الواقع المحلي والبعض الآخر مستورد" [4] .

---

[1] – فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورو متوسطية: رهانات حصيلة وآفاق، الأردن: دار زهران للنشر 2015، ص27.

[2] – علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1991.ص200.

[3] – سورة المائدة ، الآية 02 .

[4] – فاطمة الزهراء رقايقية ، مرجع سابق ، ص27.

ويعرف التعاون كذلك بأنه :

" تضافر الجهود بين الأفراد أو الفئات لنيل غاية مشتركة غير ممكن بلوغها للفرد الواحد لوحده الوحدة لوحدها "[1].

ثانيا : المدلول الاصطلاحي للتعاون الدولي:

كغيره من المصطلحات في العلوم السياسية، تتعدد التعاريف الخاصة بالتعاون و تختلف باختلاف المجالات العلمية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...) إلا أنه سيتم الاقتصار على الجانب الدولي منه حيث يمكن رصد عدة تعاريف.

" ترى إكرام عبد الحميد:" أنه مجموعة مكثفة من التفاعلات، والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا، أو منتمين إلى دين واحد أو ذوي أصول عرقية واحدة "[2].

فيما يعتبر Gonidec et Charvin التعاون " صيغة من العلاقات الدولية، والذي يتضمن تنفيذ سياسة متتابعة خلال فترة زمنية معينة ، لذلك تسعى تلك الآليات المستمرة إلى توطيد العلاقات الدولية في مجال ما أو عدة مجالات مع التخفيف من القيود على حرية تنقل الوحدات المعينة " [3].

كما ينص ميثاق الأمم المتحدة في المادة1 " على أن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا "[4].

وقد يعني " التعاون الدولي الارتباط والتنسيق في الميادين الاقتصادية، وقد يشتمل مفهوما أوسع

[1] – وضاح زيتون، معجم المصطلحات السياسية، الأردن: دار أسامة للنشر، 2013، ص98.

[2] – فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق ، ص29.

[3] المرجع نفسه ، ص 30.

[4]– مجلس حقوق الإنسان ، تقرير حول: حقوق الإنسان والتضامن الدولي، نيويورك، 22 جويلية 2009، ص 10.

كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة "[1].

ومنه يكون التعاون في شكل اتفاق بين دولتين أو أكثر في مجال أو في مجالات متعددة حيث عموما تبدأ عملية أو مسار التعاون بمشاورات وصولا إلى التفاهم والاتفاق، وذلك لاستحالة العزلة عن العالم الخارجي، وكذا صعوبة واستحالة تحقيق أهداف بمعزل عن دول أخرى. حيث أنه مهما كانت قوة الدولة عسكريا، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا يستحيل أن توفر كل حاجاتها وحماية وجودها واستمرارها دون التعامل مع بقية أعضاء المجتمع الدولي [2].

التعاون الدولي يعتبر من أهم الضروريات لتحقيق مصالح الدولة أي أن التعاون يعني: " الاحتفاظ باستقلال الدول المشاركة، ولا يؤدي بشكل من الأشكال إلى نقل سلطة صنع القرار إلى مؤسسات التعاون، ومع ذلك قد يكون التعاون يمكن أن يكون وسيلة لغاية وهي التكامل" [3].

ومنه كتعريف إجرائي: التعاون الدولي هو آلية تسعى لتوطيد العلاقات بين الدول، لتوفير احتياجاتها وتحقيق أهدافها، ولا يؤدي إلى نقل صنع القرار إلى مؤسسات التعاون، وقد يكون في مجالات محددة، ويحدد باتفاق بين الدول المتفاوتة. و حسب الأطر الدولي التنظيرية يمكن تعريف التعاون الدولي حسب نظرية الاستقرار " فإن التعاون مرتبط ببيئة تتسم بالهيمنة ، و تؤمن بتقاسم الخيرات الجماعية كما أن المهيمن قادر على تغيير البيئة الدولية لصالحه من خلال تقديمه سلعا أساسية للقوى الصغيرة لكي تقبل الخضوع للنظام المهيمن "[4]

أما تعريف التعاون الدولي حسب نظرية الاعتماد المتبادل التي اهتمت به و أظهرت أهمية كبيرة له ولذلك : " تناولت إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عند وجود مصالح عامة مشتركة

[1] – فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق ، ص 30.

[2] – المرجع نفسه ، ص31.

[3] – سمير محمد عياد ، التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب، الجزائر: دار الأمة للنشر ، 2013 ، ص19.

[4] – سمير جسام راضي ، مفهوم التعاون الدولي و الدارس الفكرية للعلاقات الدولية ، http://www.iasj.net›iasj.pdf. تاريخ الزيارة : 2019/06/14 على 21:13 .

و لم تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول ، أي أنها تفترض مسبقا وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول و تحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون "[1]

أما التعاون الدولي وفق للنهج الماركسي عموما و نظرية التبعية بالخصوص ، فيمكن أهم مرتكزاتها حول التعاون الدولي : أن تطور الرأسمالية و نمو التخلف في العالم ، فقد شملت الامبريالية على الجانب السياسي و العسكري و الاقتصادي و الثقافي ، و هذا في ظل عدم المساواة السياسية والاقتصادية حيث تعمد الدول الرأسمالية على نشر فكرة التعاون لربط المحيط بالمركز أكثر .

ثالثا : خصائص التعاون الدولي:

بما أن التعاون ما هو إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية) فإن هذا الأمر يحتم إذا على هذه العملية شمولها على الخصائص التالية[2]:

- مفهوم التعاون شامل لجميع المجالات.
- التقارب والتفاهم المشترك والتقاء الأهداف
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف (طويلة أو متوسطة المدى)
- ضرورة توفر الحد الأدنى من الأمن والسلم الإقليمي في منطقة التعاون
- ضرورة توفر الإدارة السياسية.

المطلب الثاني: مفهوم الشراكة Partenrship

للوقوف على مفهوم الشراكة يجب تحديد المعنى اللغوي ثم الاصطلاحي .

أولا : المدلول اللغوي للشراكة:

في اللغة " الشراكة هي معاقدة بين جماعة تختلط فيها أسهمهم للقيام بمشروع مشترك"[3] .

---

[1] – سمير جسام راضي، مرجع سابق.

[2] – سعيد سايل ، التعاون الأوربي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية ، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2012) ، ص21.

[3] – وضاح زيتزن، مرجع سابق ، ص520.

" وتعني اختلاف النصيبين بحيث لا يميز الواحد عن الآخر وهي مصدر الفعل شارك تشاركا ومعناه وقعت بينهما شراكة [1] .

" شراكة (إسم) : علاقة تقوم على التعاون و تبادل المصالح في شتى المجالات بين كيانين .

أشتراك : جمع شريك ، شرِكَ يشرك ، شِرْكًا و شِرْكَه و شرِكة، فَهو شريك .

شرك بينهم : أي جعلهم شركاء ."[2]

شرِك يشرك ، شَرَكا ، فهو شريك ، شرك فلانا ، شرك فلانا في الأمر : كان لكل منهما نصيب منه، فكل منهما شريك للآخر، اشتراك: مساهمة واشتراك اللفظ: احتمل أكثر من معنى الشراكة وفق منظور الاعتماد المتبادل .[3]

" لقد تم استعمال كلمة شراكة من طرف الكثير من الباحثين دون إعطاءها مفهوما دقيقا، حيث يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا لم يظهر في ميدان العلاقات الدولية إلا في نهاية الثمانينات من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED [4].

ثانيا : المدلول الاصطلاحي للشراكة:

كغيره من المصطلحات في العلوم السياسية فإن للشراكة العديد من التعريفات أبرزها :

تعريف معين أمين بأنها : " العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قرارات ومساهمات كل طرف من جهة أخر، للوصول إلى الغيات المنشودة والمتوقعة "[5].

و تعرف الشراكة الأجنبية بأنها " عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي، أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال " الملكية" وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة

---

[1] – فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق ، ص32.

[2] – قاموس مجمع المعاني الجامع ، متحصل عليه من الرابط : https://www.almaany.cm.pdf. تاريخ الزيارة :2019/06/15 في 23:49 .

[3] – ابراهيم أنيس و آخرون ، المعجم الوسيط ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2004 .

[4] –جمال بوزكري. الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، (جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، 2013)، ص75.

[5] – فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق ، ص33.

بعملية الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تحقق هذا التعاون طبقا لمساهمة كل طرف " مساهمة فنية ومالية "[1].

تعرف الشراكة كذلك " أنها إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي "[2].

يعرفها B.Ponson أنها : " تتمثل في كل أشكال التعاون بين مؤسسات ومنظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها. فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الاستراتيجي "[3].

ومنه يكون التعريف الإجرائي كما يلي:

الشراكة هي نمط معين للعلاقات بين الدول، تقوم على تحقيق مصالح مشتركة بين الدول المتشاركة، وفق آلية الاعتماد المتبادل، وتقوم الشراكة على التكافؤ والمساهمة الفنية والمالية للأطراف على أساس ثابت وملكية مشتركة وهي إحدى وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي .

وتكون بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف و يمكن تصور الشراكة وفق للمنظورات التفسيرية من خلال :

حسب منظور الاعتماد المتبادل ، تعرف جوزيف ناي للاعتماد المتبادل " موقف من التأثير المتبادل أو الاعتماد على الآخرين و بينهم من خلال انخفاض أهمية و قيمة العلاقات الأمنية و العسكرية مقابل ارتفاع وتيرة و أهمية العلاقات الاقتصادية "[4]

ومن بين أهم الآليات الفعالة لزيادة الاعتماد المتبادل هي الشراكة ، التي تكون بين اثنين فاعلين أو أكثر و لا يهم من خلالها عنصر التكافؤ وفق آليات يضبطها الأطراف المتشاركة .

الشراكة وفقا لنظرية التبعية : تنتقد الشراكة و تعتبرها أداة أساسية للتخلف ، و ذلك من خلال " وجود نظام عالمي واحد يتميز بانقسام في بنيته إلى تشكيلتين اجتماعيتين ، الأولى تمثلها الدول الرأسمالية المتطورة

[1] – جمال بوزكري، مرجع سابق ، ص78.

[2] – فاطمة الزهراء رقايقية .مرجع سابق ، ص 35 .

[3] – محمد سمير عياد ، مرجع سابق ، ص20.

[4] – محمد مجدان ،. تحليل العلاقات الدولية ، الجزائر ، دار المواهب ، 2015، ص 232

و الشركات المتعددة الجنسيات المستغلة ، و الثانية تمثلها الدول والشعوب التابعة (الدول المتخلفة) المستغلة"[1]

ثالثا: خصائص الشراكة :

من خلال التعاريف السابقة وكذلك التعريف الإجرائي يمكن تحديد خصائص الشراكة في :

– التقارب والتعاون المشترك، أي لابد من الاتفاق حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة [2].

– علاقة التكافؤ بين الأطراف أي أن الشراكة تقوم على مبدأ الندية، والمساهمة المشتركة للأطراف، حيث قد تختلف نسب المساهمة سواء فنية أو مالية، لكن العلاقة قائمة على التمويل المشترك (قد يكون بنسب متفاوتة)

– تسعى الشراكة إلى تحقيق الأهداف فهي تتسم بالحركية.

– " هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف "[3].

– الإدارة المشتركة (وجود مؤسسات تسهر على تحقيق الشراكة) .

– التنسيق بين الأطراف في القرارات والممارسات.

– حيث أنه من خلال ما تم ذكره يمكن للشراكة أن تحقق أهداف عديدة من خلال : تبادل الخبرات، زيادة احتمالات تحقيق الأهداف التقارب بين الأطراف من خلال المؤسسات المشركة، الشراكة تعطي للبعد الوطني مجالا كبيرا للمناورة وتحقيق الأهداف، عادة تكون الشراكة وفق مبدأ رابح/رابح، إمكانية استغلال الشراكة في قطاع معين وفي حالة نجاحها، حيث يمكن الانتقال إلى قطاعات أخرى، وفق مبدأ الانتشار. و قد تكون الشراكة مرحلة لبلوغ التكامل الاقتصادي.

---

[1] – محمد مجدان ،. مرجع سابق ، ص 233 .

[2] – جمال بوزكري، مرجع سابق ، ص77.

[3] – المرجع نفسه ، ص78.

رابعا : الفرق بين التعاون والشراكة :

ومن خلال ما ذكر سابقا يمكن تحديد الفرق بين المفهومين الشراكة والتعاون في عدة نقاط أهمها :

- **تمويل المشاريع** : في الشراكة يكون من الأطراف كلها (حتى و إن كان بنسب مختلفة) ، أما في التعاون قد يكون التمويل من جانب واحد فقط (برامج تمويلية مثل ميدا01 و ميدا02)
- **الندية والتفاوت:** التعاون عادة يكون بين طرفين أحدهما أقوى من الآخر (يمكن أن يملي الطرف الأقوى شروطه)، أما في الشراكة عادة تكون بين أطراف تتقارب في تمويل المشاريع، لكن الأرباح تكون بقدر المساهمة
- التعاون يكون قبل الشراكة إلا أن كلاهما يضبط باتفاقيات .
- المدة الزمنية عادة التعاون يرتبط بمدة زمنية قصيرة، في حين الشراكة تكون متوسطة وطويلة الأمد.
- كلاهما يعتبران أحد وسائل التقارب بين الدول.
- كلاهما يسعى إلى تحقيق أهداف الأطراف.

ومن خلال تبيان الفروقات بين مصطلحي التعاون والشراكة يرى الباحث تبيان أهم المتغيرات التي حدثت من خلال انتقال الجزائر من الجانب التعاوني إلى الجانب التشاركي، وهي :

- اقتصاد التعاون على مجال واحد (تجاري مثلا) في حين اتفاق الشراكة يقيم مجالات متعددة .
- في التعاون كل اتفاق يخصص لمجال واحد في حين الشراكة اتفاق واحد يقيم عديد المجالات.
- التعاون قد يكون في إطار جماعي أي تكتل مع تكتل آخر، أما الشراكة عادة تكون بشكل ثنائي دولة مع دولة، أو دولة مع تكتل

المبحث الثاني: تطور العلاقات الأور وجزائرية من التعاون إلى الشراكة.

سعي الطرفان الجزائري والأوربي إلى تحقيق تعاون ثم شراكة بين الجانبين باعتبارهما ينتميان إلى حوض المتوسط من جهة، وكذا العلاقات التاريخية بين الطرفين ، إضافة إلى تواجد الجالية الجزائرية بقوة داخل هذا الفضاء (خاصة فرنسا – بلجيكا– ألمانيا– إيطاليا– اسبانيا...) إضافة إلى وجود دوافع وتحديات تتميز بالديناميكية، وهو ما أوجب على الطرفين التقارب في مجالات عديدة.

هاته التطورات في العلاقات بين الطرفين لم تخرج كذلك عن إطار الشراكة الأور ومتوسطية ، حيث قبل سنة 1961 كانت الجزائر مستعمرة فرنسية ومنه انتفاء التعاون والشراكة من جهة وكذا اهتمام دول الاتحاد ببناء مسار الاندماج الأوربي وتدعيمه.

كما تجدر الإشارة إلى أن تطور العلاقات الجزائرية الأوربية قبل 2005، (تاريخ توقيع اتفاق الشراكة) كانت ضمن إطار العلاقات الأور ومغاربية أي أن برامج التعاون الأوربية مع الدول المغاربية (تونس– الجزائر– المغرب) ، ثم تبلورت عدة سياسات متوسطية (الشاملة 1972–1989)، ثم السياسة الأوربية المتجددة وصولا إلى مؤتمر برشلونة وبداية مرحلة الشراكة.

المطلب الأول: مرحلة التعاون

بعد انتزاع الجزائر استقلالها سنة 1962 وخروجها منهارة من كافة الجوانب، فضلا عن الفراغ القانوني والمؤسساتي، لجأت إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية بطلب استمرار العمل بما ورد في المادة 227 من معاهدة "روما" والتي" تبقي مزايا لها في هذه المعاهدة التي تمثل السند والأساس القانوني للعلاقات التي تربط الجزائر بالمجموعة الاقتصادية الأوربية "[1]. لكن ذلك اصطدم خاصة بموقف إيطاليا الرافض لإعطاء امتيازات للجزائر خاصة في جانب إعطائها أفضلية في صادراتها الزراعية اتجاه دول المجموعة ، وهو ما دفع الجزائر إلى طريق التفاوض مع المجموعة الأوربية في إطار السياسة المتوسطية، في ظل الامتيازات المقدمة للجارتين تونس والمغرب.

وفي ظل التعاون الاقتصادي الوثيق وعلى الدعم المالي فضلا عن تنظيم التبادل، الامتيازات الجمركية– تيسير النمو الاقتصادي للدول... لكن تدهور معدلات التبادل بين المجموعة الأوربية ودول

[1] – شواسي فاطمة، مرجع سابق ، ص19.

الجنوب حال دون اعلان مشروع تنموي مما يقيم لأوربا سوقا آمنة تستخرج منه المواد الأولية لتعود وتصدر له الإنتاج المصنع [1]. ومنه أصبحت هناك نظرة لإقامة سياسات متوسطية ذات أهداف طموحة .

أولا : اتفاقية التعاون لسنة 1976:

بعد سلسلة مفاوضات بين الجزائر من جهة والمجموعة الاقتصادية الأوربية من جهة ثانية ، تم التوصل إلى توقيع اتفاقية التعاون في 26 أفريل 1976 والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1978، بعد ما سبقتها تونس والمغرب في مارس 1969.

أين تميزت هاته الاتفاقية بجانبها التجاري المحض ، حيث اعتمدت المبادلات الجزائرية الأوربية على نظام الامتيازات التجارية أحادية الجانب المطبق من طرف الجماعة الأوربية، حيث يسمح بموجبه حرية ولوج المنتجات الصناعية الجزائرية إلى السوق الأوربية المشتركة لتمتعها بإعفاء جمركي تام [2].

وقد عرفت تلك الفترة تداعيات للصدمة البترولية 1973 من خلال توقيف العرب للنفط ومنه سعي الأوربيين إلى النفط الجزائري.

و بمجرد توقيع الجزائر على الاتفاقية أصبحت مندمجة في محيط السياسة المتوسطية للمجموعة الأوربية حيث اشتملت الاتفاقية على ثلاث محاور و هي :

- التعاون التجاري: وهو أهم محور من خلال المبادلات التجارية التي ركزت على مجال الصادرات الخاصة بالمنتجات الزراعية والصناعية المطابقة للشروط المطبقة داخل المجموعات الاقتصادية الأوربية، ومن بنود الاتفاقية تخفيض الحقوق الجمركية بين 20% إلى 100% لبعض المنتجات الزراعية [3].
- التعاون الاقتصادي والمالي والتقني: وتجسد في 4 بروتوكولات مالية قصد تمويل ودعم وتمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إعانات مالية، قروض خاصة ومخصصات مالية من البنك الأوربي للاستثمار.
- التعاون الاجتماعي: ركز بالخصوص على اليد العاملة الجزائرية المشتغلة والمقيمة في فضاء المجموعة الاقتصادية الأوربية ، وإعطائهم نفس حقوق التي يتمتع بها العمال الأوربيين.

---

[1] – ليليا بن منصور، الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية : مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد 4 ، 2017، ص69.

[2] – فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق ، ص119.

[3] – عبد الجليل هويدي، انعكاسات الشراكة الأور ومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر : رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2013) ، ص68.

و على الرغم من هاته المحاور الأساسية للتعاون بين الجانبين، إلا أن نتائج هذا التعاون لابد كذلك أن هذا الاتفاق كان كذلك ضمن مسار آخر وهو السياسة الأوربية الشاملة PMG 1972-1989. وقد تدخلت المجموعة الأوربية مع جيرانها في حوض المتوسط، حيث بدأت في مراجعة هاته السياسة حيث في جوان 1990 أصدرت المفوضية الأوربية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات ، وإدخال عمق جديد ضمن برامج تعاونها عن طريق دعم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ودفع عمليات التحديث[1] وهذا لعدة أسباب أهمها :

- تفاقم الهوة الاقتصادية بين الصنفين (وهو ما يشكل خطر على أوربا)
- إدخال محاور جديدة إلى جانب التجاري (البيئة ، الإصلاحات الاقتصادية)

ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1989):

رغم أن اتفاق 1976 بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوربية، إلا أن هناك مسار موازي لهذه الاتفاقية وهو السياسة المتوسطية الشاملة والمقترحة من طرف المجموعة الأوربية للعلاقة بين ضفتي المتوسط ، و تكون الجزائر إحدى أهم بلدان الضفة الجنوبية .

" ومن خلال عقد السبعينات أحست دول الجماعة الاقتصادية الأوربية بضرورة تحديد سياسة متوسطية شاملة ، وقد أقرت في قمة باريس أكتوبر 1972 ، حيث حددت نطاق هذه السياسة في الدول المتشاطئة للبحر المتوسط "[2].

و مع تطور الجماعة الاقتصادية الأوربية نحو المزيد من الاندماج وفق مقررات قمة باريس 1972 تم إقرار هاته السياسة ، والتي تقوم على:

- منح التفضيل التجاري للدول (خاصة العربية) المتوسطية من خلال الاتفاقيات المبرمة
- تقديم التعاون المالي والدعم الفني لهذه الدول"[3].

[1] – يوسف مروش، مرجع سابق ، ص3.

[2] – أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ، الجزائر : ابن النديم للنشر ، 2013 ، ص109.

[3] – محمد خليل أربيع ، مشروع الشراكة الأورومتوسطية وتداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي 1991-1999 ، رسالة ماجستير ،(غزة جامعة الأزهر: كلية الآداب ، 2010)، ص7.

و قد طغى على هاته السياسة الجانب الشمولي إذ بجانب الجزء التجاري الذي اعتمد في السياسات ضمت هذه السياسة الجانب الصناعي والجانب الاجتماعي [1]. وهو ما تدخل فيه في اتفاقية التعاون الجزائر وأوربية.

ثالثا: السياسة المتوسطية المتجددة(1988-1996)

نتيجة لعدم فعالية السياسة المتوسطية الشاملة، تم الدخول في سياسة جديدة وهي السياسة المتوسطة المتجددة والتي كان أبرز معالمها

- محاولة تجاوز المنطق التجاري التقليدي ، وإدخال محاور جديدة للتعاون مثل البيئة والإصلاحات الاقتصادية
- القدرة التفاوضية واتخاذ أسلوب التفاوض الجماعي كمنهج للعمل، وأصبح هذا الأسلوب هو القاعدة مع الزمن.
- زيادة حجم الموارد المالية المخصصة من طرف الأوربيين للضفة الجنوبية.
- محاولة تقليص الفوارق بين دول المجموعة ودول حوض المتوسط [2].

و يتحدد أن تمويل المشاريع يتحدد ما بين بنك الاستثمار الأوربي والمساعدات الأوربية (الهبات) حسب الاتجاهات التالية :

- تحفيض الارتباط التبعية الغذائية
- تنمية القطاع الإنتاجي خاصة الصناعي.
- حماية البيئة[3].

و قد استفادت الجزائر وفق البروتكول الأول (78-81) قروض:70م إ الهبات 44 م إ[*]

البروتوكول الثاني: (82-86) قروض:107 م إ الهبات 44م إ

البروتوكول الثالث: (91-87) قروض:183 م إ الهبات 56م إ .[4]

---

[1] – محمد خليل أربيع، مرجع سابق، ص 4.

[2] – يوسف مروش، مرجع سابق ، ص4.

[3] – المرجع نفسه ، ص4.

[*] م إ مليون إيكو(إيكو: عملة أوربية موحدة قبل اليورو)

[4] مروش يوسف، المرجع نفسه ، ص7.

كما ركزت السياسة المتوسطية المتجددة على الجانب الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد باعتبارهم العنصر المرافق والدافع القوي للتطور للأمام[1].

" تفكيك التعريفات الجمركية للسلع المستوردة يكون بصفة تدريجية وعبر مراحل زمنية محددة غالبا ما تكون اثنا عشر سنة، هذه السلع محددة بواسطة قوائم "[2].

حيث تضمنت هذه الفترة كذلك العديد من الحوارات الإقليمية

- حوار3+3 (الجزائر، المغرب، تونس) وإيطاليا ، اسبانياو فرنسا.
- حوار 5+4 عقد في مدينة طنجة عام 1989 ضم دول الاتحاد المغاربي الخمسة مع فرنسا إيطاليا اسبانيا البرتغال ، ويهدف إلى: كسر الحواجز وطرح المشاكل التي يعاني منها المتوسط لمعالجتها دفع عجلة الحوار وعقد لقاءين في روما 1990 وفي الجزائر 1991)[3].
- حوار 5+5 احتضنته الجزائر عام 1991 حيث انضمت مالطا إلى الكفة الأوربية وأصبح الحوار 5+5 ركز على متطلبات ومعطيات كل طرف، حيث كانت متطلبات الجزائر تتعلق بمسائل الأمن والاستقرار والاندماج الاقتصادي)[4].
- حيث طرحت كذلك عديد المبادرات في عديد الجوانب

- ميدكامبوس Med-campos: تسعى إلى نقل المعارف العلمية بين الصنفين.
- ميداينفستMed-invest: تسعى إلى تكوين شركات صغيرة في مختلف بلدان المتوسط .
- ميدأوربسMed-urbs: إدارة الموارد المائية- معالجة النفايات- حماية البيئة- التأهيل والإدارة المالية والفرنسية للإدارات المحلية .
- ميدميديا Med-media: تنمية العلاقات والتبادل في السمعي البصري .
- ابن سينا:برنامج تعاون علمي وتكنولوجي (يهتم بالطب، علم الحياه.....)
- ميتابmetab: أعد من البنك الأوربي للاستثمارات بالتعاون مع البنك الدولي لبرامج البيئة في المنطقة

---

[1] – مريم زكري ، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية – المغاربية ، رسالة ماجستير ،(تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد : كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011)، ص46.

[2] – المرجع نفسه ، ص46.

[3] – ليليا بن منصور، مرجع سابق ، ص71.

[4] – المرجع نفسه ، ص72.

- ماست mast : تحقيق تكنولوجيا (أقمار صناعية للالتقاط التلفزيوني)[1].

المطلب الثاني: مرحلة الشراكة

قدمت اللجنة الأوربية عام 1994 وثيقة اقترحت فيها خلق شراكة حقيقة، ذات أهداف متوسطة وطويلة الأمد، وهذا مواكبة للإضرابات السياسية الكبيرة التي كانت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي[2]. و المتمثلة في :

- سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه.
- سقوط جدار برلين- حرب الخليج الأولى والثانية .
- انضمام العديد من دول أوربا الشرقية للاتحاد الأوربي.
- انفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم .
- ومنه محاولة الاتحاد الأوربي قطع الطريق على قوى أخرى في المنطقة .
- حيث عرفت هاته الفترة محاولة بناء هيكل تشاركي بين ضفتي المتوسط، يكون هيكلا قويا بمؤسساته وبقواعد ومجالات محددة.
- و أدرج ذلك في مسار سمي مسار برشلونة، وهذا بعد عقد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو متوسطية وما تبعه من مؤتمرات تدخل كلها في هذا المسار لتطويره والمضي به إلى تحقيق أهدافه.

ورغم أن هناك فترة زمنية بين مؤتمر برشلونة 1995 وإبرام اتفاق لشراكة الأوروجزائرية إلا أن هذا الأخير لا يخرج عن مسار الأول، وأن المرجعية الأساسية للاتفاق الأوربي الجزائري هي مؤتمر برشلونة

أولا : مسار مؤتمر برشلونة 1995

تم تأطير علاقات أوربا بالمتوسط منذ عام 1995 عبر عملية برشلونة. ففي برشلونة الاسبانية وتحديدا في نوفمبر 1995، تم تنظيم المؤتمر الأورو- متوسطي الكبير، وتم اعلان الشراكة التي وقعت عليها 15 من الاتحاد الأوربي و12 دولة من فضاء جنوب المتوسط منها قبرص ومالطا وتركيا وإسرائيل و7 دول عربية : مصر، الأردن- سوريا، تونس، الجزائر، المغرب، لبنان إضافة إلى السلطة الفلسطينية [3].واستثناء ليبيا التي كانت تحت العقوبات .

---

[1] - ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص ص73-74.

[2] - المرجع نفسه ، ص72.

[3]- خضر بشارة، أوربا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010، ص19.

حيث يعتبر هذا المؤتمر انطلاقة إلى ما سمي بمسار برشلونة، وهو مجموعة لقاءات واتفاقات ومؤتمرات عقدت بعد هذا المؤتمر والتي كانت تسعى في كل مرة إلى تحسين وضع الشراكة، وتصحيح وتعديل وتطوير الأطر. و يتضح ذلك من خلال :

– الانتقال بالعلاقات الأور ومتوسطية من مجال التعاون في مجالات محدودة إلى شراكة متعددة الجوانب: طاقة – تكنولوجيا– إعلام– اتصال– خدمات– رأس مال– مكافحة المخدرات والهجرة الغير شرعية وتطوير السياحة .

– توسيع مجال الشراكة ليشمل قضايا الأمن والسلم .

– العمل على تحرير التجارة بين الطرفين مع تقديم الاتحاد المساعدة للدول الضعيفة لإعادة هيكلة وبناء اقتصادياتها[1].

ومنه فقد كانت مجالات الشراكة وفق هذا المؤتمر.

– الشراكة السياسية والأمنية .

– الشراكة الاقتصادية والمالية .

– الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنساني .

حيث كان مؤتمرا شاملا لجوانب عديدة .

" وفي هذا الإطار دخلت الدول المتوسطية غير الأوربية في مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوربي، مثل ما فعلت تونس التي وقعت اتفاق الشراكة في 17 جويلية 1995 لتدخل حيز التنفيذ في مارس 1998، والمغرب وقع اتفاقية الشراكة في فبراير 1996 لتدخل حيز التطبيق في مارس2000 وتأخرت الجزائر في التوقيع إلى 2002 ودخوله حيز التنفيذ في 2005"[2].

إن مايميز هذا المسار (مسار برشلونة) هو الانتقال من التعاون إلى الشراكة و وضع إطار قانوني ومؤسسي يحكم ويحدد توجهاتها الأساسية– تحويل العلاقة بين الضفتين إلى علاقة شاملة .

وهدف هذا المسار إلى " إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول 2010 والرفع التدريجي للتعارض الجمركية في الجانب الاقتصادي وتشجيع التنمية لتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على التعاون

[1] – عبد المجيد قدري، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، مداخلة في : الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوربية، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأور مغاربي، 2005، ص49.

[2]– المرجع نفسه ، ص50.

الإقليمي من خلال تفعيل دور المرأة في التنمية– الطاقة – الزراعة– التنمية الريفية– البنية التحتية– إضافة إلى مجالات التخطيط والتدريب الفني والعلمي والإحصاء"[1].

وتخصيص معونات لدول جنوب المتوسط وذلك في إطار برنامج ميدا01 من 1995–1999 لتفعيل وتمويل المشاريع المتفق عليها ثم بعده برنامج ميدا02 .

ثم تبني سياسة الجوار الأوربية في 2005، التي شملت عدة قطاعات ومبادرات " حيث أن الجزائر البلد الوحيد الذي أعلن رفضه للسياسة الأوربية للجوار في 2006، وبتصريح سفير الجزائر ببروكسل " أنها غير أولوية بالنسبة للجزائر، وأن الاهتمام ينص حاليا حول الاستمرار في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي فضلا عن عدد جاهزية المؤسسات الجزائرية من حيث النجاعة والتنافسية"[2].

لقد عرف مسار برشلونة، العديد من المؤتمرات ، مؤتمر مالطا أفريل 1997، مؤتمر باليرموجوان 1998، مؤتمر شتوتغارت 16 أفريل 1999، مؤتمر مارسيليا2000 ، مؤتمر فالنسيا في 23 أفريل 2002 " وهو المؤتمر الذي وقعت فيه الجزائر اتفاق الشراكة، ثم باريس 2004 ثم لوكسنبورغ 2005...[3]

ومن خلال ملاحظة أماكن انعقاد هذه المؤتمرات يتضح أنه ولا مرة عقد مؤتمر يخص الشراكة الأورمتوسطية في أي دولة من دول الجنوب المتوسطي ، وهذا ما يمكن من استنتاج العديد من النتائج بإنفراد الاتحاد الأوربي بسلطة الاقتراح ، وكذا تحمل الكثير من أعباء الشراكة وفق نظرية الاستقرار .

وعرفت كذلك العديد من المبادرات بعد مؤتمر برشلونة أهمها الاتحاد من أجل المتوسط برعاية فرنسية .

ثانيا: مسار المفاوضات الأورو–جزائرية لعقد اتفاق الشراكة:

مرت المفاوضات الأورو جزائرية لعقد اتفاق الشراكة بثلاث مراحل أساسية:

1. بداية المفاوضات الأورو جزائرية: 1993–1997

خاضت الجزائر منذ 31 أكتوبر 1993 مفاوضات مع الاتحاد الأوربي على غرار باقي الدول المتوسطية بهدف عقد اتفاقية الشراكة، وفي هذا الوقت الذي اتجهت فيه دول أوربا نحو دول المغرب العربي

---

[1]– جعفر عدالة ، تطور سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي ، جامعة سطيف3 مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 19 ، ديسمبر 2014، ص325.

[2] – المرجع نفسه ، ص326.

[3] – المرجع نفسه ، ص33.

لعرض إبرام اتفاقيات الشراكة، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الشرق أوسطي "[1] حيث عقد في الجزائر أول لقاء مع وفد من الاتحاد الأوربي نتج عنه تكوين ستة ورشات ركزت كل واحدة على قطاع معين (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات ، التعاون الاقتصادي ، المالي ، الاجتماعي والثقافي) وقد تخلل هذه الفترة انعقاد مؤتمر برشلونة الذي يعتبره الكثير الانطلاقة الحقيقية للشراكة الأورومتوسطية، أين قامت الجزائر بدور هام في المناقشات التحضيرية لهذا المؤتمر، على الرغم من صعوبة الفترة الزمنية التي كانت تمر بها (العشرية السوداء) ومع سنة 1993 توقف العمل الثنائي لتحقيق الشراكة، وذلك لتباين الآراء ووجهات النظر في قطاعات معينة أهمها الاقتصادية والسياسية .

2. الانطلاقة الرسمية للمفاوضات 1997-2001.

إن الانطلاقة الرسمية للمفاوضات الأوربية الجزائرية لعقد اتفاق الشراكة كانت ببروكسل 4-5 مارس 1997 ، وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21،23 أفريل 27-28 ماي 1997 على التوالي دون أن تسفر على نتائج واضحة، وتوقفت المفاوضات لمدة ثلاث سنوات، ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول كل مرة أن يتفهم الاتحاد الأوربي خصوصياتها اقتصاديا ونسبة تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 90 %.[2]

تلى ذلك مفاوضات أخرى (الجولة الرابعة) وبطلب جزائري، حيث تم عقد 14 جولة مفاوضات حتى ديسمبر 2001.

3. نهاية المفاوضات وإبرام اتفاقية الشراكة :

في الجولة السابعة عشر من المفاوضات تخطى المفاوضون عدد من القضايا، حيث تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري، في حين قبل الطرف الأوربي إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص، ومكافحة الإرهاب[3]. و تم التوقيع بالأحرف الأولى في بروكسل يوم 19 ديسمبر 2001 ، و كان التوقيع الرسمي في 22 أفريل 2002 في مدينة فالنسيا الاسبانية ، وجاءت مصادقة البرلمان الأوربي على الاتفاقية ومصادقة المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 14 مارس 2005 و دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005.

---

[1] – مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3: كلية لاقتصاد وعلوم التسيير: قسم العلوم الاقتصادية، 2012)، ص29.

[2] – المرجع نفسه ، ص29.

[3] – المرجع نفسه ، ص29.

ثالثا : محتوى اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

بعد أن تم تتويج العلاقات الأوروجزائرية بالتوقيع الرسمي على اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي من جهة والجزائر من جهة أخرى، والتي تم من خلالها الاتفاق على عدة محاور تعبر عن نية ورغبة الطرفين في معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وهو ما جسده المرسوم الرئاسي رقم 159/05 المؤرخ في 27 أفريل 2005 ، حيث عكس اتفاق التعاون المبرم سنة 1976 الذي ركز على الجانب الاقتصادي (خاصة التجاري) فإن اتفاق الشراكة مس العديد من الجوانب والمحاور :

- الجانب الاقتصادي والمالي
- الجانب الأمني والسياسي
- الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني

" حيث جاء اتفاق الشراكة الأور–جزائرية في 110 مادة مقسمة إلى عناوين 6 ملاحق 7 بروتوكولات وكذا (5) إعلانات مشتركة، 5 إعلانات من الجانب الأوربي و4 إعلانات من جانب الجزائر"[1] وتشمل المحاور التالية :

المحور الاقتصادي والمالي:

لا تختلف اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوربي، لكن ما يميزها من اتفاقيات الشراكة الأخرى تضمنها ملفين جديدين:

- العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص.
- مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة[2].

[1] – سليم موالدي ، الشراكة الأور متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري ، مداخلة الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم جامعة الجزائر3، 13 ماي 2013، ص115.

[2] – محمد براق وسمير ميموني ، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسات تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ، مداخلة: جامعة فرحات عباس سطيف 13–14 نوفمبر 2006، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ، 2007، ص11

- **حرية انتقال السلع:** حيث يضع اتفاقا الشراكة مدة زمنية انتقالية من 12 سنة لإقامة منطقة التبادل الحر، وعليه فإن الرسوم الجمركية والرسوم المطبقة على الواردات القادمة من بلدان الاتحاد سيتم تفكيكها إلى أن تنعدم وفق النصوص من 6-26 [1].
- **التجارة في الخدمات:** " النصوص من 30-37 تنص على أن أعضاء الاتحاد الأوربي يؤكدون على التزامهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات بمنح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية، وإعطاء موعد بعد 5 سنوات من تاريخ إمضاء الاتفاق وهذا باعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنطقة العالمية للتجارة وهي الفترة التي يراها الطرفين كافية لانضمام الجزائر للمنظمة "[2].
- **المدفوعات رؤوس الأموال والمنافسة:** " النصوص 38-46 ويشمل حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر ودول الاتحاد الأوربي، وضع قواعد وإجراءات مشتركة لتنظيم انتقال رؤوس الأموال، قواعد المنافسة ، حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية والتحرير التدريجي للصفقات العمومية"[3].

التعاون الاقتصادي: يعمل الطرفان في هذا الجانب على تقوية التعاون الاقتصادي من جهة والأخذ بيد الاقتصاد الجزائري للتعافي من المشاكل من جهة ثانية ، والتركيز على القطاعات التي تقرب الطرفين . حيث أن المادة 48 تنص على تحرير المبادلات بين الطرفين، والتركيز على القطاعات المؤدية إلى رفع مستوى النمو وخلق فرص العمل.

كما أن النصوص من 50-53 ركزت على حوار اقتصادي منتظم ، تبادل المعلومات ، الخبرة التكوين، المساعدات التقنية ، التكنولوجيا، حماية وترقية الاستثمارات، السياحة ، الجمارك.... ووسائل تطبيق هذه الإجراءات بتبنيها النصوص من 47-66 [4].

أما النصوص من 79-81 مخصصة لترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة للتبادل الحر، تشريعات المنافسة .

---

[1] – سليم مواليدي، مرجع سابق ، ص115.

[2] – المرجع نفسه ، ص116.

[3] – المرجع نفسه ، ص116.

[4] – المرجع نفسه، ص117.

إن معظم هذه الإجراءات وخاصة في ما يخص إقامة منطقة التبادل الحر تقوم على جملة من المبادئ ، وهي :

مبدأ المعاملة بالمثل : " كانت التسهيلات التجارية بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من طرف واحد (الاتحاد الأوربي) الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائري على ذلك، لكن في إطار منطقة التبادل الحر فإن تحرير المبادلات يكون من الطرفين "[1].

مبدأ المرونة والتكيف: حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي بالمنتجات المصنعة .

مبدأ التدرج: أي أن منطقة التبادل الحر لا يتم إقامتها مباشرة بدخول الاتفاقية خير التنفيذ وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية [2]. حيث وضعت قوائم تضم السلع المختلفة وكيفية التدرج في إلغاء التعريفات عليها.

الملف الزراعي :

" وتضمنته النصوص من (12-29) حيث تمكنت الجزائر من إقناع الجانب الأوربي بقبول الاتفاق التفضيلي الذي كان في 26 /1976/04 ولم يحدد الاتفاق التحرير التام للمبادلات بالنسبة للمجال الزراعي.... مع تقديم التفضيلات لبعض المنتوجات..."[3]. وخاصة فيما تعلق بالسمك الحي المجمد وتصديره إلى دول الاتحاد وبالمقابل تقدم الجزائر تنازلات لدخول الواد الزراعية المحولة والمستردة من الاتحاد الأوربي بتخفيض التعرفة الجمركية ما بين 75%-85 % ، إضافة إلى العديد من ملفات الزراعة والصيد البحري يضاف إليها في الجانب المالي والاقتصادي .

الطاقة والمناجم: " حيث تهدف الاتفاقية إلى تطوير الشراكة بين الطرفين في نشاط التنقيب والإنتاج والتمويل والتوزيع وخدمات الطاقة والمناجم، ودعم جهود إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لقطاع الطاقة والمناجم، والتأهيل المؤسساتي، التشريعي، التقني والتكنولوجي من أجل الدخول في اقتصاد السوق"[4].

---

[1] – محمد براق وسمير ميموني، مرجع سابق ، ص13.

[2] – المرجع نفسه ، ص14.

[3] – فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق ، ص139.

[4] – المرجع نفسه، ص139.

السياحة والصناعات التقليدية: " تؤكد المادة 62 على ضرورة تبادل المعلومات حول التدفقات والسياسة الخاصة بالسياحة وتحفيز تبادل الخبرات قصد تنمية السياحة والصناعات التقليدية وتسيير الفنادق والحرف الخاصة بالسياحة والصناعات التقليدية ودعم الخوصصة في هذا المجال"[1].

التعاون في مجال الإحصاء وحماية المستهلكين: " حيث تؤكد المادة 64 على ضمان التماثل واستعمال الإحصائيات (التجارة ، المالية ، ديمغرافيا، الهجرة ، النقل...) والتوفيق بين الأنظمة الخاصة بحماية المستهلك .

النقل تحديث الهياكل وتحسين نقل المسافرين بين الطرفين والسلع والإعلام والاتصال تبادل المعلومات والمساعدات التقنية ونشر التكنولوجيا.

المحور الاجتماعي والثقافي:

المواد من 67-78 ويتمثل في تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين ومساواتهم مع العمال المحليين- تنقل الأشخاص مع اتخاذ كافة التدابير قصد مكافحة الهجرة غير الشرعية- وكذا العمل على زيادة التعاون الثقافي والتربوي من خلال تشجيع تبادل المعلومات والخبرات باستعمال كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك [2].

حيث تعمل هذه البنود في الجانب الاجتماعي والثقافي إلى تقليص الفجوة بين الطرفين في الجانبين وهذا لتسهيل الجوانب الأخرى من جهة، وكذا محاولة الطرف الأقوى دائما فرض منطقه وثقافته ومثله الاجتماعية وذلك في ظل بروز ثقافة عالمية وفق العولمة ، وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات بكل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية البصرية وتكوين أشخاص يستغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية وسياحية لتشجيع التقارب الثقافي والاجتماعي. وإنشاء المراكز الثقافية المشتركة أو تبادلها .

وكذا خطط وبرامج لإعطاء دور فعال للمجتمع المدني و محاولة إرساء الحكم الراشد والمساعدات الإنسانية والهجرة وقضايا اللجوء وإنشاء مراكز متخصصة، والتنمية المحلية التي تنعكس على المستوى المعيشي للفرد، والتنمية الريفية لمس أكبر جزء ممكن من الشرائح المجتمعية .

---

[1] – المرجع نفسه، ص58.

[2] – محمد لحسن علاوي ، كريم بوروشة ، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04 ، جوان 2016، ص37.

وإنشاء مخابر ومعاهد لدراسة مختلف المشاكل الاجتماعية وهذا كله في إطار الديانـات التوحيدية الثلاثة :الإسلام- المسيحية – اليهودية حسب إعلان برشلونة .

المجال البيئي :

يشمل تقوية الإدارات والمجتمع المدني بما في ذلك القطاع الاقتصادي الخاص للعب دور بناء في تطوير وتنفيذ سياسة بيئية في المنطقة و التغلب على التردد داخل البلدان الشريكة حيال إعطاء الأولوية لقضايا السياسة البيئية مع ضمان التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها البلدان بموجب اتفاق برشلونة وتنفيذ إستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة[1].

وهذا المجال البيئي من أهم المجالات وذلك باعتبار المحيط هو أساس عيش مواطني الاتفاق الأورو جزائري.

المحور الأمني والسياسي

ويتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والأمني، وتسعى الاتفاقية التوصل من خلال الحوار المتواصل إلى مجموعة الأهداف المشتركة وخاصة تلك المرتبطة بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية الإقليمية[2].

المجال الأمني: لأن ندوة برشلونة هي المرجعية الأساسية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي فقد نص البند 13 في شقه الأول على مايلي :

" لا بد ضمان الأمن في الإقليم المشترك بين الأطراف، وذلك من خلال العمل على عدم انتشار الأسلحة النووية- الكيميائية البيولوجية، بواسطة الامتثال والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تعمل على عدم نشر الأسلحة، ومعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح ..."[3]

هذا في مجال الأطراف ، أي أن الدول يتحتم عليها لضمان السلم والأمن في المنطقة الإقليمية وذلك من خلال الحد من سباق التسلح من جهة وكذا منع انتشار الأسلحة الفتاكة ، وهو ما يعمل إلى خلق

---

[1] – الوكالة الأوربية للبيئة ، البيئة التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط عشر سنوات من التعاون 1995-2005، متحصل عليه من: http://reports.eea.eu.int/ENVSERIES05/en/tab-abstract-RLR.

[2] – صلاح مفتاح ، دلال بن سمينة ، مرجع سابق ، ص53.

[3]– Hubert Coudurier ,le Monde selon Chirac :Les Couliss de la Diplomatie Française,Paris :calman-lévy,1998,p208.

فضاء سلمي خالي من التوترات بين الدول . خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب وتدني الأوضاع الأمنية، وتنقل الظاهرة إلى قلب أوربا وفي عديد المناطق، أثارت قلقا شديدا في بعض الأوساط الأوربية وبالتحديد في فرنسا وتعتبر هذه القضايا من أبرز الدوافع، خوفا من توسع وانتشار حركات العنف والتطرف[1]. لاسيما تزامن فترة الاتفاق الأوروجزائري مع العديد من الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها العديد من العواصم الأوربية ، تفجيرات باريس، مدريد والهجمات على قطار الاتفاق في لندن 2005.السيارة المفخخة في محطة مطار غلاسكو... وهو ما وضع الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى[2].

حيث أن الاتحاد الأوربي يتوجس من انتشار التيار الإسلامي... فإن قيام الحركات الإسلامية في الجزائر...أثار مخاوف من احتمال حدوث نوع من الانهيارات المتسلسلة في منطقة الحوض المتوسط[3] ، وهو ما كان أن يحصل في الجزائر في فترة التسعينات من القرن الماضي .

فالجانب الأمني في الشراكة الأورو جزائرية هو امتداد لتقريب وجهات النظر حيث قدم الاتحاد الأوربي ما يعرف بـ(الميثاق الأورو متوسطي) الذي أكد فيه أن الحفاظ على السلم والاستقرار في المتوسط و هو يقوم على مجموعة مبادئ ، هي :[4]

- التأكيد على إعلان برشلونة كأساس
- عدم قابلية تجزئة الأمن الشامل والاعتماد على وسائل التعاون الأمني
- الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في المتوسط.

وباعتبار إعلان برشلونة هو المرجعية كذلك في الجانب السياسي فقد نص على:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان .
- تنمية دولة القانون والديمقراطية والحريات (تكوين الجمعيات- الأديان- الثقافات- عدم التمييز بين الأفراد من ناحية العرق – الجنس- اللغة- الدين- وأهمية التعليم.

---

[1] – فاطمة الزهراء رقايقية، مرجع سابق ، ص58.

[2]Gabe Mythen-Sandra Walklate, « Terrorism, risk amdenternationa l security the Paris of Asking Watif ?security dialogue vol.39.N :23,April 2008p224.

[3]Malainie Morisse- shilbach, l'Europe et la Question Algérienne, Paris : Presse universitaire de France 199p.26.

[4] – قويدر شاكري، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية، رسالة ماجستير ، (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية . قسم الدراسات الدولية، 2015)، ص82.

- احترام التنوع والتعددية داخل المجتمعات .
- تسوية النزاعات بالطرق السلمية .
- احترام الحقوق المدنية للأفراد .
- احترام حق سيادة الدول الأعضاء والامتناع عن التدخل المباشر وغير المباشرة .
- توطيد العلاقة من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات.

المبحث الثالث: دوافع وأهداف اتفاق الشراكة الأورو جزائرية:

رغم العلاقات التاريخية بين الدول الأوروبية ثم الاتحاد الأوربي مع الجزائر إلا أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، و ما نتج عنها من متغيرات جديدة ، و التي خلقت دوافع جادة لتطوير العلاقة بين الطرفين من الشق التعاوني إلى آليات شراكة فعالة و ذلك لتحقيق الأهداف المشتركة .

المطلب الأول: دوافع الشراكة الأورو جزائرية:

دفعت المتغيرات الدولية والإقليمية الدول الفاعلة في الاتحاد الأوربي، بضرورة الاهتمام بمنطقة حوض البحر المتوسط، كونها منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة إليها، وكذلك تأثير عدم الاستقرار هذه المنطقة أمنيا، سياسيا، اقتصاديا على الدول الأوربية[1] .

حيث رغم عدم التجانس بين الضفتين بسبب الفوارق الاقتصادية الكبيرة في الثروة وعلاقات التبعية الداخلية فيها، فهناك شمال غني يبلغ الناتج فيه حوالي 7 تريليون دولار، ومتوسط دخل فردي سنوي نحو 21 ألف دولار وجنوب فقير لا يتجاوز دخل الفرد فيه الألف دولار سنويا، ومن خلال إجمالي إنتاج لا يصل إلى أكثر من 598 مليار دولار[2].

في ظل التفاوت بين ضفتي المتوسط عموما، وبين الاتحاد الأوربي كدول أو كتل هناك فوارق كبيرة بينها وبين الجزائر و تتباين دوافع كل طرف من الشراكة .

أولا: دوافع الجزائر

انتهجت الجزائر الشراكة مع الاتحاد الأوربي في ظرف ميزته عدة عوامل كانت دافعا للشراكة وقد انقسمت هذه الدوافع إلى:

دوافع خارجية: تتمثل في الآتي:

– إن انهيار الاقتصاد الموجه (الاشتراكي) الذي كانت تنتهجه الجزائر منذ الاستقلال وتحول النظام الاقتصادي العالمي إلى النظام الرأسمالي ، وتغييرها للنظام الاقتصادي وتبنيها اقتصاد السوق يعتبر دافعا قويا للشراكة مع الاتحاد الأوربي[3].

---

[1] – أحمد كاتب، مرجع سابق ، ص109.

[2] – ستار جبار الجابري، مشاريع التعاون والشراكة العربية الأوربية، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2015، ص8.

[3] – شواشي فاطمة، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2018، ص62 .

– انتشار ظاهرة العولمة باختلاف أشكالها والتي ساهمت في تحرير التجارة الدولية وتدفقها والتقدم التكنولوجي، وتطوير تكنولوجيا المعلومات، والاتصال وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية) كلها عوامل حفزت ودفعت بالجزائر إلى عقد اتفاق الشراكة.

– سعي الجزائر لإنعاش اقتصادها المنهك خاصة بعد العشرية السوداء، و انخفاض أسعار النفط في التسعينات من القرن 20 .

– انتشار ظواهر عابرة للحدود مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات... والعديد من الظواهر التي تستوجب رؤية دولية مشتركة لمحاربتها .

– محاولة الجزائر للخروج من العزلة التي فرضت عليها في فترة السبعينات .

– التطلعات السياسية لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لتعزيز تواجد الجزائر في المحافل الدولية[1]

– كما تعكس الجزائر من خلال عقد اتفاق الشراكة إلى إقامة منطقة التبادل الحر، التي تعد من أهم محاور هذا الاتفاق والتي تساعد على دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوربية ، وبالتالي الوصول إلى المنافسة الدولية[2].

الدوافع الداخلية : يمكن إيضاحها في ما يلي :

– تردي الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول وكذا الأزمة الأمنية في فترة التسعينات، إضافة إلى تراكمات سابقة لهذه الفترة وارتفاع حجم المديونية، وعجز الميزان التجاري، و عملية إعادة الهيكلة وما نتج عنها من ارتفاع البطالة، وتراجع الدخل الوطني والفردي.

– الرغبة في الحصول على التكنولوجيا الجديدة والمتطورة.

– محاولة الجزائر تنويع مداخيلها من خلال تنويع الصادرات خارج المحروقات .

– الروابط التاريخية والقرب الجغرافي.[3]

ثانيا : دوافع الاتحاد الأوربي :

ينطوي اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر على العديد من الأهداف التي يعمل الاتحاد الأوربي على تحقيقها :

---

[1]– شواشي فاطمة، مرجع سابق ، ص 63 .

[2] – المرجع نفسه ، ص64 .

[3]– المرجع نفسه ، 63.

– " إدراك الدول و الوحدات السياسية أن الأمن مرتبط بمقومات الدول و مصالحها و أهدافها ، من خلال وضع تصور للأمن وفق لمصالحها الحيوية... ، لأن مفهوم الأمن يرتبط بالبيئة الداخلية ، كما يتأثر بالبيئة الخارجية "[1]

– حاجة الاتحاد الأوربي لمصادر الطاقة ، و كذا تنويع الموردين لتفادي صدمات طاقوية .

– تجربة الجزائر في التصدي للتطرف كدافع أما الاستفادة منها فهي هدف المعلومات و البيانات حول الأشخاص ، و إمكانية عقد اتفاقيات مشتركة لتسليم المجرمين .

– تعزيز تدابير مكافئة غسل الأموال و تمويل الإرهاب .

– الشراكة مع الجزائر تعطي الثقة للجالية الجزائرية المقيمة في أوربا من خلال إجراءات تعمل على تحسين أوضاعهم .

– دافع هذا الاتفـاق إلى محاولـة الاتحاد الأوربي منافسة أطراف دولية أخرى (الولايات المتحدة الصين) فالمنافسة دافع قوي للشراكة .

– الموقع الجغرافي المميز للجزائر .

– محاولة تطوير الصادرات الطاقوية من الجزائر باتجاه الاتحاد الأوربي .

– " رغبة الاتحاد الأوربي في الحصول على النفط الذي يشكل مادة هامة في الصناعات الأوربية خاصة و أن الجزائر تحتل المراتب الأولى من حيث تصديره ، إذ أن الحاجة الماسة لدول الاتحاد للطاقة دفعه لعقد اتفاق الشراكة مع الجزائر "[2]

المطلب الثاني : أهداف عقد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية:

في الجزء السابق من البحث تم توضيح الدوافع التي دفعت الطرفين إلى عقد اتفاق، أما عنصر أهداف الاتفاق فهو يركز على ما جاءت به وثيقة الشراكة من خلال مجموع محاورها وبنودها .

حيث تم تحديد الطرفين لأهدافهما المشتركة، وكذا هدف كل طرف على حدة وهي نفس الأهداف التي تضمنها إعلان برشلونة .

أولا : بالنسبة للطرفين :

[1] – بلال قريب ، السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه : التحديات و الرهانات ، مذكرة ماجستير ،(جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011)، ص11 .

[2] – فاطمة شواشي ، مرجع سابق ، ص 66 .

توفير إطار مناسب للحوار السياسي– توسيع التبادلات– تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية – تحديد التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع ورؤوس الأموال .

تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية، وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوربي والدول الأعضاء فيها[1] .

– إنشاء مناطق ازدهار مشتركة على المدى الطويل .

– تطوير العلاقات بين ضفتي المتوسط .

– محاولة التوسع لكل قطاعات الشراكة .

– محاولة تقليص الفجوة بين الطرفين .

– تحقيق أهداف مسار برشلونة .

– تبادل المعلومات و الآراء حول ظواهر معينة .

– تحفيز الطرفين لتحقيق الاتفاقيات و تشجيع الاستثمار و التبادل التجاري .

ثانيا : أهداف الجزائر :

بالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ، ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي، وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها، سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل ، ونفور الاستثمار الأجنبي ، رغم فرصه المتعددة[2].

– محاولة الجزائر إلى توسيع مجالات الشراكة ، و تطبيقات لمبدأ المعاملة بالمثل .

– زيادة التعاون و الشراكة .

– تنويع الشركاء و خلق مكانة دولية أكبر من خلال المنافسة .

– محاولة استفادة جميع القطاعات في الجزائر من الشراكة مع الاتحاد الأوربي .

– اعتبار الشراكة خيار استراتيجي لتحقيق مجموعة أهداف مختلفة .

---

[1]– فاطمة شواشي ، مرجع سابق ، ص67.

[2] – صالح مفتاح ودلال بن سمينة ، مرجع سابق، ص52.

ثالثا: أهداف الاتحاد الأوربي :

من أهم الأهداف التي صرحت به مفوضية الاتحاد الأوربي في المجال الاقتصادي هو إقامة منطقة تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، وتفكيك الرسوم الجمركية من وإلى الجزائر ويبدأ العمل على ذلك تدريجيا على مدار 12 سنة من سبتمبر 2005 تاريخ إمضاء الاتفاقية [1].

ترى دول الاتحاد الأوربي أن ازدياد حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها السياسية في الجزائر، وانعكاس ذلك على أوربا، إضافة إلى تشخيص مكامن الضعف والخلل في البيئة الاقتصادية والسياسية للجزائر.

فتح أسواق تجارية جديدة ورفع القدرة التنافسية للاتحاد الأوربي – تطوير عملية الاندماج الأوربي– إبراز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية منافسة– محاولة لعب دور مؤثر في السياسات العالمية– تدعيم الاستقلالية الأوربية وبما أن المعلن في السياسة لا يمثل إلا الثلث لأن الثلثان الآخران يعبران عن أهداف غير معلنة (خفية) لكل طرف يمكن ذكر أهمها في طموح الطرف الأوربي باعتباره طرفا قويا في هذه العلاقة في تحقيق أهدافه الإستراتيجية ولو على حساب الطرف الجزائري[2].

في حين لا يخف أن للطرف الجزائري كذلك عديد الأهداف مثل التحاقها بجارتها في الشراكة – كسب تأييد الاتحاد الأوربي في المسائل الخارجية

[1] – إلياس غفالن ، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2000–2014 ، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية 2017)،ص31.

[2]– شواشي فاطمة ، مرجع سابق ، ص67 .

المبحث الرابع : الأطر المفسرة للشراكة الاوروجزائرية في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب

يسعى التكامل الدولي عموما والشراكة خصوصا إلى ضمان احتياجات الفواعل في بيئة يسودها الأمن والتنافس لكن بطرق جماعية وسلمية .فالشراكة الاوروجزائرية في مجالي الطاقة ومحاربة الإرهاب تعمل على تحقيق أهداف الطرفين من جهة ، وكذا المحافظة على الأمن الدولي و خاصة في موقع جغرافي مهم ، حيث يمكن تفسير هاته الشراكة وفق ثلاث أطر نظرية .

وبناء عليها يمكن تبني سيناريوهات لمآلات هاته الشراكة خاصة بعد تخلي الجزائر عن النهج الاشتراكي ، وتبنيها لاقتصاد السوق الذي يعد إطار النشاط الليبرالية وهو ما سمح للجزائر في تبني شراكة مع الاتحاد الأوروبي ، من خلال مرحلة التحول للنظام الرأسمالي الذي فسح المجال أمام القطاع الخاص و الانفتاح على الأسواق العالمية (تجارة ، تعاون ، شراكة) ، تشجيع الاستثمار الأجنبي و تحرير التجارة الخارجية .

المطلب الأول : نظرية الاعتماد المتبادل :

" تميزت السياسة العالمية في فترة ما بعد 1989بالمرونة وبتعدد الأقطاب ، إن الاتجاه السائد في نظرية العلاقات الدولية يهتم إلى حد بعيد بالكيفية التي يمكن آو لا يمكن بها للجماعات الإقليمية التعاونية ذات الطابع المؤسسي أن تكون عنصرا أساسيا في المحافظة على نظام سلمي متعدد الأقطاب [1] يمكن فهم تراجع النظريات التقليدية (الواقعية والمثالية) في تفسير تفاعلات مجالات التعاون والشراكة لتحقيق الأهداف (بعيدا عن فرضيتي القوة والأخلاق) حيث أن الإرادة المقترنة بأهمية الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الأطراف .

« الاعتمادية ببساطة هي وجود اثنان أو أكثر من الوحدات تعتمد الواحدة على الأخرى والاعتماد المتبادل لا يلقى اعتبارا للمساواة بين الأطراف ، فعلاقات الاعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات واتجاهات ومصالح النخب ».[2]

إن الاتحاد الأوروبي والجزائر ووفقا لهذا التعريف لا وجود للمساواة بين الطرفين (اقتصادية خاصة) حيث تعتمد أكثر على خصائص مجالات معينة و بناءا عليه تركز في هاته الدراسة على مجالي الطاقة

---

[1]– فيونا بيتر ، الاقليمية و التكامل ، جون بيليس و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة : الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث ، 2004 ، ص 856 .

[2] – محمد سمير عياد ، التكامل الدولي : النظريات و التجارب ، الجزائر : شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2013 ، ص 21 .

ومكافحة الإرهاب "وتعمل العصرنة والتطور الصناعي، والثورة التكنولوجية في ميدان الإعلام والاتصال إلى تقوية عوامل الارتباط والتداخل بين الدول ... و الذي يحقق الاستقرار و السلام في النظام الدولي "[1].

وهو ما يلاحظ على موضوع الشراكة بين الطرفين في ظل هاته المعطيات التي ساهمت في تعزيز مجالات الشراكة ، و خاصة التطور الصناعي و الثورة التكنولوجية الأخيرة التي تعتبر ركيزة أساسية في موضوع الطاقة و مكافحة الإرهاب كمجالين لتفعيل الاعتماد المتبادل .

الاعتماد المتبادل أساسه التعاون الاقتصادي بين الدول ، و الذي يؤدي إلى استبعاد الحرب وتحقيق الرفاه ، ويؤدي الاعتماد المتبادل إلى التقليل من الصراعات بين الدول من جهة و خلق نوع من التحالف ضد قوى أخرى منافسة " كذلك كان يجد الرواد الأوائل من الليبراليين الجدد أمثال روبرت كيوهان وجوزيف ناي أن العالم سوف يشهد ازدياد في درجة الاعتماد المتبادل حتى يصبح هناك علاقات متشابكة ولا يشترط التوازن بين الأطراف عكس الواقعيون "[2].

حيث يعرف جوزيف ناي الاعتماد المتبادل على أنه موقف من التأثير المتبادل أو الاعتماد على الآخرين ، و يرى ناي و كيوهن " أن انخفاض أهمية وحتمية العلاقات الأمنية و العسكرية مقابل ارتفاع وتيرة و أهمية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتعددة الربط بين الدول »[3]و هو ما يبرز التركيز على المجال الاقتصادي بين الجزائر و الاتحاد الأوربي ، أما قولهما أن انخفاض أهمية وحتمية العلاقات الأمنية و العسكرية ، فيقصد به الصراعات التماثلية بين الدول ، لكن وفي وجود مخاطر أمنية و عسكرية لا تماثلية (جماعات و أفراد و تنظيمات إرهابية) و التي تؤثر بشكل كبير على الجانب الاقتصادي فلابد من وجود اعتماد متبادل للحد من خطرها .

يرتكز مفهوم الاعتماد المتبادل على عنصرين أساسين، هما:

***الحساسية:** تعني تأثر دولة ما أو عدة دول بما يحدث من تغيرات في دولة أو دول أخرى، وهو ما يمكن تطبيقه على الاعتماد بين الجزائر و الاتحاد الأوربي في مجالي الطاقة و مكافحة الإرهاب. فزيادة أسعار النفط في صالح الجزائر في حين تضر بالأوربيين ، وكذا أي تهديد إرهابي في أي ظرف يؤدي إلى تأثر الطرف الآخر .

***الهشاشة** : قدرة الدول على ردود الفعل اتجاه التغيرات الخارجية .

---

[1] – حسين بوقارة ، ظاهرة التكامل : بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية ، الجزائر : دار لمسة للنشر والتوزيع 2017 ، ص 21 .

[2] – محمد عقيل وصفي ، " التحولات المعرفية للواقعية و الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة "، مجلة دراسات العدد 1 ، 2015 ، ص110 .

[3] – محمد الطاهر عديلة ، دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي ، متحصل عليه من الرابط : https://www.reveves.univ-ourgla.dz ، في 2019/05/31 على 01:39 .

يمكن ملاحظة تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الجزائر و الاتحاد الأوربي وفق العديد من المؤشرات.

1- زيادة حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين (الاتحاد الأوربي و الجزائر) و هو ما يمكن ملاحظته من خلال ارتفاع حجم المبادلات بين الطرفين .

2- قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية، وخاصة في ظل المنافسة بين عديد الأقطاب .

3- توافر أطر مؤسساتية للتفاعل حيث أن الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي عملت على إنشاء مؤسسات و هياكل لتحقيق أفضل الشروط لإنجاح الشراكة من خلال عديد الهيئات تم التطرق لها .

4- تراجع القوة العسكرية لحل الأزمات بين الطرفين لصالح الدبلوماسية، وهو ما شهدته العلاقات بين الطرفين خاصة في مناطق التوتر وموقف الطرفين المتناقض أحيانا، القضية الصحراوية، التدخل الفرنسي العسكري في مالي.

5- دخول قضايا أخرى مثل البيئة و حقوق الإنسان و الحكم الراشد في صلب الشراكة ، وهو ما يحدث بين الطرفين .

6- تعدد قنوات الاتصال :

أ/ علاقات بين الدول (رسمية) من خلال اتفاق الشراكة بين الطرفين .

ب/ علاقات عبر حكومية بين البرلمان الجزائري و الأوربي من خلال لجان مشتركة بين وزراء الجزائر « وزير الخارجية ورئيسة المفوضية الأوربية للشؤون الخارجية حول الأمن الإقليمي و مكافحة الإرهاب في 2018/12/12 و تقدم التعاون في مجال الطاقة و التعليم و التنوع الاقتصادي »[1]

ج/ علاقات عبر وطنية بين المجتمعات و الأحزاب و مؤسسات المجتمع المدني من خلال تبادل الخبرات بين جمعيات بيئية ، اجتماعية ، اقتصادية ، ....

د/ غياب الهرمية بين الملفات و القضايا من خلال تنوع القضايا و غير مرئية بطريقة هرمية بل بالأهمية و حسب شبكات التفاعل.

المطلب الثاني : نظرية التبعية .

يمكن تفسير الإطار التشاركي بين الجزائر و الاتحاد الأوربي وفق الواقع الفرق بين الطرفين كون الاتحاد الأوربي دول العالم المتقدمة ، أما الجزائر تنتمي للدول المختلفة ، ومن خلال التفاوت في الإمكانيات ، أضف إلى ذلك محاولة الاتحاد الأوربي حل الأزمات الحاجة للطاقة ، الهجرة غير الشرعية ، الإرهاب ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، ... " ، فإن حل الأزمات يتم بصورة آلية عن طريق التوسع على حساب الدول المتخلفة مع ظروف و ميكانيزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، تمتد عملية التكييف هذه

[1] – المفوضية الأوربية للشؤون الخارجية، تقرير: الاتحاد الأوربي والجزائر عازمان على مواجهة تحديات الأمن الإقليمي سويا متحصل عليه من الرابط : https://eeas.europa.eu/delegatior>algeriaen ، في 2019/05/31 على 23:33 .

لتشمل كل دول إفريقيا و آسيا و أمريكيا اللاتينية كـ : **توابع Satellites** لدول **المتربول Metropole** ، وخاصة بعد حصول الدول على استقلالها وما ترتب عن ذلك من تشرد اجتماعي ، تخلف ثقافي ، تدمر اقتصادي [1].

وهذا الوصف ينطبق على الجزائر من خلال وضع اجتماعي غير مستقر – تخلف ثقافي، ضعف اقتصادي

يمكن تفسير إطار العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من خلال المنظور النيوماركسي، أو نظرية التبعية من الفكر الماركسي – اللينيني التي يمكن إجمال فرضياته في النقاط التالية :

1- النظام الدولي نقطة الانطلاق في تحليلها و تفسيرها لسلوك الأفراد أو كمجتمعات أو كدول أو كمنظمات دولية و إقليمية »[2] حيث أن الشراكة بين الطرفين تحلل بالتركيز على العلاقة بين الجزائر كدولة تابعة اقتصاديا إلى دول الاتحاد الأوربي .

2- « أهمية التحليل التاريخي لاستعاب النظام الرأسمالي ، بصفة خاصة و النظام الدولي بصفة عامة والذي يعمل لصالح بعض الأفراد ، الدول ، المجتمعات و المؤسسات المالية الدولية على حساب الدول التابعة »[3] حيث أن العلاقة التاريخية بين الطرفين قديمة من خلال موجة الاستعمار ، وكذلك كون الاتحاد الأوربي ذوي نهج رأسمالي يعمل لصالح الأفراد وفق الحرية الاقتصادية لصالح الاتحاد كتكتل وأيضا معانات الجزائر خاصة من المؤسسات المالية الدولية من خلال برامج صندوق النقد الدول والدعم المالي الأوربي المشروط و الموجه إلى قطاعات محددة لتحقيق أهداف معينة .

3- يتضمن النظام الرأسمالي العالمي مجموعة من الوسائل و الآليات يلجأ لتطبيقها على الدول التابعة ، وهي وسائل تستعملها الدول الرأسمالية لتنمية تطورها، وبالمقابل تنمية تخلق الدول التابعة على حد تعبير أبرز مفكري هذا الاتجاه **أندري غاندر فارنك**، مما يؤدي ذلك إلى اتساع الهوة بين طرفي هذه العلاقة [4].

يطبق الاتحاد الأوربي في علاقته مع الجزائر مجموعة من الوسائل والآليات كالاتفاقيات المعاهدات البرامج ، المساعدات المالية حيث تعود بالفائدة الكبيرة على الاتحاد الأوربي، في حين أن الجزائر بعيدة عن تحقيق أهداف الشراكة للعديد من الأسباب ، وكذا اتساع الهوة بين الطرفين " تقدم كبير للاتحاد الأوربي في جميع المجالات، وثبات أو حتى تراجع للجزائر ".

---

[1]- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2007، ص210.

[2] – المرجع نفسه، ص 210 .

[3] – المرجع نفسه، ص 216 .

[4] – المرجع نفسه، ص 217 .

" في حين تتضمن الفرضية الرابعة و الأخيرة المتغير الرئيسي الذي تفسر من خلاله نظرية التبعية العلاقات بين دول الشمال (**المركز**) و دول الجنوب (**المحيط**) ألا و هو المتغير الاقتصادي، فهي تركز على التخلف الاقتصادي ، التبعية الاقتصادية و الامبريالية الاقتصادية "[1]

باعتبار الشؤون الاقتصادية أهم محاور التعاون بين الجزائر من جهة و الاتحاد الأوربي الباحث عن أهداف اقتصادية بحتة من خلال الشراكة في المجال الاقتصادي الذي يعتبر أول مجالات الشراكة وكذا مجال الطاقة التي توصف بأنها محرك الاقتصاد، و حتى محاربة الإرهاب قد تكون لها مآلات اقتصادية ، لأن الأمن شرط أساسي لتحقيق التنمية و جلب الاستثمارات و تشجيع المبادلات التجارية و خلق فضاء سلمي تعاوني .

ومنه يمكن تفسير العلاقة التشاركية بين الطرفين بواسطة جميع التيارات الفكرية لنظرية التبعية سواء :

- تيار التخلف : تخلف دول المحيط راجع لعملية نمو النظام الرأسمالي .
- تيار الإمبريالية : و خاصة في ظل الاستعمار الجديد "الاقتصادي" .
- تيار المركز–المحيط : في ظل طرفين تنمويان مختلفان جذريا كنتيجة للتبادل غير المتكافئ .

وهنا يرى ناصف حتي " أن الشراكة الاورومتوسطية " نهج أوربي للتعاون مع دول كانت كلها أو تقريبا و إلى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوربية بأسواقها و مواردها الأولية [2] .

المطلب الثالث : نظرية الاستقرار " الإقليمية الجديدة "

عرفت بداية التسعينات في القرن العشرين العديد من التطورات التي تلت سقوط الاتحاد السوفيتي كاستجابة منطقية للعولمة ، وتبني صيغ للتكتلات الإقليمية لمواجهة التحديات الخارجية ، وتدخل مظاهر العولمة "خاصة التنافس" و آثاره ، و بروز تهديدات متخطية الحدود " الحروب الأهلية، الإرهاب ،المناخ الهجرة ، أزمة الطاقة ...) مما أدى إلى انتشار في حركة التكتلات الإقليمية من جهة وكذا علاقات تعاونية وحتى تشاركيه من جهة أخرى وفقا للحوار مع دول الجوار الإقليمي في الجنوب والشمال مثل الشراكة الاورومغاربية ، والتركيز على الأبعاد : الأمني ، السياسي ، الاقتصادي والأنظمة السياسية هذه الأفكار كلها في تحويلها النظرية الإقليمية الجديدة، التي تركز على الدول كأهم فاعل في العلاقات الدولية والاهتمام بالمنافع، وخاصة في ظل التناقض في الإمكانيات وفوضوية البيئة الدولية وكيفية تحقيق التكامل الدولي .

ومن أهم الاتجاهات المندرجة ضمن الإقليمية الجديدة المفسرة لظاهرة التكامل الإقليمي وخاصة بين الدول المتشاطئة . **نظرية الاستقرار** التي ترتبط بوجود قوة مسيطرة ذات قوة في ميدان التطوير والتحديث

---

[1] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق ، ص 217 .

[2] – نصير العرباوي ، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية ، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ، العدد 17 ، 2013 ص 295 .

في مجال التحليل النظامي واستمرار النظم مرتبط بوجود دولة راعية تعمل على تحقيق وحفظ التوازن في نظامها وذلك لغياب التكافؤ .

-إن الاستقرار يمكن أن يتحقق في ظل القوة النسبية لإحدى الدول للقياس إلى باقي الدول الداخلة في النظام؛ وذلك باعتبار الاتحاد الأوروبي الطرف الأقوى في الشراكة مع الجزائر، إضافة إلى قوته وانفراده في تقديم المشاريع وحتى توجيهها ، وذلك للتطور التكنولوجي والاقتصادي له ."وهو ما يسمح له باقتراح الترتيبات الإقليمية ، وهو ما ينعكس كذلك في مظاهر حركية السلع والخدمات والتي تعكس مظاهر انعدام التوازن وتدهور شروط التبادل، والتوازنات المالية والنقدية، وضعف الإنتاجية ، وتدهور مستويات التنافسية في ظل منظومة إدارية بطيئة ، ونظم قضائية ضعيفة ومؤسسات مصرفية ومنشآت اقتصادية قديمة ".[1]

لقد تبنى الطرف الأوروبي مقاربات مالية تعويضية للخسائر المتوقعة في آثار تطبيق اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى التكاليف التي تتحملها الدولة سواء تلك الناتجة عن انخفاض حصيلة الضرائب احتكار الجانب الأوروبي للجانب المالي وخاصة بروتوكالات عبارة عن مبالغ مالية لانجاز مشاريع للتقليل من التفاوت بين الطرفين خاصة : زراعيا، وعادة ما كانت عبارة عن منح وقروض .و كل ذلك بهدف الرغبة الأوروبية في البحث عن دور إقليمي مميز في ظل التنافس الدولي ، وذلك وفقا لنظرية الاستقرار

[1]- صالح صالحي ، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 2 ، 2002 ، ص33.

خلاصة الفصل

يتبين بعد تحديد مفاهيم الدراسة المتمثلة في التعاون والشراكة أن الأخيرة نتاج للتعاون في حالة توافر الإرادة المشتركة لتحقيق منافع متبادلة لاسيما في حالة وجود تكافؤ بين الأطراف. وبإسقاط المصطلحين على المراحل الزمنية في الشراكة الأوروجزائرية يتضح أن الجزائر شهدت بعد الاستقلال وحتى سنة 1976 معاملة تعاونية غير مؤطرة إلا بالمادة 227 من معاهدة روما والتي أبقت مزايا لها، لكن عرفت هاته الفترة تجاذبا كبيرا في فترة كانت الحرب الباردة في أوجها، باختيار الجزائر النهج الاشتراكي، ومنه كانت تحت ضمن فلك الاتحاد السوفيتي السابق، رغم رفعها شعار عدم الانحياز .

وقد عمدت المجموعة الاقتصادية الأوربية إلى ربط علاقات تعاونية مع الجزائر خاصة بعد الصدمة البترولية 1973، وبعد استكمال الجزائر إجراءات التأميم، ففي سنة 1976 كانت أول اتفاقية للتعاون بين الطرفين ركزت على الجانب التعاوني التجاري في ميدان النفط والمنتجات الصناعية والزراعية مع تخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية لبعض المنتجات الزراعية وفي إطار التعاون الاقتصادي والمالي والتقني استفادت الجزائر من أغلفة ومشاريع مالية .

ثم جاءت مرحلة السياسة المتوسطية الأوربية الشاملة (1989-1972) لتركز على كل المحاور (اقتصادي، مالي اجتماعي)، ثم السياسة المتوسطية المتجددة (1996-1989) لتفعيل السياسة السابقة، وعرفت الأسلوب التفاوضي الجماعي وزيادة لحجم الموارد المالية لكن بأغلفة مختلفة. وطرح العديد من الحوارات الإقليمية والمبادرات، وبانعقاد مؤتمر برشلونة (وهو نقطة الانتقال من التعاون إلى الشراكة) والذي أصبح مسارا وعملية لتقريب الأطراف في شكل شراكة في مجالات واسعة وليست محدودة. وانتقل إلى عقد اتفاقيات شراكة ثنائية عكس مرحلة التعاون التي كانت بشكل جماعي أين عرفت الجزائر تأخرا مقارنة بالعديد من الدول حتى سنة 2005 حيث عرف هذا الاتفاق العديد من المجالات التي كانت ولا زالت تعمل لتحقيق أهداف الطرفين .

التفسير النظري للشراكة الأوروجزائرية يبين اشتراك النظريات في البعد الاقتصادي في تفسير ظاهرة الشراكة وهي نظرية الاستقرار المنضوية تحت الإقليمية الجديدة للتكامل الدولي ونظرية الاعتماد المتبادل كنظرية جزئية تتفرع عن الفكر الليبرالي، وصولا إلى نظرية تيار المحيط –المركز الذي يندرج تحت الفكر النيوماركسي .

تدخل مشاريع الشراكة الأورو جزائرية (بالتركيز على مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب) ضمن مشاريع السياسة الأورو متوسطية من خلال الفضاء المتوسطي.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التركيز على إبراز دوافع وأهداف الشراكة ، ثم المشاريع المشتركة وصولا إلى نتائج الشراكة في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب على المستوى الوطني (لكل طرف على حدة) أو النتائج على المستوى المشترك.

وباعتبار أن موضوع الطاقة بين الطرفين واسع ويشمل المحروقات (النفط والغاز) الطاقات المتجددة، النجاعة الطاقوية ، إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي، الاندماج التدريجي في أسواق الطاقة تطوير البنية التحتية ذات الاهتمام المشترك و نقل التكنولوجيا ... ، يعمل الطرفان على تعزيز التعاون و الشراكة. ويتم التركيز على النفط والغاز (الطاقات الأحفورية) وخاصة الغاز باعتبار الجزائر الممون الثاني لأوربا فيما يخص الغاز بعد روسيا والممون الثالث عشر فيما يخص البترول. أضف إلى ذلك مجال مكافحة الإرهاب باعتباره يمثل تهديدا لمنطقة المتوسط بشكل عام ولمصالح الطرفين على وجه الخصوص، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الشراكة الطاقوية الأوروجزائرية

المبحث الثاني: الشراكة في مجال مكافحة الإرهاب بين الجزائر و الاتحاد الأوربي

المبحث الثالث: تحديات الشراكة الاوروجزائرية في مجالي الطاقة و مكافحة الإرهاب

المبحث الرابع: سيناريوهات الشراكة الأوروجزائرية في مجالي الطاقة و مكافحة الإرهاب .

المبحث الأول : الشراكة الطاقوية الأوروجزائرية

تشمل الشراكة الأوروجزائرية عدة مجالات هي : « التحول في الاقتصاد والتجارة، الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الماء والمحيط "البيئة" – الطاقة – الشغل – الثقافة والاتصال – النقل – التنمية المحلية والخدمات الاجتماعية – الحكم الراشد والعدالة – المجتمع المدني والمساعدة الإنسانية »[1] وهذا حسب تقرير الشراكة الأوروجزائرية الصادر عن البعثة الدائمة للاتحاد الأوربي في الجزائر لسنة 2016.

وقد احتوى التقرير جميع المجالات المذكورة والمشاريع المشتركة و الأغلفة المالية المخصصة لها، وكذلك مدى تقدم هاته المشاريع إلا أن الشيء الملاحظ أنه تم التطرق لمجال الطاقة، في حين أن المجال المتعلق بمشاريع مكافحة الإرهاب لم يذكر في هذا التقرير ، ويمكن إرجاع ذلك إلى حساسية الملف الأمني من جهة، وكذا خصوصية ظاهرة الإرهاب التي تتسم بعدم الاتفاق حتى على تعريف موحد للظاهرة ، وانتقالاً إلى التباين في أسبابها ودوافعها لدى الطرفين، وسبل مكافحتها (آليات مكافحة الإرهاب وصولاً إلى آثار وتداعيات هاته الظاهرة سواء على الوطني (الداخلي) لكلا الطرفين أو على المستوى الإقليمي وخاصة في الفضاء المتوسطي وما يحيط به، أو على المستوى الدولي وهذا في ظل تعاون وشراكة للطرفين (الجزائر والاتحاد الأوربي) مع أطراف أخرى أبرزها الولايات المتحدة.

لاحظت دول الاتحاد الأوروبي أن جل السياسات المتبعة منذ الستينات باتجاه دول حوض البحر المتوسط الجنوبية لم تصل إلى الغاية المرسومة لها لعدة أسباب أهمها اختلال المبادلات الاقتصادية بين الضفتين و إتباع معظم دول الضفة الجنوبية سياسات تنموية لا تتوافق مع الإستراتيجية العامة للجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك » وهو ما أدى بالاتحاد الأوربي باعتباره صاحب المبادرات، وتوجيه العلاقات بين الطرفين لعامل القوة (الاقتصادية – العسكرية – البنيوية...) وفق نظرية الاستقرار، أدى بهذا التكتل إلى إتباع مقاربة الشراكة بين ضفتي المتوسط.

لكن ما يلاحظ رغم تنوع المشاريع بين الطرفين أن هاته المشاريع كانت بين الاتحاد الأوربي ككتلة وبين الدول المتوسطية الجنوبية منفردة، حيث أن قوة التفاوض والاقتراح والتسيير عادة ما تكون من الطرف الأوربي.[2]

---

[1] – Rapport sur la Coopération UE-Algerie, Edition 2016 , Alger : Délégation de L'union Européenne en Algérie 2016 .

[2] - أحمد كاتب ، مرجع سابق، ص 110 .

ومن بين أهم مجالات الشراكة التي عقدت بين الجزائر والاتحاد الأوربي هو مجال الطاقة حيث يحتكر هذا المجال نسبة 10.7% من اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية من جهة و..... بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

نظرا لأهمية الطاقة في حياة الأفراد والدول، وباعتبارها مصدر للتعاون و للتنافس وحتى الحرب، فهي تحمل عنصري السلم والحرب وهو جوهر علم السياسة.و هي من دفع كليمنصو* إلى التصريح بأن : " كل نقطة نفط تساوي نقطة دم"[1] فأهمية المحروقات في الاقتصاد العالمي جعل لمكانتها و أهميتها البالغة لتصبح أفضل قيمة من المعادن جميعًا

تقوم هذه الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي من خلال :

– أن الجزائر تعتبر الطاقة (البترول والغاز) أهم مورد اقتصادي لها، والاتحاد الأوربي كتكتل أو كدول منفردة بحاجة ماسة لهاته الموارد الطاقوية سواء للاستخدام الصناعي أو العسكري وحتى في الحياة اليومية للمواطنين.حيث أصبح الأمن الطاقوي من أهم الاستراتيجيات سواء للدول المنتجة أو المستهلكة أو مناطق العبور.

– بتوفر الطاقة (البترول والغاز) في الجزائر وبكميات كبيرة جعل دول الاتحاد الأوربي تسعى إلى إبرام اتفاقيات شراكة في هذا المجال و الطلب المتزايد للدول الأوربية على الطاقة جعلها " تبني مفهومًا للأمن الطاقوي يتعلق بأمن العرض والطلب، ثم إلى أمن المنشآت الطاقوية سيما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وصولاً إلى أمن الإمدادات المتعلق بالعوامل الطبيعية بعد إعصاري كاترينا وريتا "[2] و خاصة و أن الاتحاد الأوربي استهلك 17 / من الإنتاج العالمي للطاقة سنة 1996 [3].

المطلب الأول : دوافع الشراكة الأوروجزائرية في مجال الطاقة :

يمثل الأمن الطاقوي أحد أهم القضايا الإستراتيجية للدول خاصة بعد ازدياد الحاجة لها.

---

* جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا ، 1917–1920 .

[1] لطفي مزياني ، الأمن الطاقوي للاتحاد الأوربي و انعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية ، مذكرة ماجستير (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة ، 2012)، ص 2 .

[2] - حسن عبد الله ، مستقبل النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص 15 .

[3] – لطفي مزياني ، مرجع سابق، ص 42 .

وفي ظل عدم وجود مصادر كافية لتغطية احتياجات الدول تعمل هاته الأخيرة على تبني استراتيجيات للمحافظة على أمنها الطاقوي. حيث أصبح المجال الطاقوي من أهم المجالات في التفاعلات الدولية، لا سيما مع وجود دول تعتمد على الطاقة كمصدر أولي لإيراداتها المالية، وفي المقابل تعمل الدول التي لا تمتلك ما يكفيها من الطاقة إلى تحقيق اكتفاء ذاتي من خلال استراتيجيات عديدة من خلال تنويع الموردين، أو الاستثمار في الطاقات البديلة.

إن الشراكة في هذا المجال بين الجزائر والاتحاد الأوربي ناتجة عن عدة دوافع أهمها :

أولا : دوافع الاتحاد الأوربي من الشراكة في مجال الطاقة مع الجزائر :

يعتبر مجال الطاقة من بين أهم المجالات ذات الأهمية لدى دول الاتحاد الأوربي، بل يعتبر أساس قيام الاتحاد الأوربي من خلال إنشاء المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951.

لأنه بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الطاقة العنصر الأول الذي يقوم عليه الاقتصاد، إلا أن الحاجة لأمن الطاقة يعود إلى أول أزمة نفطية شهدتها المنطقة العربية بعد غلق قناة السويس، التي تعد معبر لـ 90 % من احتياجات أوربا الغربية النفطية [1].

وقد عرف الاقتصاد الأوربي بذلك صدمة قوية، تلى ذلك الصدمة الثانية نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973. ونتيجة لذلك عملت دول الإتحاد إلى تنويع مصادرها من الطاقة من روسيا ، الشرق الأوسط، النرويج، شمال إفريقيا، نتيجة للنمو الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى ارتفاع في الطلب ونقص في الاحتياط.

حيث يعرف " الإنتاج المحلي الأوربي من النفط تراجعًا واضحًا، حيث ومنذ 1999 بدأ معدل الإنتاج لنفطي لبحر الشمال في التراجع بشكل واضح حيث يتناقص بمعدل 06% سنويا، ... حيث تقدر واردات الاتحاد من النفط 73% من مجموع حاجياته و 44% من الغاز... وسترتفع النسبة بشكل كبير مع حلول سنة 2030 إلى 92 % بالنسبة للنفط و 81% بالنسبة للغاز " [2]

[1] - لطفي مزياني ، مرجع سابق ، ص 60 .

[2] - اعمر بوزيد ، شركاء أم منافسون : سياسات الصراع و التكامل في العلاقات الأمريكية–الأوربية اتجاه منطقة غرب المتوسط ، الجزائر ، دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 2014 ، ص 358 .

وبذلك تم تبني مفهوم للأمن الطاقوي الأوربي من طرف اللجنة الأوربية ببروكسل سنة 2000 أن " الأمن الطاقوي لا يهدف إلى الرفع من مستوى الاستقلالية الطاقوية لأوربا إلى درجاتها القصوى، ولا التقليل من مستوى التبعية إلى درجاتها الدنيا و إنما يهدف إلى التقليل من المخاطر ذات العلاقة بموضوع الطاقة"[1]

يمكن إجمال دوافع الاتحاد الأوربي من الشراكة مع الجزائر في مجال الطاقة فيما يلي :

- النقص الكبير مقارنة بالاحتياجات.
- الخروج من التبعية الطاقوية لروسيا وما يتبعه من مساومات.
- العوامل المساعدة على اختيار الجزائر كشريك طاقوي(التاريخ ، الجغرافيا، نوعية المواد المتاحة)
- " ارتفاع تكاليف الطاقة من أمريكا الشمالية ومحدودية الاحتياطات النرويجية الاضطرابات المستمرة في الشرق الأوسط وحتى في ليبيا وغياب الاستقرار السياسي، تأمين الإمدادات الأوروبية والذي لا يقتصر على الكميات اللازمة من الطاقة بل أصبحت مرتبطة بقضايا الطاقة " الأسعار ، العمليات الإرهابية التي تستهدف المنشآت البترولية وأنابيب النقل، القرصنة البحرية "[2] .هذا كله يجعل من الجزائر المنطقة الأكثر ملائمة للشراكة مع الإتحاد الأوربي في مجال الطاقة.
- اضطرابات الأوضاع في الشرق الأوسط وخصوصًا الخليج العربي .
- عدم وجود خلافات سياسية كبيرة تحول دون الاتفاق بين الطرفين .
- باعتبار العائق الكبير في تجارة المحروقات هو النقل فإن قرب الإتحاد الأوربي من جهة، وكذا مساهمته الكبيرة في أنابيب النقل يجعل من الإتحاد الأوربي (دولة) أفضل زبون للجزائر، لربح هامش النقل.
- ونظرا لارتفاع تكاليف النقل فإن" ثلثي الغاز المسوق عالميا، يتم بين دول متجاورة، والباقي فقط يشق طريقه نحو مناطق بعيدة. وهذه الخاصية للغاز هي التي لا تسمح لأسواق الغاز بأن تأخذ الصبغة العالمية عكس النفط "[3].

---

[1] – اعمر بوزيد، مرجع سابق، ص 359 .

[2] - حسين ثابت ، الإستراتيجية الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوربي في جنوب المتوسط ، مذكرة ماستر ،(كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية جامعة أم البواقي ، 2017) ، ص 50 .

[3]– عبد القادر مطالس ، مستقبل الغاز الطبيعي في ميزانية الطاقة العالمية، متحصل عليه من الرابط : http: //www.enssea.net>enssea>majalat

- الحاجة الماسة لدول الإتحاد للغاز الطبيعي خصوصا لتسيير محطات توليد الطاقة (كهرباء حرارة).
- « فتح الإتحاد الأوربي لأسواقه الغازية بموجب تعليمة الغاز (رقم 98/30) أمام موردين جدد بعدما كانت حكرا على الشركات الوطنية للدول الأعضاء من أجل خلق جو للمنافسة يساهم في تخفيض الأسعار » وهو ما استغلته الجزائر.
- تحكم الجزائر في ملف المحروقات أمنيا (عدم تسجيل اعتداءات على المنشآت البترولية باستثناء حادثة تقنتورين في 16 جانفي 2013 وتحكم القوى الأمنية السريع للوضع)
- عدم وجود عوامل طبيعية مهددة بشكل للمنشآت البترولية الجزائرية فمثلا زلازل و الاعاصير.
- التكلفة غير المرتفعة لنقل الطاقة .
- إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم كذلك بدافع قطع الطريق أمام المنافسة الدولية حول الطاقة في الجزائر (الصين – الولايات المتحدة الأمريكية).
- الاستقرار السياسي والاقتصادي في الجزائر (نسبيا) .
- حيث تعمل الدول الأوربية مثل فرنسا – إسبانيا – إيطاليا – البرتغال مع الجزائر سواء بشكل ثنائي أو في إطار الاتحاد الأوربي على تعزيز فرص الاستثمار في المجال الطاقوي في الجزائر.
- التطوير المستمر للجزائر من كفاءتها في مجال الطاقة (استخراج ، نقل ، تأمين)
- " باعتبار الجزائر دولة ريعية تعتمد على البترول كمصدر أساسي لمداخليها ومنه تصبح الطاقة والموارد الطاقوية خاصة البترول والغاز وسيلة ربط علاقات تجارية قوية بين الجزائر والاتحاد الأوربي حيث تنشأ نوع الاعتماد المتبادل، أوربا تستورد الموارد الطاقوية مقابل تصديرها لمنتجات عديدة "[1] ورغم التباين في الأهداف المحققة إلا أن الطاقة وسيلة هامة لتوطيد العلاقات بين الطرفين وجعل الجزائر في تبعية اقتصادية لدول الاتحاد الأوربي. مثل المواد التي تستخلص من البترول الجزائري ثم يعاد بيعها للجزائر مثل : الأسمدة الآزوتية المبيدات الحشرية – البلاستيك – المواد العازلة والمنظفات [2].

[1] - حسين ثابت ، مرجع سابق ، ص 40 .

[2] - يوسف أبو الحجاج ، البترول و التنمية الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية، القاهرة : دار القومية للطباعة ، 1975 ص 16 .

إضافة إلى كل هاته العوامل التي جعلت من الاتحاد الأوروبي يتجه للجزائر كشريك استراتيجي في مجال الطاقة يمكن ذكر بعض الإمكانيات الطاقوية للجزائر والتي ساهمت في كونها منطقة طاقوية بامتياز :

– " تثمين استخدام الموارد الطاقوية من خلال تطوير الصناعة التحويلية كالبتروكيمياء، التكرير والشروع في دراسة إمكانية تطوير استغلال ثروات المحروقات غير التقليدية – الاعتماد على مبادئ الحيطة والحذر والمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة " [1]

– تشجيع الجزائر للاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة .

* إمكانيات الجزائر الطاقوية منها :

إعتبار الجزائر الدولة الأولى في إنتاج الغاز في إفريقيا و المرتبة العاشرة عالميا في إنتاج الغاز وثاني مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا والثالثة إفريقيا في إنتاج النفط امتلاكها خمس مصافي للنفط سعة 625500 برميل يوميا ، إضافة ووفقا لشركة سوناطراك فإن 3/2 من الأراضي الجزائرية غير مكتشفة .

حيث أنتجت الجزائر مثلا ما يقارب 1.8 مليون برميل يوميا من النفط سنة 2013 [2] وهنا تجدر الإشارة إلى استقرار في عمليات الإنتاج من سنة 2004 إلى 2013 .

– " تزايد الاهتمام بالغاز الجزائري بعد الأزمة البترولية لسنة 1973 وكذا لزيادة حصة الجزائر في السوق العالمية إضافة الخصائص التي يتميز بها الغاز الجزائري (نظيف غير ملوث فهو لا يترك أية رواسب ضارة "[3] .

– امتلاك الجزائر أنابيب لتصدير الغاز لكل من إسبانيا و إيطاليا في شكل غاز طبيعي مسال (اثنان إلى إسبانيا وواحدة إلى إيطاليا)

وتتركز محطات ضخ الغاز في أزيو و سكيكدة .

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الطاقة و المناجم ، الأسس و التوجيهات العامة لسياسات الطاقة في الجزائر ،مداخلة : مؤتمر الطاقة العربي العاشر ، الإمارات العربية المتحدة : أبو ظبي 21–23 ديسمبر 2014 .

[2] – سعاد جبار ، سعاد ماحي ، الطاقة في الجزائر : موارد و إمكانيات ، مداخلة : المؤتمر الأول : حول سياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2015 ، ص 8 .

[3] – المرجع نفسه ، ص 10 .

" هذا كله في ظل واردات الاتحاد العالمية من النفط (73%) من مجموع حاجياته ومن الغاز 44% من حاجياته وسترتفع النسبة بشكل كبير مع حلول 2030 إلى (92% بالنسبة للنفط ، 81% بالنسبة للغاز) وهذا في ظل تراجع إنتاجه المحلي وخاصة الغاز حيث سينتقل المستورد منه من 180 مليار متر مكعب عام 2005 إلى 650 مليار متر مكعب عام 2030 "[1] .

ثانيا : دوافع الجزائر من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة :

يحظى قطاع الطاقة في الجزائر باهتمام خاص من قبل الدولة ، وهذا باعتباره قطاع حيوي يساهم بنسبة كبيرة في الاقتصاد الوطني ، سواء من ناحية الصادرات " المحروقات " أو في التنمية المحلية لكل القطاعات الأخرى " صناعة ، فلاحة ، ..." وهذا ما جعل كل السياسات الاقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال تركز على هذا القطاع [2] .

عرف قطاع الطاقة منذ استقلال الجزائر تطورا كبيرا في الجانب التنظيمي بداية بإنشاء شركة سونطراك سنة 1963 ، وانتهاء بإنشاء الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات وسلطة ضبط المحروقات في الجزائر سنة 2005 [3] . إضافة إلى ترسانة من القوانين والمراسيم المنظمة لهيكلة وزارة الصناعة والطاقة ثم الطاقة والمناجم ، وتكوين الإطارات في الداخل والخارج وتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة (الأجنبي والمحلي) . وهذا كله ناتج عن أهمية الدور الرئيس للمحروقات (بصفة كلية تقريبا) في تمويل مخططات التنمية .

يمكن تلخيص دوافع الجزائر من شراكتها مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة في ما يلي :

– على الرغم من تعدد المجالات والقطاعات التي تضمنها إلا أن القطاع الاقتصادي هو الذي نال اهتمام الأكبر " خاصة قطاع المحروقات " نظرا لأهمية الرهانات المرتبطة به لا سيما مع مراهنة للجزائر على تفعيل الآليات الاقتصادية[4] .

– محاولة تحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية والمنبثقة من البيان الختامي لندوة برشلونة خاصة في الفقرة التمهيدية " الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي المستديم والمتزن ..... تسريع عجلة

---

[1] – اعمر بوزيد ، مرجع سابق ، ص 358 .

[2] – سمير بن محاد ، استهلاك الطاقة في الجزائر ، ، مذكرة ماجستير ، (كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير : قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2009) ، ص 43 .

[3] – المرجع نفسه، ص 44 .

[4] – العجال بن سونة ، اتفاق الشراكة الأوربية الجزائرية و آثاره على الاقتصاد الوطني ، مذكرة : ماستر (إدارة أعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية : قسم الحقوق جامعة خميس مليانة ، 2014) ، ص 45 .

النمو الاجتماعي والاقتصادي ، تحسين ظروف الحياة والسكان – تحقيق فوارق النمو ..."[1] وفي الحقيقة هو دافع لكلا الطرفين لكن الجزائر في أمس الحاجة إليه .

– "هيمنة أوروبا على واردات الجزائر 60% من مجمل الواردات الجزائرية لسنة 2010 من بينها 89% من دول الاتحاد الأوروبي و 11% من دول أوروبية خارج الاتحاد وهذا ما يكرس تحول الجزائر إلى سوق استهلاكية للمنتجات الأوروبية "[2]

إن ما يعزز اتفاق الطرفين في مجال الطاقة هو:

– إمكانية نفاد الصادرات الصناعية الجزائرية للسوق الأوروبية (خاصة الزراعية) .

– استغلال الجزائر معاناة الاتحاد الأوروبي من الارتفاع المستمر في وارداته من الطاقة " ففي عام 2013 ، وقبل هبوط الأسعار سجلت الطاقة نسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و 60% من عائدات الحكومة و95% من عائدات الصادرات ، حيث أن مداخيل النفط أتاحت للنظام الحفاظ على اقتصاد مستقر حيث سجلت الجزائر ثامن أكبر احتياطي من العملات الأجنبية في العالم "[3]

و قامت باستخدام المداخيل في مشاريع الإسكان _ الغذاء _ النقل _ الإعانات _ القروض ... .

– الاستفادة من المساعدات المالية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار الشراكة الأورو–متوسطية .

– " تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية من خلال إزالة الحماية الجمركية لاسيما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– جلب الاستثمار الأجنبي وتنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، إضافة إلى تأهيل اليد العاملة واستخدام إيراداتها في مجال الطاقة لتلبية حاجياتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية و الاستفادة من الخبرات والتجارب الأوروبية [4].

---

[1] – أحمد كاتب ، مرجع سابق ، ص 157 .

[2] – ايمان رضوان ، انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر 2003–2013 ، مذكرة ماستر(كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير : قسم العلوم التجريبية ، جامعة بسكرة ، 2015)، ص 85 .

[3] – انتصار فقير ، دالية غانم ، تضاؤل الموارد : التحديات المالية و تداعياتها على الاستقرار في الجزائر ، مركز كارينغي 2016/02/11 متحصل عليه من الرابط : . https//carnegie-mec.org >dr ûb-62784

[4] – فاطمة شواشي ، مرجع سابق ، ص 68 .

كمثال على ذلك إعلان الرئيس المدير العام لشركة سونطراك محمد مزيان يوم 2008.06.30 " أن عائدات الخزينة العمومية من النفط في ظرف 6 أشهر الأخيرة (السداسي الأول من سنة 2008) بلغ 40 مليار ... و أن الجزائر حسبه كذلك سوف تطرح رخصا جديدة للتنقيب ودعوة الشركات العمومية وحتى الشركات الأجنبية والوطنية للمشاركة " [1] .

– و قد تم العمل مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة لكن في ضوء الاتحاد الإفريقي من خلال:

إعداد خطة عمل لشراكة إفريقيا – الاتحاد الأوروبي لفترة ثلاث سنوات من 2014الى 2017 ، لتوفير منبرا للحوار السياسي والاستراتيجي ... للحصول على الطاقة والأمن الطاقوي والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتعاون الإقليمي [2].

– باعتبار العائق الكبير في تجارة المحروقات هو النقل فان قرب الاتحاد الأوروبي من جهة ، و كذا مساهمته الكبيرة في أنابيب النقل يجعل من الاتحاد الأوربي (دولة) أفضل زبون للجزائر ، لربح هامش النقل .

" ونظرا لارتفاع تكاليف النقل فان ثلثي الغاز المسوق عالميا، يتم بين دول متجاورة، والباقي فقط يشق طريقه نحو مناطق بعيدة، وهذه الخاصية للغاز هي التي لا تسمح لأسواق الغاز بأن تأخذ الصبغة العالمية عكس النفط " [3]

– الحاجة المالية لدول الاتحاد للغاز الطبيعي خصوصا لتسير محطات توليد الطاقة (كهرباء وغاز)

– فتح الاتحاد الأوروبي لأسواقه الغازية بموجب تعليمه الغاز (رقم 98/30) أمام موردين جدد بعدما كانت حكرا على الشركات الوطنية لدول الاتحاد من أجل خلق جو للمنافسة يساهم في تخفيض الأسعار وهو ما استغلته الجزائر .

– الاستثمارات الأوربية الضخمة في مجال الطاقة في الجزائر ، وخاصة تلك المتعلقة بالقروض – مساعدات – شراكة – إشراف ومتابعة ....

---

[1] – ليلى س ، 40 مليار دولار مداخيل الجزائر من المحروقات في 06 أشهر ، جريدة صوت الأحرار متحصل عليه من الرابط : https//www.djzairess.com>alaror

[2] – لجنة الاتحاد الإفريقي المعنية بالبنية التحتية و الطاقة و السياحة العابرة للقارة، تقرير: إطار شراكة إفريقيا – الاتحاد الأوربي في مجال الطاقة، 17 مارس 2017 .

[3] – عبد القادر مطالس ، مرجع سابق .

نتيجة لقرب المسافة يساهم الاتحاد الأوروبي في بعض المشاريع الخاصة بإنجاز خطوط الأنابيب بشكل خاص .

تسعى الجزائر من وراء الاتفاق إلى :

* تطوير المرافق في قطاع الطاقة .

* إدماج السياسات الطاقوية الجزائرية الأوروبية .

* تبادل الخبرة وتحويل التكنولوجيا .

هذه العناصر الثلاثة هي محاور اتفاق الشراكة الأوروبية مع الجزائر في ميدان الطاقة إضافة إلى تنويع الحلفاء واستخدام الدبلوماسية الطاقوية لتحقيق الأهداف .و خلق نوع من التوازن في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي من جهة وباقي الشركاء (الولايات المتحدة).

المطلب الثاني :المشاريع المشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة :

يقصد بالمشاريع تلك المساهمات المتمثلة في القروض و المساعدات و الأسهم بالإضافة إلى الشراكة و الإشراف و المتابعة والتي يساهم من خلالها الاتحاد الأوروبي عبر بعض مؤسسات نفطية أوروبية خاصة أو عمومية في انجاز المشاريع المتعلقة بانجاز الأنابيب على وجه الخصوص [1].

ومن بين أهم المشاريع : – خطي الغاز الجزائر –أوروبا:

* الأول يربط الجزائر بإيطاليا مرورا بتونس المعروف بإسم Transmed أي عابر للمتوسط يضخ حوالي 24.5 مليار متر مكعب سنويا أي بنسبة 69% من مجموع حجم الغاز الجزائري المصدر لأوروبا .

*الثاني يربط الجزائر باسبانيا مرورا بالمغرب يعرف باسم GME بطول 1171كلم . يزود اسبانيا بـ 60% من احتياجاتها من الغاز وينتظر أن يتم تمديده إلى ألمانيا عبر فرنسا [2].

أضف الى ذلك مشاريع **ميدغاز** و **غالسي** والخاص بكل من مصر – الجزائر – ليبيا ، أنبوب خط **لاغوس** الجزائر لتصدير الغاز الطبيعية النيجيري لأوربا عبر الجزائر .

[1] – أعمر بوزيد ، مرجع سابق ، ص 454 .

[2] – المرجع نفسه، ص 456 .

من جهة أخرى تمثل إستراتيجية الحوارات الثنائية أهم الإستراتجيات الأوربية اتجاه الضفة الجنوبية و دليل ذلك اتفاقية الغاز الطبيعي الموقعة بين إسبانيا و الجزائر سنة 2006 .[1]

– اتفاقية تصدير الغاز الطبيعي نحو البرتغال أفريل 1994 من خلال الشركة البرتغالية **Transgoz** بداية 1997 لمدة 24 سنة مرورا بسيلوفينيا.

– توقيع عقد بين سوناطراك وشركة **Geoplin** بداية 1990 لمدة 24 سنة.

– توقيع شراكة مع شركة **سنام** لمدة 36 سنة.

– توقيع شراكة مع شركة **اينال** لمدة 19 سنة بداية من 1996.

– عقود وشراكات مع بعض الشركات الفرنسية والبلجيكية [2].

– اعتماد فرنسا قبل خروجها من الجزائر إصدار قوانين لاستحواذها على النفط الجزائري، وكذا استخدامها لموضوع الطاقة كورقة ضغط على الوفد المفاوض في ايفيان للاستفادة من بترول وغاز الجزائر بعد الاستقلال بأفضلية في الأسعار،(وهناك من يرى أن فرنسا تأخذه بالمجان) بموجب الاتفاقية.

من خلال إعطاء الشركات الفرنسية حق الأولوية في الحصول على عقود امتيازات إبان ستة سنوات الأولى من نفاد اتفاقية ايفيان .

– مساعدة الاتحاد الأوربي للجزائر لتحسين بيئة الأعمال من جهة ، وتدابير لتطوير الطاقة المتجددة من جهة ثانية ، حيث ومنذ سنة2011 قدم الاتحاد الأوربي للجزائر مساعدات مالية قدرت بـ 273.3 مليون أورو وتشكل الآلية الأوربية للجوار الأداة المالية لتموين التعاون. بالإضافة إلى التعاون والدعم الإقليمي والثنائي. ومن أهم القطاعات الطاقة، إضافة إلى الحوار السياسي، الحوكمة و تعزيز الحقوق الأساسية، البعد الإنسانيو الهجرة....[3] ، و تعد مجموعة "**توتال فينا الف**" الفرنسية النفطية إحدى أهم الشركات العالمية في هذا القطاع حيث استثمرت الشركة (170 مليون دولار) في حقل تيميمون الغازي عام 2007 من أجل

[1] – حسين ثابت ، مرجع سابق ، ص 54 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 55 .

[3]– الاتحاد الاوربي يعتمد مشاريع بقيمة 40 مليون يورو لدعم الطاقة ...، متحصل عليه من موقع الاتحاد الاوربي : https.//eeas.europa.eu>algeria>node. ، بتاريخ 2019/05/22 على 23:58 .

التنقيب على الغاز، كما عقدت مع سوناطراك نهاية جويلية 2007 اتفاق شراكة لإنتاج مركب بيتروكيمياء بمنطقة ارزيو بقيمة 3 مليار دولار[1].

– عقد المجموعة الفرنسية " **توتال**" إلى جانب "**ريبسول**" الاسبانية و " **برتتش بتروليور**" البريطانية مع الجزائر عامي (1995–1996) لتطوير واستغلال حقول الغاز في عين صالح وعين أميناس، و تجدر الإشارة إلى أن حصة فرنسا من الغاز الجزائري لا تتجاوز 12% من وارداتها في هذا المجال (سادس مزود لفرنسا) بالغاز.

هذا بالإضافة إلى الهياكل الإدارية و التنسيقية المعتمدة لتقوية مشاريع الشراكة:

– الاتفاقية الطاقوية لسنة 2005.

– انعقاد اجتماع سنوي رفيع المستوى بين الجزائر والاتحاد الأوربي في مجال الطاقة.

– إنشاء خريطة الطريق لتعزيز الشراكة الإستراتيجية في مجال الطاقة.

– الاجتماعات المختلفة بين الطرفين في مجال الطاقة.

– تنظيم أول منتدى أعمال بين الاتحاد الأوربي و الجزائر في مجال الطاقة 2016.

إن الطرف الجزائري يسعى إلى توطيد العلاقات و تنمية الصادرات مع الدول الأوربية الأخرى أهمها ألمانيا وسويسرا من خلال تمديد أنبوب الغاز **GME** الذي يربط الجزائر بإسبانيا عن طريق المغرب، كما أن بولونيا أبدت اهتمامها بالغاز الجزائري، خاصة بعد عدم استقرار الأسواق الروسية [2]

[1]– اعمر بوزيد ، مرجع سابق ، ص 465 .

[2]– حسين ثابت ، مرجع سابق ، ص 56 .

المبحث الثاني: الشراكة في مجال مكافحة الإرهاب بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

لقد تعددت الاتجاهات والجهود في وضع التعريف الإجرائي لمصطلح الإرهاب الدولي فمنهم من اعتمد على المعيار المادي الذي يركز على الفزع والرعب، كمحصلة ونتيجة دون النظر إلى الهدف الكامن وراء الإرهاب والذي يركز عليه أصحاب المعيار المعنوي.

إلا أن الإرهاب في مجمل التعريفات لا يخرج عن أنه عمل إجرامي مصحوب بالرعب أو العنف لتحقيق هدف محدد [1].

وقد عرفته اتفاقية جنيف الأولى والخاصة بمكافحة الإرهاب في الفقرة الثانية من المادة الأولى على أنه : "الأفعال الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتي يتمثل غرضها أو طبيعتها في إشاعة الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الأشخاص أو لعامة الشعب"[2].

ومنه فأركان الجريمة الإرهابية الدولية هي :

- الركن المادي: أي أعمال العنف الموجهة ضد الأشخاص أو المنشآت أو السلطات .

- الركن المعنوي: ويقصد به العقد من وراء إكمال العنف (الهدف).

- الركن الدولي: تكون أعماله العنيفة ضد الدولة بناءا على خطط مدروسة من طرف دولة أخرى أو بناء على دعمها أو رضاها.

لقد عرف مطلع القرن الواحد والعشرين انتشار الظاهرة الإرهابية ، سواء على مستوى الدولة (داخليا) أو على المستوى الإقليمي وحتى الدولي، و أدى ذلك إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات والمنشآت، وهو ما يؤثر على واقع الدول في جميع المجالات .

المطلب الأول: عوامل قيام الشراكة في مجال مكافحة الإرهاب بين الجزائر والاتحاد الأوربي

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001. تفاقمت الظاهرة الإرهابية، وكثرت الاعتداءات و هو ما جعل سجل عدد القتلى يرتفع بشكل كبير في سنوات 2013-2014 بنسبة 61% مقارنة بسنة 2012 . وفق

---

[1]- علي لوتيسي ، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فعالية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الانفرادية ، رسالة دكتوراه (تخصص قانون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 2012) ، ص 19 .

[2] – خالد السيد ، الإرهاب الدولي و الجهود المبذولة لمكافحته ، متحصل عليه من الرابط : https://www.policemc.gov.bh>pdf>52. ، بتاريخ 2019/05/24 على 00:21 .

المؤشر الإرهاب العالمي تم تسجيل حوالي 10 ألاف هجمة إرهابية أسفرت عن سقوط 18 ألف شخصا في العالم [1].

و يعود سبب ذلك إلى تطوير الجماعات الإرهابية لقدراتها التخريبية من خلال وسائل ومعدات والاستعانة بالتطور العلمي والتكنولوجي وخاصة الالكتروني منه . وبالرغم من وجود اتفاقيات دولية، وكذا تشريعات وطنية لمكافحة هاته الظاهرة إلا أن الواقع يتطلب ضرورة التعاون بين الدول سواء بمشاريع تعاون أو حتى شراكة في هذا الميدان، وهذا ما ذهب إليه الاتحاد الأوربي مع الجزائر، لأن الجزائر عرفت عشرية من الإرهاب. كادت تعصف بمقومات الدولة، إلا أنها استطاعت من خلال سياسات متعددة (عسكرية، سياسية) احتواء الظاهرة، وأصبحت لها خبرة كبيرة في مكافحة الظاهرة. وهو ما جعل العديد من الدول والمنظمات تسعى إلى الاستفادة من التجربة الجزائرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن القدرات المتعددة للجزائر (عسكرية دبلوماسية،...) جعل منها مرجع مهم في مكافحة الظاهرة.

إضافة إلى الموقع الجيواستراتيجي التي تتميز به وكذا توسطها للعديد من البؤر الإرهابية (ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا...) حيث يعتبر الاتحاد الأوربي الجزائر جبهة الدفاع الأولى عنه من التهديدات التي تعترضه. وهو ما جعل دوله تسعى بصورة فردية أو جماعية إلى الشراكة مع الجزائر في هذا المجال.

وعلى اعتبار أن يدرس علم الجيوبولتيك تأثير الوضع الجغرافي لدولة ما أو لمنطقة ما على سياستها الخارجية من جهة وعلى وضعها الأمني–العسكري من جهة ثانية . وفي ظل تنامي المخاطر في بيئة معقدة (البحر الأبيض المتوسط) في ظل الاختلاف الاجتماعي والثقافي والديني واللغوي... ، وفي ظل العلاقات التاريخية التي اتسمت بالعداء والاحتلال، هذا كله لم يمنع الطرفين من خلال الشراكة الأورومتوسطية، أو من خلال الشراكة الأوروجزائرية إلى تبني مقاربات ومشاريع التعزيز التعاون وحتى الشركة في العديد من المجالات.

وباعتبار الأمن في مفهومه التقليدي (العسكري) أحد أبرز التهديدات لاسيما مع تنامي دور المجموعات الإرهابية وهشاشة وفشل بعض دول جنوب المتوسط. حتم على الطرفين للدخول في شراكة في ملف في مكافحة الإرهاب حتى وإن كانت هناك اختلافات بين الطرفين حتى في تحديد مفهوم الإرهاب : أسبابه، مظاهره و طرق محاربته.

[1] – ارتفاع عدد قتلى الإرهاب 2013–2014 ، جريدة الخبر الجزائرية ، العدد 5346 ، 2013/11/18 .

وبناء عليه تعقد بين الجزائر والإتحاد الأوربي " دورات من الحوار رفيع المستوى حول الأمن الإقليمي... ومكافحة الإرهاب منذ سنة 2017 بين وزير الخارجية والممثلة السامية الأوربية للاتحاد الأوربي للشؤون الخارجية وسياسة الأمن "فيديريكا هوغيريني" التي قامت بثلاث زيارات إلى الجزائر منذ سبتمبر 2015 و2017 وانعقاد الدورة الثانية في نوفمبر 2018" [1].

يعمل الطرفان على بناء علاقات تعاونية أمنية في مجال ظاهرة الإرهاب الدولي وما تعلق بها من ظواهر حيث أثبتت الدراسات، والتحقيقات علاقة كبيرة بينها وهي الهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات وكذا الجريمة المنظمة .

أكد الإتحاد الأوربي من جهة عزمه على تجسيد قرارات التعاون الأمني مع الجزائر التي تعد شريكا إقليما هاما بالنسبة له في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، في حين أبدت الجزائر استعدادها للتعاون من جهة ، وتقاسم تجربتها معه في مجال مكافحة الظاهرة العابرة للحدود والتطرف العنيف من خلال حوار استراتيجي من جهة ثانية.

إن عوامل قيام الشراكة بين الطرفين في هذا المجال تهدف إلى:

– خطورة ظاهرة الإرهاب الدولي ، وذلك باعتبارها من المخاطر الدولية اللاتماثلية، ومنه وجوب وجود تنسيق وتعاون دولي.

– تداعيات الظاهرة الإرهابية (عابرة للحدود) على الأمن (الدولة والإقليم) .

– اللاأمن الدولي وخصوصية منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذا باعتبار الجزائر هي مركز متقدم لأوربا في محاربة الإرهاب.

– التحول الواضح لطبيعة التهديدات من خلال تنوع أساليب الإرهابيين واستفادتهم من أسلحة نوعية من جهة، ومن التطور التكنولوجي من جهة ثانية.

– تبقى استراتيجيات إقليمية بصيغتها الموحدة والمتكاملة لبناء السلم والأمن[2].

---

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية ، الأمن القومي و مكافحة الإرهاب ، يوم 2نوفمبر 2018 على 18:16 متحصل عليه من الرابط : https://www.aps.dz>algerie. ، يوم 2019/05/23 ، على 01:30 .

[2] – سهيلة مليتي ، سياسات الاتحاد الأوربي لمكافحة الإرهاب في المتوسط ، مذكرة ماستر (كلية الحقوق و العلوم السياسية : قسم العلوم السياسية ، تخصص دراسات أمنية في المتوسط ، جامعة أم البواقي ، 2016)، ص 3 .

– تضرر جل قطاعات الدولة من الظاهرة الإرهابية (التنمية التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

– تصاعد الأعمال الإرهابية ونوعيتها (من حيث الوسائل، ونتائجها).

– الإرهاب عمل لا إنساني ولا أخلاقي ، ولا دين له ولا تقره الشرائع السماوية (الإسلام– المسيحية) وهو ما يجعل الطرفين متفقين على تجريمه وفق الخلفية الإيديولوجية والدينية .

– عمل كلا الطرفين على محاربته في المنابر الدولية وخاصة الأمم المتحدة .

– تبادل المعلومات حول تنقل الجماعات الإرهابية وكذا إمكانياتها، والأماكن التي تتركز فيها .

– محاولة القضاء على مسببات الإرهاب (اجتماعية، اقتصادية، سياسية...) .

– تضييق الحصار على التنظيمات و الجماعات الإرهابية و خاصة مع توسعه و امتلاكه أسلحة متطورة و حديثة في عصر العولمة [1].

– الحفاظ على الأمن الإنساني ، لأن الظاهرة الإرهابية من بين أهم التهديدات له .

بالنسبة للجزائر:

شاركت في " اجتماع بعث حوار **5+5** بلشبونة سنة2001 ثم تونس سنة 2003. كما شاركت في كل النشاطات العسكرية والأمنية لمجموعة **5+5** منذ تأسيسها ، واحتضنت اجتماعات" لجنة الدفاع " المكونة من وزراء الدفاع لمجموعة مرتين سنة 2005، كما احتضنت لأول مرة في أكتوبر 2008 مناورات "ألماد" **EL MED** " [2].

وهو ما يدل على حرص الجزائر على التعاون والتنسيق وحتى الشراكة في الجانب الأمني مع الإتحاد الأوربي وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب، وهذا راجع لمعاناتها من هاته الظاهرة التي كادت أن تؤدي إلى انهيار الدولة الجزائرية .

[1] – سهيلة مليتي، مرجع سابق ، ص 25 .

[2] – مراد مقعاش ، التهديدات الامنية في المتوسط و أثرها في علاقات الأمن و التعاون الأورو–جزائري ، المركز الديمقراطي العربي 2017/01/04 ، متحصل عليه من الرابط : https://www.democraticac.de/p.4204. ، يوم 2019/05/25 على 01:26 .

تركز الجزائر على أن الإرهاب لا علاقة له بالدين الإسلامي، وأن الإسلام دين تسامح، وأن الجماعات الإرهابية تستخدم الإسلام كوسيلة لتحقيق أهدافها؛ لأن الدول الأوروبية ترى بأن الإسلام هو الخطر أو العدو الجديد الذي أصبح من الضروري منه، بل ومحاربته إن أمكن إذ يرى صامويل هانتنغتون أن الخلافات الثقافية هي التي تؤدي إلى الصدامات الحضارية، حيث يضيف أن الصراع الأساسي سيكون من الحضارة الإسلامية والغربية [1].

تحرص الجزائر على إدراج المكافحة ضد التطرف الديني والإرهاب في جدول أعمال برشلونة ؛ لأنها كانت فترة معاناتها من هاته الظاهرة ، كما حاولت تقريب وجهات النظر مع الشريك الأوربي في ما يخص تحديد مصطلح الإرهاب وضبطه، وذلك بتحييد الحركات التحررية التي تقاوم الاحتلال وخاصة في فلسطين–لبنان–الصحراء الغربية وجعل منطقة المتوسط منطقة أمن و سلام و ازدهار .

كما أن الشراكة مع الجانب الأوربي تسمح للجزائر فرض بعض الامتيازات من خلال مطالبة حكومات الإتحاد الأوربي مراجعة منح حق اللجوء السياسي للمتطرفين (من أصول جزائرية)

و تؤكد الجزائر بأن العديد من الدول تغذي وتدعم الجماعات الإرهابية بشكل أو بآخر إيديولوجيا وماليا وعسكريا في ظل الصراعات المذهبية والدينية ، وهو ما يحتم الدخول في تعاون دولي لمكافحة الظاهرة، وإقامة آلية للتشاور الأمني في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب على غرار التعاون مع الشركاء الآخرين في هذا المجال.

– محاولة الجزائر تبني مقاربات إقليمية لمكافحة الإرهاب(عربيا، إفريقيا) واستغلال نتائجها كذلك في الشراكة مع الإتحاد الأوربي في هذا المجال ، كثرة الأزمات الإقليمية (ليبيا، الساحل الإفريقي، تونس...).

– استخدام الجزائر ملف التعاون في المجال الأمني لتحقيق، وكذا إثبات مقارباتها الأمنية والسياسية لأنها تبحث عن دور إقليمي أكبر في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي بهدف إحلال السلام والأمن إقليميا ودوليا.

بالنسبة للإتحاد الأوربي :

تمثل منطقة جنوب المتوسط هاجس أمني لدول الاتحاد الأوربي، حيث ترى أن زيادة الاستقرار الإقليمي يتطلب العمل التشاوري لكل دول المنطقة للوقوف في وجه الأصولية وإنهاء التوترات المتمثلة في

[1] – أحمد كاتب ، مرجع سابق ، ص 143 .

مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية من أجل فضاء متوسطي أكثر سلاما واستقرارا [1] ومنه فالإتحاد فإن عوامل قيام الشراكة بين الطرفين في هذا المجال يمكن حصرها فيما يلي:

– التخوف من انتشار التيار الإسلامي ، وخاصة بعد سنوات العنف في الجزائر وقبلها نجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 ونجاح الحركات الإسلامية في كل من مصر وتركيا.

– التدفق الكبير للمهاجرين (الشرعيين وغير الشرعيين) إلى أوربا، وإمكانية تسلل عناصر وشبكات إرهابية من خلال ذلك .

– البحث عن دور إقليمي أكبر وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، وفي ظل التنافس الأوربي الأمريكي حول المنطقة. إضافة إلى ظهور فواعل جدد كالصين و تركيا.

ومنه يعمل الإتحاد الأوربي على استعادة مكانته على الساحة الدولية في قضايا السلام" لوكربي في ليبيا" الصحراء الغربية ومحاولة تعزيز النزعة الاستقلالية لأوربا عن الولايات المتحدة [2].

– محاولة الإتحاد الأوربي تكريس حقوق الإنسان حتى في إطار مكافحة الإرهاب مع وقوف الإتحاد الأوربي إلى جانب الولايات المتحدة ودعم حكومتها في حقها في متابعة ومعاقبة الفاعلين وفق منطق الوحدة الحضارية والتحالف العابر للأطلسي[3].

– تبني الإتحاد الأوربي "الإعلان من أجل مكافحة الإرهاب" في مارس2004.

تراجع التصور السائد لدى بلدان المغرب العربي هو أن الدخول في علاقة مع حلف الناتو والارتباط معه باتفاقية للتعاون أو الشراكة أو الحوار،... حيث لم يلق أي مشكلة مع المغرب–تونس وموريتانيا وانضمام الجزائر للحوار جاء ثمرة التقارب الجزائري الأمريكي عام 1995 على إثر انتخاب الرئيس السابق اليامين زروال رئيسا للجمهورية .

– اتفاق الشراكة في مجال مكافحة الإرهاب مع الجزائر خصوصا ناتج عن القدرات الجزائرية الكبيرة (جغرافيا–عسكريا...) وتوسطها للمغرب العربي وكذا كونها بوابة أوربا نحو إفريقيا .

[1] – لطفي مزياني ، مرجع سابق ، ص 54 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 66 .

[3]– اعمر بوزيد ، مرجع سابق ، ص 595 .

– المساهمة في رصد وإفشال النشاطات الإرهابية بالبحر المتوسط في ظل قدرات الطرفين (سفن– غواصات– مروحيات)، وذلك لتفتيش ومعاينة ومرافقة السفن العابرة للمتوسط في حدود المجال الإقليمي وخاصة كون البحر المتوسط تعبره30%من سفن الملاحة الدولية ومنه احتمال تعرض أمن وسلامة الملاحة عبره .

– حماية أنابيب الإمداد بالغاز لأوربا.

– التعاون بين الطرفين في الجوانب الأمنية الإقليمية وقدرة الجزائر في التحكم في بعض الملفات مثل الأمن في ماليو تقاسم الإتحاد الأوربي والجزائر نفس المقاربة لحل الأزمة في ليبيا على أساس الاتفاق السياسي بمشاركة كافة الأطراف السياسية.

– قدرات الجيش الجزائري حيث تختص وزارة الدفاع بأعلى الميزانيات للوزارات المختلفة مثل تخصيص الجزائر 13 مليار دولار لشراء الأسلحة في 2015 ، والدخول في اتفاقيات توريد أسلحة مهمة جدا مع روسيا– الصين .

– تطوير جميع هياكل الجيش (برية– جوية– بحرية) وجود قوات نخبة جد متطورة التكوين خاصة بمكافحة الإرهاب في المناطق المختلفة (مدن ، جبال ، بحر) و احتلال الجزائر المرتبة الأولى عربيا والتاسعة عالميا هذه القدرات يجعل من الإتحاد الأوربي يعمل على تعزيز الشراكة مع الجزائر.

– عودة المقاتلين الأجانب الذين شاركوا في تنظيمات إرهابية في العراق– سوريا– ليبيا... إلى أوربا ومحاولة إرساء حوار لمواجهة التحديات الأمنية المصاحبة لذلك.

– محاولة الإتحاد الأوربي من خلال الشراكة مع الجزائر فتح المجال الجوي الجزائري للعبور للعمق الإفريقي.

المطلب الثاني: الآليات المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب.

يقصد بالآليات المشتركة تلك الاتفاقيات أو القرارات أو أسلوب العمل بين طرفين أو أكثر. والعمل كفريق لتحقيق الأهداف المحددة* .

وتأخذ شكل اجتماعات عمل، ندوات، زيارات رسمية و لقاءات وزارية منها :

* وفي هذا المطلب سيتم ذكر الآليات المشتركة بين الطرفين فقط، لأن كل طرف لديه آليات وطنية خاصة به، حيث لا تخرج الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي عن بعدها المتوسطي وفق آليات حوار وإعطاء صفة الشريك للدول المتحاورة.

– قمة براغ 2002 للحلف الأطلسي، والتي شجعت في الفقرة 10 من بيان الاجتماع "تؤكد نحن الحلفاء أن الأمن في أوربا مرتبط بشكل كبير بالأمن والاستقرار بالمتوسط وجوب التعاون العملي... وتبنت القمة وثيقة هامة تشمل تقديم تسهيلات للشركاء المتوسطين تقديم معلومات+مساعدة تقنية+وسائل مراقبة الحدود..."[1].

– اجتماع خبراء الطرفين الأورومتوسطيين في 2004/11/17 ببروكسل بخصوص المسائل المرتبطة بالتنسيق والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب والذي ضم قيادات قوات الأركان .

وقد شملت مجالات وموضوعات الحوار والتعاون في هذا المجال القطاعات السياسية والأمنية والدفاعية: كإصلاح شؤون الدفاع للدول المتوسطية تبادل المعلومات– التكوين والتدريب– الخطط المدنية الإستعجالية، إدارة الأزمات، مناورات وتمرينات مشتركة بحرية، تبادل الخبراء...، حيث يلاحظ ووفقا لنظرية الاستقرار أن اقتراح المشاريع وكذا كيفية تقريرها تكون عادة من الطرف الأقوى (الإتحاد الأوربي).

إضافة إلى التعميق في التعاون العسكري وزيارة المقرات العامة التابعة للحلف الأطلسي . وقد بلغ عدد النشاطات في إطار الحوار المتوسطي 800 نشاط عام2008 بعد أن كان 600 نشاط عام 2007 و100 نشاط عام2004.

كما شاركت دول المغرب العربي الثلاث " تونس، المغرب و الجزائر كل من فرنسا ، اسبانيا، ايطاليا ، البرتغال ، تلركيا و اليونان إلى جانب الولايات المتحدة في تمارين عسكرية أطلق عليها اسم **فونيكس اكسبرس** أيام 10–2007/04/24 ، وشارك فيها الأسطول السادس الأمريكي [2].

قام الإتحاد الأوربي بتعزيز عملية الشراكة في مجال مكافحة الإرهاب مع دول جنوب المتوسط عموما والجزائر كذلك من خلال مجموعة مؤسسات وهذا للأهمية القصوى لعملية مكافحة الإرهاب من جهة، وعملية الشراكة في هذا المجال من جهة أخرى وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وذلك من خلال إدماج سياسة مكافحة الإرهاب في العلاقات الخارجية للإتحاد وإعادة التنظيم المؤسساتي ليشمل.

– **مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية للاتحاد الأوربي** : ويشمل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وسياسة الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية .

– **لجان الاتحاد الأوربي لمكافحة الإرهاب** : لجنة ممثلي البرلمان– لجنة المفوضية الأوربية.

[1] – اعمر بوزيد ، مرجع سابق ، ص 603 .

[2] –المرجع نفسه، ص 605 .

- **وكالات الإتحاد الأوربي لمكافحة الإرهاب:** الأوروبول"الشرطة الأوربية" الأوروجيست "تعزيز التعاون القضائي" [1].

تعمل هذه المؤسسات وفقا للتشريعات لتحقيق الشراكة في مجال مكافحة الإرهاب في المتوسط من خلال:

1- العمل على ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (تقديم مساعدات).

2- السعي إلى معالجة التحديات المشاركة في مختلف المجالات مثل الصحة، والبيئة ومكافحة الجريمة المنظمة.

3- العمل على ضمان حدود أمنية.

4- اعتماد مقاربات ثنائية في التعاون والتعامل (العمل مع كل دولة جنوب متوسطية على حدة).

قد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية وثقة أكبر في المشاريع والمقترحات التي كانت الجزائر تدعو إليها، و هو ما أدى إلى تثمين التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب إقليميا ودوليا، وتعزيز الحلول الدبلوماسية والسياسية للظاهرة ، ودعت إلى تفعيل التنمية للقضاء على الإرهاب ، حيث ركزت الجزائر على **البعد الدبلوماسي:** من خلال توظيف دبلوماسيتها وفق منطق المصلحة الوطنية ومبادئ القانون الدولي وخاصة بين 2012-2015 "تأزم الوضع الأمني في الساحل وعربيا [2].

كما لعبت دورا في الفضاء المتوسطي للتأكيد على مقاربتها الإستراتيجية لمكافحة الظاهرة الإرهابية . وتم ذلك من خلال الاتفاق في 19 سبتمبر 2001 على اتفاق الشراكة والذي يضم مجال العدالة والشؤون الداخلية الذي تطرق لمكافحة الإرهاب.

أما على مستوى **البعد العسكري:** فقد شاركت الجزائر في إنشاء مبادرة **5+5 دفاع** في باريس 21 ديسمبر 2004 ، وتهتم هذه المبادرة بمجالات أربع هي:

- المراقبة البحرية.
- مساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية.
- التكوين والبحث.

---

[1]- راضية ياسينة مزاني ، مسالة الدفاع الأوربي بعد حرب كوسوفو ، رسالة دكتوراه (كلية الحقوق و العلوم السياسية : قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر ، 2011)، ص 137 .

[2] - حكيم غريب ، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب ، متحصل عليه من الرابط :
Https://www.sasapost.com>opinion>algerien-stratgy. ، يوم 2019/05/26 على 00:36 .

بإبرام هذا الاتفاق (5+5 دفاع) اكتسبت الجزائر عدة ميزات:

- تحسين مستوى أداء القوات المسلحة.

-استغلال وسائل الإعلام ومصادر المعلومات التي تحوزها الدول المنتمية لحلف الشمال الأطلسي.

- الحصول على التكنولوجيا العسكرية الجديدة والمتطورة في مجال مكافحة الإرهاب .

- تعدد مصادر اقتناء أجهزة وأنظمة التسليح.

المبحث الثالث : تحديات الشراكة الاوروجزائرية في مجال الطاقة ومكافحة الإرهاب .

تختلف أساسا المشاكل أو العوائق التي لا تزال حاجزا أمام تحقيق المشاريع المسطرة بين الطرفين وباعتبار موضوع الدراسة هو الطاقة ومكافحة الإرهاب كمجالين للشراكة. وسيتم تبيين تحديات الشراكة الاوروجزائرية في كل مجال على حدة، إضافة إلى تحديد مستوى التحديات من خلال :

- التحديات الوطنية المرتبطة بكل طرف.

- التحديات الإقليمية المرتبطة بالإقليم الجغرافي للشراكة .

- التحديات الدولية، والتي تتركز في جانب التنافس الدولي على المنطقة (الجزائر).

المطلب الأول :التحديات الوطنية :

إن العلاقات بين الدول المتوسطية في إطار سياسة الحوار الأوروبية تقوم على " المفاوضات الثنائية أي التعامل مع كل دولة على حدة، وذلك تمهيدا لمسار قائم على العلاقات الثنائية من خلال وضع خطط عمل تنفيذية لكل دولة على حدة ، حيث يتم التوصل إلى هذه الخطط عن طريق المفاوضات "[1]

وعليه فإن الجزائر تعمل على تكييف أوضاعها الداخلية مؤسسية وقانونية مع اتفاق الشراكة في جميع المجالات عموما، وفي مجال الطاقة ومكافحة الإرهاب بالخصوص، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة لكن هذا لا يمنع من وجود تحديات لكلا الطرفين :

أولا–التحديات بالنسبة للجزائر :

* **في مجال الطاقة :** « رغم استفادة الجزائر من اتفاق الشراكة من إمكانيات تكنولوجية وخبرة وتحقيق مكاسب جديدة ، أهمها أنها أصبحت موضع اهتمام من طرف الشركات البترولية والدول المستهلكة ، ورغم ذلك فإن رفع طاقة الإنتاج من المحروقات لم تصل بالجزائر بمكانة اقتصادية إلى ما يتجاوز كونها دولة مصدرة للمحروقات »[2]

[1]– عيسى مقليد ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ، رسالة ماجستير (جامعة باتنة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم : العلوم الاقتصادية ، 2008)، ص120.

[2] – المرجع نفسه ، ص120

وكون الجزائر دولة ريعية فإنها تعتمد بصورة كبيرة جدا على مداخيل المحروقات، والتي لم تستخدم بشكل فعال في تنويع الموارد المادية، هذا الأمر جعلها غير مستقلة في قرارها السياسي والاقتصادي ورهينة السوق العالمية للطاقة .

أن الاستثمارات في قطاع النفط كانت في الحلقة العليا ، أي في الاستكشاف والإنتاج وليس في الحلقات الدنيا كالتكرير والتوزيع ، مما يجعل هذا الاستثمار لا يتصف بالديمومة [1] ، يقتصر الاستثمار الأوروبي على جانب الاستكشاف و الإنتاج يسمح للشركات البترولية بالانسحاب من العمل في الجزائر بكل سهولة ، وهو ما حدث بعد أحداث تقنتورين ، ويمكن أن تغادر كذلك تحت أي ظرف آخر (سياسي اقتصادي ...)

كما أن السيادة الكاملة على قطاع المحروقات للدولة أو عبر شركتها الوطنية سوناطراك، ودخول هاته الأخيرة شريكة بنسبة 51% في أي استثمار أجنبي، وهو ما يعتبر عامل طارد للاستثمار الأجنبي حيث يدعو الكثير إلى التخلي عن قاعدة 49/51 للاستثمار في حين تعتبر من طرف آخرين (خاصة الهيئات السيادية) نوع من المحافظة على السيادة الوطنية –النصوص القانونية، والتي تم تبنيها بعد تأميم المحروقات وأصبحت مواد أساسية في دساتير الدولة الجزائرية «المادة 25من دستور 1976/دستور 1989 ودستور 1996 في المادة 17 التي تنص : "أن الملكية العامة هي ملك للمجموعات الوطنية وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة ، الثروات المعدنية، الطبيعية والحية ،في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات "[2].

تعتبر الجزائر عضو فعال ونشط في منظمة أوبك وهو ما يجعلها من أكثر الملتزمين بقرارات المنظمة، ويشكل لها مشاكل مع المستثمرين خاصة الأوروبيون منهم، خاصة أنه لا علاقة لها في تحديد الأسعار وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات السوق . كما أن الهدف من إنشاء الوكالة الدولية للطاقة AIE والتي تشمل في عضويتها البلدان المستهلكة للنفط خلق جبهة موحدة من المستهلكين من الدول الغربية واليابان من أجل مجابهة أي انقطاع في إمدادات النفط »[3]

– الاعتماد المكثف للشركاء الأوروبيين على مصادر الطاقة البديلة ، و ظهور مناطق بترولية مهمة وتحول الاستثمارات الأوروبية لها خاصة في آسيا ومحاولة الاعتماد على الغاز القطري في حال أنبوب الإمداد .

---

[1]– عيسى مقليد، مرجع سابق ، ص121.

[2]– عيسى مقدم ، مرجع سابق ، ص36

[3] – المرجع نفسه ، ص37.

– نزيف الكفاءات الجزائرية من شركة سونطراك إلى الشركات الأجنبية .

– عدم احترام الحصص الإنتاجية لأعضاء منظمة أوبك خاصة في ظل ارتباطات جيوسياسية لبعض الدول الأعضاء .

– الضغوط من الدول المستهلكة : اقتصادية ، سياسية .

– النمو الديموغرافي في الجزائر وعدم مواكبته للتطور الاقتصادي .

– فشل السياسيات الطاقوية والتخبط في الإطار المؤسسي .

– الفضائح المتتالية في قطاع الطاقة " فضائح اختلاسات –تفعيلات لشركات دون أخرى بدون دواعي قانونية .

–عدم وجود سوق عالمي ضابط لسعر الغاز الذي تعتمد عليه الجزائر في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي ، وبقاء المفاوضات هي الفاصل في السعر ، والتي عادة ما تكون في صالح الأوربيين .

أما في مجال مكافحة الإرهاب :

واجهت و لا تزال تواجه الجزائر العديد من التحديات في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في شق مكافحة الإرهاب أهمها :

– عدم الاتفاق على الضبط المفاهيمي لمصطلح الإرهاب من خلال وضع التعريف الموحد ، الأسباب – الدوافع ...، ومنه صعوبة ضبط استراتيجة مشتركة لمكافحة هاته الظاهرة .وكذا عدم وجود تصنيف موحد للجماعات الإرهابية بالنسبة للطرفين .

– واجهت الجزائر عزلة دولية مع خلال تعاملها مع الجماعات الإرهابية عسكريا من خلال مقولة "من يقتل من " لكن بداية التوجه نحو المغاربة الجزائرية وتبنيها كانت بعد أحداث "سبتمبر 2001 ، والتي أعطت للإرهاب صبغة دولية ، "وعلى الرغم من ذلك فان فرنسا لم تتراجع عن دعم الجزائر ، ودفاعها عن وجودها في الجزائر من خلال رعاياها ومؤساستها الثقافية والقنصلية . وقد تحدت فرنسا بذلك كل دولة تريد مزاحمتها في الجزائر " وخاصة في الوقت الذي كانت في الجماعات الإرهابية في أوج نشاطها وكذا تهديدها بنقل ضرباتها إلى فرنسا [1].

[1]– عيسى مقليد ، مرجع سابق ، ص87.

– الضبابية في التعامل الأوروبي مع الجزائر وخاصة من خلال التسهيلات التي كانت ممنوحة للحركات المسلحة الإرهابية على أراضيها ، وهو الذي اعتبر تحد كبير للجزائر خاصة في بريطانيا وألمانيا ، وبنسبة أقل من بلجيكا وايطاليا وسويسرا و « عموما فان معظم الدول الأوروبية أبدت تساهلا مع الجماعات الإرهابية ، وهو ما قوى وزاد من عزيمة هاته الأخيرة للعمل ضد الحكومة الجزائرية »[1]

– الضغط على الجزائر بإرسال وفود من الاتحاد الأوروبي التي كانت على هيئة لجان تحقيق وتقصي الحقائق وهو ما رفضته الجزائر .

– صعوبة تكريس الجزائر للآليات التي اعتمدتها لمحاربة الظاهرة (سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، دينية و فكرية) وأهمها السياسة : قانون الرحمة 1995/02/12–الوئام المدني 6 جوان 1999 وأخيرا ميثاق السلم والمصالحة الوطنية .

– هشاشة الأمنية للبيئة المجاورة للجزائر (ليبيا ، مالي وبأقل درجة تونس ، وصعوبة الإمدادات بالأجهزة المتطورة لمحاربة الظاهرة .

– أبرز تحدي نجحت فيه الجزائر هو « بناء استراتيجة دولية في مكافحة جميع أشكال التمويل للجماعات الإرهابية واستطاعت الجزائر أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تجرم وتحرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن ، وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها التنظيمات الإرهابية في المنطقة وذلك على مستوى مجلس الأمن في 18 ديسمبر 2009 »[2]

–استخدام الطرف الأوروبي لملف مكافحة الإرهاب كدافع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهو ترفضه الجزائر مثل مالي و ليبيا .

ثانيا– التحديات بالنسبة للاتحاد الاوروبي :

تواجه الشراكة الاوروجزائرية العديد من التحديات في جميع مجالات الشراكة وخاصة في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب نتيجة العلاقة غير المتكافئة بين الطرفين التي يفترض أن تكون على نفس الدرجة التكافئية .ومنه فالعمل للرفع من قدرات الجزائر من أهم التحديات للطرفين ، أضف إلى ذلك البيئة الإقليمية والدولية التي تتسم بالتنافسية تعتبر تحد كبير خاصة للاتحاد الأوروبي في وجود الولايات المتحدة و الصين .

[1]– عيسى مقليد ، مرجع سابق ، ص89.

[2] – خديجة بوريب ، " الدبلوماسية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي : الواقع والأفاق " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 41 ، 2014 ، ص35.

- في مجال الطاقة :

يمكن إجمال أهم التحديات فيما يلي :

- قاعدة الشراكة 49/51 تعتبر اكبر عائق وتحدي للشركات الأوروبية في مجال الطاقة

- عدم وضوح السياسات المتبعة من طرف النظام السياسي الجزائري حيث أن:

" التسعيرة المزدوجة للطاقة : حيث تقوم الجزائر بتزويد السوق المحلية بأسعار أقل بكثير من أسعار التصدير وهو ما لا يخدم الشريك الأجنبي ، والذي يحاول اختيار تصدير البترول للاستفادة من الأسعار العالمية "[1]

والتنافس غير المسبوق بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة – الاتحاد الأوروبي، الصين ، اليابان الهند ....) للسيطرة على مصادر الطاقة في ظل زيادة الطلب العالمي على النفط ، حيث انتقل استهلاك الفرد الواحد من برميل واحد إلى نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 8 براميل يوميا بحلول 2025 »[2]، وهو ما يشكل ضغط كبير عليهم في ظل المنافسة على مصادر و احتياطات الطاقة مثل الجزائر لا سيما مع الارتفاع المتزايد لنسبة استهلاك الطاقة عالميا و أوروبيا .

- العلاقات الروسية الأوربية في مجال الطاقة والتي تتصف بأنها غير مستقرة في ظل انتهاء اتفاقية التعاون والشراكة الأوروبية –الروسية في ديسمبر 2007وعدم تجديدها بصبغة تلقائية ...وهذا في ظل اندلاع أزمة جورجيا سنة 2008 وهذا ما يجعل دول الاتحاد الأوروبي تنوع في الموردين وعلى رأسهم الجزائر .

- تعمل الدول الأوروبية ومن خلال « المفوضية الأوروبية التي أصدرت سنة 2006 الورقة الخضراء تحت عنوان " الإستراتيجية الأوروبية للاستدامة والتنافسية وأمن الطاقة " التي يعتبرها تأمين إمدادات الطاقة من أهم أهدافها »[3]

فتطبيق هاته الإستراتيجية يعتبر اكبر تحد أمام الاتحاد الأوروبي من خلال الاعتماد على الطاقات البديلة و تنويع الموردين .

---

[1]-.عيسى مقليد ، مرجع سابق ،ص134.

[2]- مرجع نفسه ، ص342.

[3]- احمد قاسم حسين ، العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة ، قطر الدوحة : مجلة سياسات عربية ، العدد 23، نوفمبر 2016، ص58.

أما في مجال مكافحة الإرهاب :

يواجه الطرف الأوربي تحديات عديدة أبرزها ما يلي :[1]

– « تم اعتماد السياسة الأمنية الأوروبية في ديسمبر 2003، وأصبحت حدثا مهما فيما يتعلق بتطوير سلسلة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية ، حيث ولأول مرة ، اتفق الاتحاد الأوروبي على تقييم مشترك للتهديدات ووضع أهداف واضحة لتحقيق مصالحه الأمنية »

– وقبل مواجهة التحدي الأمني للاتحاد الأوروبي وخاصة الإرهاب يعمل الاتحاد الأوروبي لبناء الأمن الإنساني عن طريق الحد من الفقر ، وعدم المساواة ، تشجيع الإدارة الجيدة وحقوق الإنسان ، المساعدة في التنمية ومعالجة الأسباب الرئيسية للنزاع وعدم الأمن .

– يعمل الاتحاد الأوروبي على تحقيق هدف الأمن من خلال إيجاد نظام متعدد أكثر فعالية يقوم على تعزيز الشراكة مع العديد من الأطراف وبالأخص الجزائر لما لها من خصوصيات تساعد الاتحاد الأوروبي كثيرا في محاربة ظاهرة الإرهاب ، حيث اصدر " مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية csis واشطن في ديسمبر 2018 تقريرا مهما بعنوان تطور التهديد الإرهابي في أوروبا .

حيث بين فيه أنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2011 تعرضت أوروبا لهوجمين كبيرين في 11 مارس 2004 الأول في مدريد والذي خلف 191 قتيلا و 1755 جريح وهو اكبر عدد من الضحايا في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . والثاني هجوم لندن في 7 جويلية 2005.

– إضافة تصاعد تنظيم داعش وتصديره لهجمات لأوروبا .

– سفر حوالي 5000 شخص من دول الاتحاد الأوروبي خاصة من بلجيكا وألمانيا ، بريطانيا ... إلى العراق وسوريا بداعي الجهاد عاد منهم 1500 شخص مما يشكل خطرا كبيرا وتحد للاتحاد الأوروبي .

– أصبحت فرنسا هدفا رئيسيا يضيف **تقرير مركز csis** للعمليات السلفية الجهادية بين عامي 2014و2016.

– تزايد نشاط التنظيمات السلفية الجهادية في أعقاب صعود التنظيم الإرهابي داعش حيث تضاعف عدد الهجمات " الفاشلة والناجحة والمحبطة في أوروبا لأكثر من الضعف من 2016الى 2017.

[1] خافيير سولانا ، أوروبا أمنة في عالم أفضل : الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ، تقرير ، مجلس الاتحاد الأوروبي متحصل عليه من الرابط https: www.consilim.europa-eu/infopublil23h47 ، 2019/06/02.

– تحول الهجمات من معقدة " تفجيرات نوعية " إلى هجمات بسيطة استخدمت المركبات والسكاكين .

– عملت دول الاتحاد الأوروبي على تطويق التشدد من خلال إغلاق المساجد التي تشهد نشاطات مريبة.

– تجريد المئات من المتشددين من الجنسية البريطانية وترحيل العديد منهم إلى بلدانهم الأصلية وهو ما يجعلها أمام تحدي اجتماعي .

– تحدي السعي لمنع انضمام عناصر جديدة إلى التنظيمات الإرهابية .

– تحدي السعي لمنع هجمات إرهابية .

– تحدي تعزيز الأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة

– التحدي القانوني من خلال قوانين مكافحة الإرهاب والتي أعطت صلاحيات واسعة للسلطات الأمنية خاصة في فرنسا بريطانيا ايطاليا ، وهو ما يجعلها كذلك أمام تحدي المحافظة على الحقوق الأساسية المكفولة للأفراد .

– تحدي التنسيق بين دول الاتحاد من جهة والاتحاد كتكل مع دول أخرى مثل الجزائر .

– تحدي مكافحة الإرهاب الالكتروني .

– تحدي تطوير الأنشطة والبرامج لنزع التطرف .

– تحدي بناء مؤسسات فعالة لمكافحة الإرهاب وبرامج لرصد ومتابعة الأنشطة الإرهابية .

– إضافة الإصلاحات التشريعية والملاحقة القضائية وتفعيلها داخل الاتحاد ومع دول أخرى .

المطلب الثاني : التحديات الإقليمية .

يواجه مجال الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تحديات إقليمية في فضاءات متعددة : الفضاء المتوسطي –الإفريقي و المغاربي أهمها :

– حيث أن الدول الأوروبية لتحقيق أمنها واستقرارها مرهون بضرورة إنشاء منطقة يسودها السلام ، الشيء الذي يفرض عليهم التعاون مع جيرانهم في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ، وباعتبار البحر المتوسط ذو موقع استراتيجي ، يراهن العديد من القوى الدولية للسيطرة عليه ، ومنه فلابد من شراكة بين أطرافه ،

وخاصة في ظل طول حوالي 3540كلم ، والأهمية الاقتصادية الكبيرة له ، حيث يعتبر أضخم مركز لتحميل وتفريغ ، ونقل المنتجات النفطية ، وهذا بوجود أكثر من 600 ميناء [1].

– تحديث القطاعات الاقتصادية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط ، وذلك بالحصول على المساعدات المالية والتقنية ، وجعلها مناطق لجلب الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والأوروبية بصفة خاصة لضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأوروبية [2].

– فشل التجارب التكاملية المغاربية ، العربية ، والإفريقية ، و ما نتج عنه من فشل المشاريع مثل إنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة ، وفتح الأسواق الأوربية للمنتجات المتوسطية الجنوبية .

– النزاعات في الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية ، الحرب في سوريا) .

– ضعف العديد من الدول الجنوبية من حيث الفساد و سوء التسيير .

– تطوير البرنامج النووي الإيراني وهو ما يشكل خطرا جديدا .

– مشكل البيئة وتأثيره على المنطقة .

– تزايد شبكات التجار بالمخدرات.

– يعمل كذلك الاتحاد الأوروبي والجزائر في ميدان الشراكة « بشكل أكثر مع المنظمات الإقليمية ، خاصة مع الاتحاد الإفريقي من خلال استراتيجة الاتحاد الأوروبي –إفريقيا المشتركة ، من خلال دعم القدرات الإفريقية المعززة في مجال إدارة الأزمات ، وتشكيل قوات إقليمية تكون على أهبة الاستعداد والإنذار المبكر [3]

أي أن إفريقيا وبما تحتويه من مشاكل أمنية تنموية تعتبر تحدي كبير للطرفين .

– الهجرة غير الشرعية واقترانها بالإرهاب ، الجريمة المنظمة ، غسل الأموال .

---

[1]– نصير العرباوي ، مرجع سابق ، ص298 .

[2]– المرجع نفسه ، ص 299.

[3]– خافيير سولانا ، مرجع سابق ، ص24.

المطلب الثالث : التحديات الدولية

يسعى الطرفين الجزائري و الأوروبي إلى تقوية الشراكة بينهما وخاصة في مجالي الطاقة ومحاربة الإرهاب ، وذلك من خلال العديد من الاتفاقيات والترتيبات ، وذلك لأهمية المجال الجيوستراتيجي من جهة ، ولحجم الفرص والتهديدات من جهة أخرى ، حيث يمكن ذكر العديد من التحديات التي تواجه الطرفين في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب :

في مجال الطاقة :

على الرغم من أن الجزائر مصدر مهم للطاقة لدول الاتحاد الأوروبي وخاصة في مجال الغاز إلا أن هناك العديد من المتغيرات التي قد تؤثر على هاته الأهمية سواء من ناحية تعدد الموردين لدول الاتحاد ، أو حتى منافسة قوى أخرى للدول الأوروبية في مجال الطاقة في الجزائر .

– الارتفاع المتزايد لنسبة الاستهلاك العالمي للطاقة وهو ما يشكل تحدي للطرفين ، الجزائر من خلال كسب شركاء جدد أما الاتحاد الأوروبي تحدي التنافس . وتعتبر الولايات المتحدة المنافسة الأول له وذلك من خلال عديد المظاهر منها « أهمية النفط الجزائري بالنسبة للولايات المتحدة وذلك من خلال عديد الاستثمارات المساعدات حيث أصبحت إفريقيا المصدر الثاني للولايات المتحدة من الطاقة بعد دول الشرق الأوسط ، وذلك لعدة عوامل أهمها القرب النسبي من السواحل الشرقية للولايات المتحدة مقارنة بالشرق الأوسط ... وتسعى الولايات المتحدة إلى جعل المنطقة التي تضم عديد البلدان منها الجزائر فضاءا أمريكيا للتزود بالطاقة ، والتقليل من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ، حيث بلغ النفط الأمريكي المستورد من إفريقيا 50% عام 2015 حسب المعهد الأمريكي للدراسات الإستراتيجية المتقدمة IASPS »[1]

ومنه فربط الولايات المتحدة لملف الطاقة باهتمام إستراتيجية أخرى في الجزائر يعتبر من بين أهم التحديات للطرفين ، حيث ذكرت جريدة الخبر ليوم 6 مارس 2018 أنه يوجد في الجزائر 114شركة أمريكية في الجزائر وذلك في ظل 5.5 مليار حجم المبادلات التجارية ، حيث بلغت المنتجات الطاقوية قيمة 3 مليارات و 200 مليون دولار ، بعد أن كانت 22 مليار دولار سنة 2009، حيث وصل التنافس بين الطرفين إلى غاية التأثير على موضوع تعيين الرئيس المدير العام لسوناطراك « حيث أشارت صحيفة موند افريك الفرنسية إلى تعيين عبد المؤمن ولد قدور على رأس سونطراك ، وهو الذي كان الرئيس التنفيذي سابقا في

[1] – أعمر بوزيد ، مرجع سابق ، ص 412.

مؤسسة BRC وهي مؤسسة جزائرية أمريكية ، وفرع تابع لشركة هاليبرتون الأمريكية الشهيرة ، وهو ما أثار حفيظة الأوروبيين وخاصة الفرنسيين خاصة بعد دخول سونطراك في مواجهة شركة توتال الفرنسية »[1]

وأضافت الصحيفة الفرنسية أن " عودة ولد قدور كان بإيجاز من شكيب خليل وزير الطاقة الأسبق ، الذي تناضل من أجل إخراج الجزائر من النفوذ الأوروبي والتوجه إلى الفضاء الأمريكي »[2]

وهذا في ظل منح الجزائر مشاريع كبرى للشركات الأمريكية ، وزيادة تسارع وتيرة زيارات العمل بين مسؤولي البلدين وخاصة بعد 2016 من أجل العديد من المشاريع أهمها تطوير حقول النفط في حاسي بركين وارحود والمرك الواقعة في حوض بركين في اليزي .

واعتراض الجزائر على شراء شركة توتال لأصول مجمع النفطي انا داركو بالجزائر ، وذلك باللجوء لحق الشفعة.

إضافة إلى عديد من بوادر التنافس بين الطرفين الأمريكي والأوروبي حول الطاقة في الجزائر.

تم التركيز على المنافسة الأمريكية للاتحاد الأوروبي على مصادر الطاقة في الجزائر لكونها الأكبر والأكثر تحديا للشراكة بين الطرفين .

وتوجد العديد من الأطراف المتنافسة وذلك في ظل رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة في ظل « قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي ، فوفق ما جاء في المادتين 181،182 فتح هذا القانون الطريق لكامل أشكال الشراكة بدون تخفيض »[3]

وهو ما فتح المجال للعديد من المتنافسين مثل الصين.

- الاستكشافات الجديدة للنفط في العديد من الأماكن في العالم وهو ما يجعل اتفاق الشراكة أمام تحدي كبير ، وكذا الاستثمارات المالية الكبيرة للعديد من الدول في مجال الطاقة .

---

[1] – الاستثمارات الأمريكية تثير حفيظة الفرنسين ،متحصل عليه من الرابط https://www.elbilad.net>article>detail يوم 2019/6/7 على 23:33 .

[2] – المرجع نفسه .

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 1090 المتضمن تكريس حرية الاستثمار الأجنبي ، المؤرخ في 1990/04/14 ، الجريدة الرسمية ، العدد 16 ، 1990 ، ص 17.

« وشهد كمثال في ذلك عام 2017 تحقيق 61 اكتشاف جديد على المستوى العالمي منها 40 للنفط و 21 للغاز»[1] مثل كردستان –مصر –ليبيا –السواحل السورية وهي التي تكون بديلا " للأوروبيين عن الجزائر .

– بؤر التوتر في البلدان المحيطة بالجزائر ، و قد يؤدي إلى مغادرة الشركات البترولية ، وهو ما حصل مع بعض الشركات الأجنبية بعد اعتداء تقنتورين .

– عدم ضبط سعر الغاز بين الطرفين ، وذلك في ظل عدم وجود سوق عالمية لهذا المنتوج وهو ما يدخل الطرفين في خلافات عديدة .

– تحكم بعض الدول الأوروبية في بعض مصادر الطاقة في الدول التي تشهد اضطرابات مثل ليبيا .

أما في مجال مكافحة الإرهاب :

فيواجه مجال مكافحة الإرهاب في الشراكة بين الطرفين العديد من التحديات الدولية وهي :

– أول تحدي صادفته الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ، كموضوع للتهديد الأمني ، أو كموضوع للشراكة هو إيجاد « تعريف موحد للإرهاب وذلك لتحديد العدو المشترك وبلورة إستراتيجية شاملة ، وتعزيز وحدة الصف في مكافحة هاته الظاهرة عبر المحافل الدولية ،... لكن واجهت مشكلة أن الدول العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، والدول الغربية "الأوروبية " حيث تفسر كل دولة وتتصرف مع الإرهاب وفقا لمصالحها»[2] ومنه فالممارسات الانفرادية لا تعط ثمار في مكافحة هاته الظاهرة .

« رغم نجاح الجزائر في إقناع مجلس الأمن في 2009 بتبني القرارين 1904 الذي يكمل قرار 1373 المتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب وكذا مصادقة مجلس الأمن في 2014 على مذكرة الجزائر حول الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من الاختطافات من أجل طلب الفدية للجماعات الإرهابية »[3] إلا أن تنفيذهما على الواقع يعتبر صعبا وذلك للتصرفات الانفرادية لبعض الدول (وخاصة الكبرى منها) من خلال دفع الفدية ، آو تحقيق شروط الخاطفين وذلك بحجة المحافظة على مواطنيها .

---

[1] – التطورات الرئيسية في مجال النفط و الطاقة ، متحصل عليه من الرابط :
https://www.amf.org>Files>econ>pdf يوم 2019/06/07 على 00:22.

[2] – سميرة باسط، مرجع سابق، ص 147.

[3] – المرجع نفسه ، ص148..

– اعتبار الطرفين لبعضهما البعض بأنهما مصدرا للإرهاب الدولي حيث كانت العديد من الدول الأوروبية حاضنة للقيادات الإرهابية وهو ما ترفضه الجزائر، إضافة إلى العديد من الأطراف الدولية.

–عدم قبول الجزائر للتدخل العسكري الأجنبي في حدود الدول بحجة مكافحة الإرهاب ، وهو ما تلجأ إليه بعض الدول الأوروبية انفراديا (فرنسا في مالي) أو جماعيا بواسطة الحلف الأطلسي مثل ليبيا، أو حتى بالاستعانة بقوى دولية كبرى كالولايات المتحدة .

– ثنائية التبعية و كذا المنافسة بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مكافحة الإرهاب .

حيث تظهر التبعية في استعمال الحلف الأطلسي في العديد من البلدان لتحقيق الأهداف الأمريكية بدرجة أولى لمكافحة الإرهاب مثل : أفغانستان ، البلقان ، العراق ، و ارتباط مشاريع الدفاع الأوربية بالحلف الأطلسي و الولايات المتحدة ، أما المنافسة فتتمثل في اقتراح الولايات المتحدة لمشاريع لمكافحة الإرهاب مثل « مبادرة بان الساحل pan-sahel و هي مبادرة أمريكية عابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب TSCTI و التي انطلق بها العمل في جوان 2005 ، تشمل دول شمال إفريقيا ، دول الساحل الإفريقي و المجموع 11 دولة »[1] .

استفادة التنظيمات الإرهابية من التكنولوجيا، وهو ما أعطاها بعدا عالميا، و مثال ذلك تنظيم الدولة الإسلامية الذي ضرب جهات متعددة من العالم وهو تحدي يستوجب القضاء عليه.

– عدم وجود مبادرات عالمية جادة للقضاء على الظاهرة الإرهابية .

– إشكالية دعم بعض الدول الكبرى وحتى الإقليمية للجماعات الإرهابية .

– استخدام بعض الدول التنظيمات الإرهابية كورقة ضغط دولية.

[1] – أعمر بوزيد ، مرجع سابق ، ص61.

المبحث الرابع : السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأوروجزائرية في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب

تعتبر العلاقات الدولية كحقل علمي ذا أهمية وفائدة كبيرة يسعى إلى التوصل إلى تحليل دقيق ومعمق لحقائق العلاقات بين الدول، وفهم الظواهر الدولية ، وعلى الرغم من عدم اتفاق المفكرين في تحديد واضح ودقيق لمفهوم العلاقات الدولية لاختلاف المدارس المتبعة والايدولوجيات إلا أنهم يتفقون في أنه لفهم العلاقات لابد من البحث العلمي ، الملاحظة ، الوصف ، التفسير ، ثم تأتي مرحلة التنبؤ للعلاقة بين المتغيرات ، ومنه التنبؤ بمآلات الشراكة بين الطرفين الأوروبي والجزائري وذلك باستخدام آلية السيناريو ومحاولة رسم المسارات المحتملة المستقبل للظاهرة المدروسة .

المطلب الأول: السيناريو الخطي (بقاء الوضع على حاله)

يسمى كذلك بالسيناريو الإتجاهي وهو السيناريو الذي يفترض استمرار الوضع القائم على مسار تطور الظاهرة في المستقبل ، و يفترض استمرار نوعية ونسبية المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة و هو ما يؤدي إلى بعملية إسقاط خطي لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل [1]

يمكن تفسير بقاء الوضع على ما عليه في مجال الشراكة بين الطرفين في مجال الطاقة ومكافحة الإرهاب وفق **نظرية الاستقرار** والتي تقوم كما تم الإشارة إليه في الإطار النظري ، للدراسة بوجود قوة مسيطرة ذات إمكانيات في ميدان التطوير والتحديث واستمرار النظم ، أو ما يسمى بالدولة الراعية ، والتي تعمل على حفظ التوازن في غياب التكافؤ .وهو ما يقوم به الاتحاد الأوروبي للمحافظة على الشراكة بين الطرفين ومحاولته استمرار الشراكة رغم عدم التكافؤ بين الدول المتشاطئة .

ومنه لبقاء الوضع الراهن اقترح الجانب الأوروبي العديد من الآليات المتعددة منها :

– المبادرات المتعددة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والتي تدخل معظمها في إطار أورومتوسطي من خلال اعتماد مقاربة جديدة بدل التعاون والشراكة ، وذلك منذ أول اتفاق سنة 1976 بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لترقية التعاون في عديد المجالات ورفع حجم التعاون الاقتصادي والاجتماعي وفق برامج تمويلية متمثلة في بروتوكولات مالية غطت الفترة من 1978–1996 ثم اقتراح الجانب الأوروبي للمشاورات ولندوة برشلونة 1995 في ظل تواضع نتائج مبادرات التعاون ، ومنه دخول الطرفين مجال الشراكة .

[1] – فيروز مزياني ،" الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية : السيناريو أداة الوحدة المنهجية "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد التاسع ، 2016 ، ص477.

"من خلال فتح باب التفاوض مجددا سنة 1997، لكن بحكم أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهم الجزائر ، كالمديونية ، وتنقل الأشخاص وعدم اخذ خصوصيات الاقتصاد الجزائري ، كالمديونية بعين الاعتبار "[1]

وصولا إلى عقد الاتفاق سنة 2001 ودخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 تعدد السياسات الأوروبية التي جاءت بعد مؤتمر برشلونة وفق مسار عرف باسم مسار برشلونة ، سياسة الجوار الأوروبي –إطلاق فكرة الاتحاد من أجل المتوسط يتم بسياسة الحوار المتجددة بعد الحراك العربي 2011 ، وكلها مبادرات أوروبية بغية تحقيق التكافؤ بين الطرفين إضافة إلى برامج تمويلية مثل ميدا1وميدا2....والتي تصب في ترقية عديد المجالات إضافة إلى أن معظم الاجتماعات والندوات المهمة تنعقد في الضفة الشمالية للمتوسط.

ولتحقيق الاستقرار عمل الطرف الأوروبي على عمليات القرض من خلال قروض يمنحها كل من البنك الأوروبي للاستثمار BEI والهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة

في مجال الطاقة :

باعتبار النفط والغاز من موارد الثروة الاقتصادية والأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية ، وذلك من خلال سعي دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق توفير الطاقة بشكل امن وكاف .

– وإعطاء الطاقة بعد امني . ولم تتقسر الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بل حاول الاتحاد الأوروبي إعطاءها صبغة إقليمية من خلال الشراكة مع الاتحاد الإفريقي " دائما باقتراح أوروبي " وتم إنشاء أمانة شراكة إفريقيا –الاتحاد الإفريقي سنة 2007 حتى 2014 حيث يتضمن رئاسة مشتركة وكان لها تأثير في الأجندة السياسية والحوار من خلال قمم إفريقيا الاتحاد الأوروبي المتعددة .

– اقتراح مستويات عديدة للحوار في مجال الطاقة وفق لجان فرعية والاجتماعات على المستوى الوزاري، واقتراح في مذكرة تفاهم موقعة سنة 2013 إجراء حوار سنوي رفيع المستوى بشأن الطاقة.

–" يدعم الاتحاد الأوروبي الجزائر ويخصص إعتمادات مالية لهذا الغرض وقد تراوحت إعتمادات الآلية الأوروبية للجوار بين 221 إلى 270 مليون يورو في الفترة 2014–2017" [2].

[1] – سليم موالدي، مرجع سابق، ص113.

[2] – الاتحاد الأوروبي والجزائر ، متحصل عليه من الرابط https://www.diplomatie-guov.fr>algerie تاريخ الزيارة 2019/06/08 على 18:32.

– يسعى الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن دور إقليمي اكبر من خلال اتفاق الشراكة وخاصة في ظل المنافسة الدولية و الاكتشافات الجديدة في الجزائر .

– تحقيق محتوى اتفاق الشراكة في جميع المجلات (المقترح من الطرف الأوروبي):"تنشيط الحوار فيما يتعلق بسياسة الطاقة – تشجيع التكامل والتعاون الإقليمين في كافة القطاعات الاقتصادية والزراعية والصناعية –إزالة المعوقات أمام الاستثمار مما يؤدي إلى الإبداع في نقل التكنولوجيا فلتحقيق الاستقرار لابد من نقل التكنولوجيا من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر.

– كشف رئيس الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ارزقي حسين عن وجود 30 شركة دولية في الوطن ، تعمل حاليا في مجال البحث واستغلال المحروقات ، وذلك باستعمال التكنولوجيات الحديثة التي لا نملكها[1] "

– توقيع اتفاقيات مع شركات أوروبية ، وخاصة توتال في بداية سنة 2018 تتعلق باستغلال الغاز بالحقل الواقع جنوب منطقة "تين فوي تابنكور بإليزي المقدرة بأكثر من 100 مليون برميل معا والثانية انجاز مركب البولي بروبلين بارزيو لمدة 25 سنة وهذا في إطار إستراتيجية حتى 2030 واعتبار توتال احد شركاء المهمين حسب ولد قدور الرئيس المدير العام لسوناطراك سنة 2018.

– إضافة إلى اقتراح الأوروبيين إصلاح لنظام الموارد البشرية في قطاع الطاقة من خلال استقبال المئات من السيرين الجزائريين في هذا القطاع في دورات تدريبية وتكوينية

أما في مجال مكافحة الإرهاب :

لتبني السيناريو الخطي (بقاء الوضع على حاله)في موضوع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب ، وذلك بتوظيف نظرية الاستقرار المطبقة بين الدول المتشاطئة يمكن وضع سيناريو بناء على محاولة الطرف الأقوى في الشراكة (الاتحاد الأوروبي) في محاولته الدائمة في استمرار النظام ، وذلك لحفظ التوازن واستمرار الشراكة . وأهم محاولات الاتحاد الأوروبي لاستمرار الشراكة في مجال أمننة المتوسط عموما ومكافحة الإرهاب كموضوع للشراكة مع الجزائر خصوصا ما يلي :

[1] – 30 شركة دولية تعمل في مجال النفط في الجزائر ، تصريح لرئيس الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات متحصل عليه من الرابط .https://www.tsa.algerie.com تاريخ الزيارة : 07/06/2019 على 21:20 .

– في زمن الحرب الباردة كانت مسالة الأمن مرتبطـة في المتوسـط بالارتباط إما بالكتلــة العربية أو بالكتلــة الشرقية "[1] لكن بعد هذه الفترة والتغييرات وكذا ظهور تهديدات عابرة للحدود وغير تماثلية ،وظهور بوادر عدم الاستقرار " حيث تم تشكيل وحدتين للتدخل السريع في المتوسط هما **اوروفور** **و اورومارفور** في نوفمبر 1996 ، وقد اعتبر تشكيل القوتين إشارة إلى المقاربات الأمنية الأوروبية التي لا تستثني المقاربة الهجومية "[2]

– رصد التهديدات حسب الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية سنة 2003 حيث أجملتها في (الإرهاب الدولي – أسلحة الدمار الشامل –الجريمة المنظمة –الهجرة الغير شرعية) حيث ومن خلال الاطلاع على هاته الوثيقة أكد الطرف الأوروبي على ارتباط هاته التهديدات ببعضها البعض ، غير أنه وباعتبار أن الإرهاب ومكافحته هي صلب الدراسة ، وكون معظم دول جنوب المتوسط متأثرة بهاته الظاهرة وضعفها نسبيا في محاربة هاته الظاهرة خلال فترة كبيرة ، فقد تبنى الطرف الأوروبي الإقليمية الأمنية " وبما أن العالم المابعد حداثي يتميز بالتع ويتطلب استراتيجيات مشتركة للتعامل مع التهديدات الجديدة استدعى الأمر خلق مؤسسات متعددة لمساعدة الدول الدول على إدارة المشاكل المشتركة "[3] مثل: حوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا –المبادرة الفرنسية الخاصة بالمتوسط الغربي مجموعة (5+5) –الحوار الإقليمي المتوسط.

– الموقع الاستراتيجي للجزائر لدى الاتحاد الأوروبي على مستوى ترتيباته الأمنية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث كانت الجزائر تعاني من نشاط بعض الخلايا الإرهابية حيث قاما الطرفان في اتفاقية الشراكة على التعبير في الديباجة عن التعاون من اجل الوقاية من الأفعال الإرهابية وردعها وتبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية وشبكات دعمها على تبادل الخبرات حول أفضل الوسائل –السبل التقنيات لمكافحة الإرهاب.

– إنشاء وانعقاد دورات للحوار رفيع المستوى حول الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب المخصصة لتطوير تعاونهما التطبيقي مع الرد على التحديات التي يطرحها الإرهاب والتطرق برئاسة وزير الخارجية الجزائري والممثلة السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وسياسة الأمن .

---

[1] – جويدة حمزاوي ، القسور الأمني الأوروبي ، مذكرة ماجستير ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2011)، ص67.

[2] – المرجع نفسه ، ص71.

[3] – المرجع نفسه ، ص82.

– إنشاء الاتحاد الأوروبي آليات للتشاور الأمني في مجال مكافحة الإرهاب، وتوسيع التعاون واستفادة الجزائر من معدات متطورة، وكذا قاعدة بيانات حول الأشخاص الدعم لتلعب دورا أكبر في محيطها المتأزم وعمليات التنسيق في المواقف والتي تتم عادة وفق مبدأ المساومة.

– مكافحة الإرهاب في ظل إشكالية عودة المقاتلين الأجانب خاصة لأوروبا ، ورغم تردد الجانب الأوروبي في الاعتراف بالطابع العابر للأوطان للظاهرة الإرهابية لكن بعد 11 سبتمبر 2001 ليجسد الاعتراف بهذه الظاهرة ضمن اتفاق الشراكة مع الجزائر في البند المعنون بـ " العدالة والشؤون الداخلية " والذي يقر ضمنيا بشرعية محاربة الجزائر في للإرهاب ثم مشاركة الجزائر في مبادرة الاتحاد الأوروبي 5+5 والتي تهتم بمسائل متعلقة بمكافحة الظاهرة الإرهابية في أربعة مجالات : المراقبة البحرية – مساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية –الأمن الجوي –التكوين والبحث " [1]

– إضافة إلى المبادرات الأوروبية الرامية إلى محاربة كل أسباب الإرهاب من تطرف – تنمية – وكذا الظواهر المتعلقة بالإرهاب (الهجرة السرية، محاربة الجريمة المنظمة –تبييض الأموال ودعم الحركات الإرهابية، وإقناعها بان بعض من دولها تعد قواعد خلفية للإرهاب ولابد من محاربتها.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي (التصاعدي)

يركز هذا النوع من السيناريوهات على حدوث تغييرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة . وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة وهو ما يؤدي إلى تحسن في اتجاه الظاهرة وبلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي "[2]

حيث يمكن بناء هذا السيناريو الإصلاحي " التصاعدي " وفق نظرية الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية والتي تقوم على أن تنامي الاعتماد المتبادل بين الدول يؤدي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين وفقا لفكر ناي وكيوهن الذين يركزان أن الاعتماد المتبادل هو علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر عكس نظرية الاستقرار تأثير من جانب واحد في اغلب طرق التبادل أو الاقتراح)، وأن الاعتماد المتبادل محركاته اقتصادية بحته في ظل تراجع الأبعاد الأمنية والعسكرية ، ومنه فموضوع الطاقة هو احد ابرز محركات الاقتصاد ، أما الإرهاب وباعتباره تهديدا لا تماثليا فهو يؤثر على الاقتصاد .

[1] – حكيم غريب ، مرجع سابق .

[2] – فيروز مزياني ، مرجع سابق ، ص478.

وما يفهم منها أنها علاقة طردية (رابح ، رابح) حيث يكون هناك تبادلات بين الطرفين (حتى في ظل التفاوت) وما يمكن إسقاطه على السيناريو الإصلاحي "التصاعدي " لعملية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي .

في مجال الطاقة :

عمل الطرفين على تخطي العديد من التحديات التي تقف في وجهه تطوير الشركة بينهما في هذا المجال من خلال التأسيس لشراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة لتصبح محركا للتعاون المتوسطي دون أن يؤدي ذلك إلى الاندماج الكلي . لذلك قامت الجزائر بإصلاحات خاصة متعلقة بالعمليات الجمركية ، وبالنسبة لصادرات ولما كانت لا تتضمنها عملية التحرير فقد تم الاتفاق على تبادل السلع ، فقد سيطر قطاع المحروقات على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي ، وذلك بنسبة تتراوح في المتوسط للفترة 2001-2005، 95% من إجمالي الصادرات السلعية ، وقد بلغت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد 28 مليار دولار سنة 2010 تشكلت المحروقات 27 مليار دولار "[1]

" في المقابل بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي في الفترة 2000-2005 حوالي 56% من الواردات الكلية وتمثلت في موارد غذائية – مواد طاقة –مواد خام – مواد نصف مصنعة –تجهيزات مصنعة –تجهيزات استهلاك"

أضف إلى ذلك تبني الجزائر برامج تأهيل لمؤسسات القطاع الصناعي الجزائري ، وخاصة الثقيل منه لمواكبة الشراكة ، وذلك بإصلاحات قانونية وهيكلية بغية ترقية المنافسة داخليا وخارجيا[2] .

تعمل الجزائر على زيادة الاكتشافات وذلك لتحقيق متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية وكذا ترشيد الاستهلاك الوطني من خلال:

مجموعة من القوانين وكذا الهياكل منها « وكالة ترقية وعقلنة واستعمال الطاقة– الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة– البرنامج الوطني لترشيد الطاقة. اللجنة المشتركة بين القطاعات لترشيد استهلاك الطاقة »[3]

---

[1] – يوسف مرورش ، مرجع سابق ، ص111.

[2] – المرجع نفسه ، ص105.

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الطاقة والمناجم، تقرير: العلاقات العربية والإقليمية والدولية في مجالات الطاقة، متحصل عليه من الرابط https.www.oa pecorg.org>midiea 2019/06/07 18h29 .

« وتعمل الجزائر على تكثيف مجهود الاستكشاف حتى في المناطق الشمالية وأعماق البحار الاستغلال الأمثل للحقول من خلال تطبيق قواعد الحفاظ على الموارد، التحكم في التقنيات المستحدثة، تطوير قدرات التكرير، تأمين وتطوير شبكات نقل الموارد البترولية السائلة والغازية »[1]

« وعملت الجزائر على تحقيق أهداف التعاون مع الاتحاد الأوربي من أجل ترسيخ التعاون المتبادل الذي يضمن مصلحة الطرفين من خلال :

*التأهيل المؤسساتي و التشريعي والقانوني من أجل ضمان الاستثمارات وتنظيم النشاطات.

*التأهيل التقني والتكنولوجي.

*تطوير الشراكة بين الشركات الجزائرية والأوربية في ميادين البحث، الإنتاج، التحويل، التوزيع، وخدمات الطاقة والمناجم »[2]

استثمارات كبيرة من طرف الشركات النفطية الأوربية "شال" الهولندية و"ريبسول" و"غاز ناتورال" الاسيبانيتين و"بريتش بتروليوم" البريطانية و "ايني" الايطالية، وتوتال"الفرنسية.

عزمت شركة توتال الفرنسية شراء أصول مجمع انادارکو في الجزائر بقيمة تقدر 8.8 مليار دولار حيث تملك توتال 12.5% من حوض بركين (أكبر حوض في الجزائر) والذي يضم حقول حاسي بركين– اروهود– المرك حيث بلغ إنتاج هذه الحقول 320000 برميل نفط يوميا في سنة 2018 .

ومنه فتظهر أهمية النفط للشركات النفطية الأوربية في عملية الاستخراج والنسب من الأرباح.

– اتفاق بين توتال والجزائر (سوناطراك) لانجاز مركب للبترو كيمياوي بأرزيو .

– « توقيع مجمع "ايني" الإيطالية وسوناطراك على ثلاثة اتفاقيات تخص الاستثمار في مجالات الطاقة ويتمثل الأول: انجاز أنبوب لنقل الغاز يضخ 7 مليون متر مكعب يوميا الثاني: يعمل على تطوير الكفاءات– تقليص التكاليف الثالث في إطار تطوير البحث »[3]

وكذا رغبة مجمع ايني الايطالي الاستثمار في مجال الحقول البحرية بالجزائر .

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الطاقة والمناجم، مرجع سابق.

[2] – المرجع نفسه .

[3] – ايني الايطالية توقع اتفاقيات مع سونطراك ، متحصل عليه من الرابط : https://www.tsa.algerie.com يوم 2019/06/07 على 18:40 .

– إضافة إلى العديد من الاستثمارات لهاته الشركات وكذا الشركات الأوربية الأخرى والاتفاقيات مع الجزائر والتي توضح أن الشراكة في مجال الطاقة في منحى تصاعدي مساعدة الجزائر في اكتساب معدات غير مضرة بالبيئة.

في مجال مكافحة الإرهاب

تتجلى أهمية مجال مكافحة الإرهاب بين الجزائر والاتحاد الأوربي من خلال تزايد الاتفاقيات المشتركة، وكذا اللقاءات المختلفة مختلفة المستويات.

وذلك لأهمية الجزائر والاستفادة من عمقها الاستراتيجي المهم (متوسطيا–مغاربيا–إفريقيا) وما لها من دور فعال في إرساء مبادئ السلم والاستقرار في المنطقة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتأكد الأوربي من خطورة الظاهرة الإرهابية وعالميتها وكذا تضررها منها.

ومنه فكلا الطرفين الشريكين يعانيان من الظاهرة حيث أصبحت من بين أهم التحديات الأمنية الكبرى وكذلك بارتباطها بظواهر أخرى التنمية ،الهجرة غير الشرعية – الجريمة المنظمة... حيث كانت الدول الأوربية ترجع الإرهاب في الجزائر إلى استبداد نظام الحكم وغياب الديمقراطية. لكن نجاح الجزائر في تسويق مفارتها ضد الإرهاب، وبعد تفجيرات باريس لندن، مدريد... أصبح تسريع وتطوير الشراكة في هذا المجال أمرا مهما للطرفين.

« تبنى الاتحاد الأوربي مبادرة الأمن والتعاون المتوسطي التي تحتوي ثلاث محاور: المحور الأمني من خلال العمل بتوصيات مؤتمر هلنكسي للأمن والتعاون الأوربي و المحور الاقتصادي من خلال توفير الظروف والشروط المناسبة لتحقيق التنمية بصورة متوازنة في منطقة المتوسط، المحور االاتساني الذي خصص للحوار بين الثقافات »[1]

حيث أن التركيز على هذه المحاور الثلاثة يدل على رغبة الطرف الأوربي في توطيد الشراكة من جهة والقضاء على الإرهاب من جهة أخرى

« أهم الملفات التي اهتم بها قادة (5+5) الملف الأمني السياسي من أجل تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب، وتم التوقيع على مدونة السلوك في الذكرة العاشرة لمسار برشلونة 2005 »[2]

[1] – جويدة حمزاوي ، مرجع سابق ، ص90.

[2] – المرجع نفسه ، ص93.

إنشاء الاتحاد الأوربي لمؤسسات تعمل على محاربة الإرهاب: وكالات الاتحاد الأوربي لمكافحة الإرهاب (الأوروبول– الأوروجيست).

إدماج سياسة مكافحة الإرهاب الأوربية في العلاقات الخارجية للإتحاد.

– التعاون الأمن مع الجزائر في إطار إقليمي (افريقي–عربي–متوسطي) وتعمل دول الإتحاد لتحقيق أمنها من جهة وكذا تطوير الشراكة مع الجزائر لمحاربة الإرهاب لتحقيق عديد الأهداف: الحد من سيطرة المجموعات الإرهابية على الأراضي محاربة شبكات تمويل التمويل والشبكات الإنسانية واللوجستية والدعاية الإرهابية تجنب التطرف– حماية مصالحها ورعاياها بالخارج– تعزيز التعاون الدولي– محاولة إرساء الاستقرار في مناطق النزاعات ولرسم سيناريو إيجابي كذلك للشراكة الأوروجزائرية في مجال الإرهاب يمكن ذكر أهم ما يميز إمكانيات الجزائر والتي تجعل منها شريكا هاما للطرف الأوروبي لأنها تحمي أوربا من التطرف والإرهاب القادم من إفريقيا .

نجاح المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب سواء من خلال السعي إلى تحديد مفهوم أولا واعتمادها الآليات **داخلية وطنية** السياسية (قانون الرحمة–الوئام المدني–المصالحة الوطنية) عسكريا(إعلان حالة الطوارئ–المتابعات العسكرية النوعية) وكذا تنمويا (مناهج اقتصادية وتمويلية للشباب) ثقافيا واجتماعيا (تكريس ثقافة التسامح من خلال العديد من النشاطات) دينيا وفكريا (توحيد المرجعية الدينية ودور المساجد والمدارس في ذلك)

أو خارجيا: سواء إقليميا (إفريقيا، عربيا–متوسطيا، إسلاميا) من خلال الترويج لمقاربتها في كل المحافل الإقليمية خلال مجالس القمة أو الوزارية وكذا في منطقة الساحل الإفريقي ودور البرلمانات وكذا جمعيات المجتمع المدني.

أما دوليا: نجاح الجزائر في استصدار لوائح أممية لمحاربة الإرهاب من خلال تجفيف منابع التمويل (قرار مجلس الأمن 2009/12/18)

وهذا ما نتج عنه تراجع كبير في هذه الظاهرة في الجزائر وكذا التحكم النسبي في عدم تدفقها من دول الجوار التي تعرف توترات بواسطة.

«تكاثف جهود الجيش والأسلاك الأمنية– تطوير القدرات القتالية والعلمانية للجيش والتحكم في عوامل العنصرية في بناء الجيش لرفع التحديات ومجابهة التهديدات العناية الكبيرة من القيادة العليا للجيش – اتفاقيات صناعة الآليات والسيارات والشاحنات مع ألمانيا–وايطاليا لإنتاج حوامات لنقل الأفراد والشحن

والكشف والمراقبة –التمارين الميدانية الدائمة للرفع من القدرات–اقتناء السفينة" الغراب" الزاجر 922 المزودة بأحدث التكنولوجيات...»[1]

ومنه فالقدرات الجزائرية إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية لتعزيز قدرة الجزائر القتالية في مكافحة وكذا التهديد المستمر للجماعات الإرهابية وكذا الاستثمار في تجربة الجزائر ، إضافة إلى تبادل المعلومات وكذا عدم قدرة أي طرف لوحده لمواجهة هته الظاهرة العابرة للحدود يجعل من موضوع الشراكة قابل للتعزيز والتطور.

المطلب الثالث: السيناريو التحولي:

يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات جذرية في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة الدولية، و تحدث قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، وذلك من خلال الاعتماد على الفروقات بين الطرفين والتفاوت في الإمكانيات وكذلك كون الجزائر تعتبر كدولة تابعة للإتحاد الأوربي حيث أن معظم وارداتها من دول الاتحاد من جهة، ومن جهة أخرى التفاوت في ميدان التكنولوجيا وهو ما يعتبر عنصر أساسيا في مجال الطاقة حيث تعمل العديد من الشركات البترولية الأوربية على عملية الاكتشاف– الاستخراج للنفط الجزائري بتقنيات عالية التطور، و أيضا اعتماد الجزائر على شراكة أوربية في مجال تحديد بعض الأنظمة العسكرية المتطورة: شاحنات، سيارات، سفن، حوامات وفقا لعقد اتفاقية شراكة.

تركز نظرية التبعية على المتغير الاقتصادي والذي يؤثر في متغيري الدراسة (الطاقة–مكافحة الإرهاب) و تحوي العديد من التيارات فإن تيار "المركز– المحيط" وفق فكر سمير أمين وسعد زهران الذان يؤكدان "وجود طرفان تنمويان مختلفان حذريا نتيجة للتبادل الغير متكافئ ...فهناك مركز يملك التكنولوجيا ورؤوس الأموال وكل وسائل التطور، ومحيط يفتقر إلى مثل هذه الوسائل ولا يملك سوى المواد الأولية الخام التي يقوم بتصديرها إلى المركز ثم يعيد استيرادها مصنعة ونصف مصنعة بأثمان باهظة[2].

نتيجة لاستحالة القضاء على النظام الرأسمالي (حاليا) يمكن التنبؤ بتراجع الشراكة الأوروجزائرية في ميدان الطاقة وذلك بتطبيق فكر سمير أمين الذي يعتبرها استغلال وهيمنة على مصادر الطاقة تم إعادة بيعها بصيغ أخرى وبأثمان مضاعفة.

---

[1]– الجيش الجزائري–تمكن من هزم الإرهاب بفضل التقدير الصائب والمبكر لخلفياته، افتتاحية مجلة الجيش، سبتمبر 2016.

[2] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق ، ص222.

« وكذلك بالنسبة لمكافحة الإرهاب حسبه في كتابه "الفيرس الليبرالي" أن أسباب الإرهاب نتيجة لظرف تاريخي خاص وهو عمليات الاستعمار التي أثرت فيأهم مصدر للإرهاب وهو سرقة الثروات للبلاد الفقيرة وهو ما يؤثر على التنمية ويولد الفقر الذي هو منبت للإرهاب»[1]

ومنه فهذه المقاربة يمكن أن تجسد لنا فك ارتباط بين الطرفين في مجمل مجالات الشراكة عموما وفي مجال الطاقة ومكافحة الإرهاب على الخصوص، لكن هناك متغيرات أخرى قد لا تخرج من إطار هاته النظرية لكن باتجاهات أخرى: مثل المنافسة بين أقطاب الرأسمالية (الولايات المتحدة الأمريكية) وكذلك عديد الظروف والأحداث الأخرى لتي تؤدي إلى التراجع عن الشراكة بين الطرفين.

في مجال الطاقة:

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على تراجع الشراكة في مجال الطاقة من بينها: دور منظمة التجارة العالمية« والتي سهلت للدول الصناعية التحكم في التجارة الخارجية وحركة السلع واستطاعت استبعاد سريان أحكامها على النفط، أي النفط لا يدخل ضمن قائمة السلع التي تستفيد من خفض التعريفات الجمركية... فالدول المستهلكة حرة في قيمة الضرائب على وارداتها منه»[2] وهذا حسب تعبير سمير أمين أحد أدوات الهيمنة ، وهو ما يجعل الجزائر تعمل على تقليل الضرائب على صادرتها النفطية نحو أوربا، حيث يمكن التوجه إلى أسواق أخرى في حال عدم العدول عن هاته القوانين.

القوانين التي تفر منها وتحاول فرضها الهيئات الدولية والتكتلات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات على السلع النفطية لا يخدم الجزائر التي يعتبر مصدرها الأول.

– محاولة تصدير النموذج الرأسمالي للجزائر وهو ما نجحت فيه إلى أبعد حدود وفشل النموذج الاشتراكي والولوج إلى الاقتصاد الحر، والذي تم بإصلاحات عرفها الجزائر.

– العديد من الأحداث الإقليمية والدولية (احتلال العراق–الوضع في ليبيا–تقسيم السودان–الأزمة السورية...) والتي تشترك في أنها دول نفطية رسخ فكرة توالي سقوط منابع النفط في قبضة الدول الرأسمالية ، وهو

[1] – سمير أمين ، فك الارتباط مقابل الوسع ، متحصل عليه من الرابط:
https:www.bidayatmag.com>node 12h17 2019/06/10

[2] – عيسى مقليد، مرجع سابق ، ص 110.

استعمار جديد بغية نهب الثروات وهو ما يجعل الجزائر تحتاط وتتحفظ على العديد من البنود في الاتفاقيات النفطية.

– سعي الجزائر لحماية سيادتها بالعديد من الأطر القانونية والمؤسساتية وأهمها:

– الدفاع المستميت عن **قاعدة 51%–49%**"حيث تقاسم الأرباح بين سونطراك وشركاتها بنسبة 51% لسونطراك على الأقل مقابل 49% لشركائها على الأكثر، بدلا من نظام **عقود الامتياز*** التي طبقت في فترة 2005–2006 وذلك بغية استعادة الرقابة على قطاع المحروقات، وهذا ما يبين وجود أطراف داخلية تعمل لصالح الخارجية، وكذا وجود أطراف تحاول الحفاظ على الطاقة ومصادرها كملك للدولة وهو ما يسمح لها بحرية القرار، وكذا حق الشفعة في حال انسحاب الشريك الأجنبي وهو ما يثير استياء الطرف الأوربي الذي يسعى إلى الهيمنة والسيطرة على هذا القطاع.

حيث منعت الجزائر مجمع توتال من شراء أصول الشركة الأمريكية " انادارکو"

مقابل 8.8 مليار دولار وهذا خوفا من هيمنتها وحفاظا على مصالحها في الجزائر

– اعتماد الجزائر على شركاء آخرين مثل الصين، تركيا، الولايات المتحدة في مجال الشراكة الطاقوية قد يؤدي إلى فك الارتباط مع الجانب الأوربي.

– ومن بين أهم العوامل التي قد تؤدي إلى فك الارتباط أيضا، هي إشكالية أوربا في تحقيق التوازن في التزاماتها اتجاه دول أوربا الشرقية، وكذا باعتبارها فرصة للولوج إلى مصادر طاقة بديلة، واعتمادها على مصادر الطاقة البديلة.

في مجال مكافحة الإرهاب:

يمكن التنبؤ بفك الارتباط بين الطرفين الجزائري والأوربي في مجال مكافحة الإرهاب وذلك من خلال عديد المؤشرات والتي تعب كلها في نجاح الجزائر في مكافحة هاته الظاهرة، وكذلك دخولها في شراكة وتعاون مع العديد من الأطراف الدولية الأخرى:

– نجاح المقاربة الجزائرية نجاحا كبيرا في التعليل من خطر الإرهاب داخليا، وافتتاح الأطراف الإقليمية والدولية بها، من خلال آليات متعددة اقتصادية، سياسية، عسكرية اجتماعية ثقافية–دينية فكرية هذا على

* عقود الامتياز: هي عقود يسمح من خلالها للشريك الأجنبي باستغلال حقول النفط مع حق التملك مقابل جزء من العائدات أو فترة زمنية حتى 90 سنة ، وهو قانون تبنته الجزائر ثم تراجعت عنه سنة 2006.

المستوى الداخلي أما الخارجي نجاح دبلوماسي كبير، لا سيما ما تعلق بالقضايا الاولمبية تونس ، مالي ليبيا .

– اعتماد الجزائر ترسانة قانونية تجرم الظاهرة والظواهر المساعدة عليها مثل « قانون 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها يركز هذا القانون في تجريمه للهجرة على حماية مصالح تتعلق بحفظ النظام العام وهذا ما يحمي الحدود من أنشطة الشبكات الإجرامية »[1]

– مساهمة الجزائر في عقد اتفاقيات إقليمية لمكافحة الإرهاب (الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب–الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب) وهذا في ظل قناعة الجزائر باستقلالية المنطقة عن الإملاءات الأوربية ومغاربيا ومع دول الساحل الإفريقي ، وهو ما جعل منها قطبا دوليا ومنبرا استشاريا لمكافحة الظاهرة إضافة إلى التجديد المستمر لترسانتها العسكرية والاعتماد على الشريك الروسي في ذلك، وكذلك النشاطات العسكرية المستمرة (تمارين–مناورات...) سواء بصفة انفرادية أو تعاونية مع شركاء مثل (الولايات المتحدة...) في البحر، هذا كله إضافة إلى الدعم الشعبي الذي أصبح يلقاه النظام السياسي في الجزائر في مسعاه في القضاء على الإرهاب.

– تأكد الجزائر من الدعم الأوربي لبعض التنظيمات الإرهابية سواء ماديا، أو حتى من خلال تواجد عناصر إرهابية على الأراضي الأوربية، وذلك خدمة لمصالح بعض الدول الأوربية.

– استخدام الطرف الأوربي لموضوع مكافحة الإرهاب كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما ترفضه الجزائر.

– تورط المئات من الجهاديين ذوي الجنسيات الأوروبية في التنظيمات الإرهابية أثبت أن الخطر الإرهابي أصبح يأتي من أوربا.

كل هاته المؤشرات تسمح للطرف الجزائري بفك الارتباط من إتباع الشراكة مع الاتحاد الأوربي في مجال مكافحة الإرهاب.

[1] – حكيم غريب ، مرجع سابق ، ص .

خلاصة الفصل

أدت الاتفاقيات المبرمة بين الطرف الأوربي والطرف الجزائري إلى تزويد العديد من دول أوربا بالغاز الطبيعي الجزائري عبر أنابيب من صحراء الجزائر حتى المدن الأوربية، أما في مجال النفط أو البترول فالهدف الأول للأوربيين هو الاكتشاف والاستخراج، والشراكة في الأرباح. وذلك في ظل التغيرات الدولية التي جعلت من الأمن الطاقوي من أهم القضايا الإستراتيجية للدول سواء المنتجة–المستهلكة أو حتى دول العبور. وهذا ما جعل الإتحاد الأوربي كتكتل واحد يتبنى مفهوما واحدا للأمن الطاقوي، وهو أن التبعية للنفط ليست عائقا للحصول على الطاقة وإنما التقليل من المخاطر ذات العلاقة بموضوع الطاقة.

ومن بين أهم المخاطر ذات العلاقة بالطاقة هي ظاهرة الإرهاب الدولي حيث تم التطرق إلى عوامل قيام الشراكة بين الطرفين في هذا المجال وكذا المشاريع المشتركة و الآليات المشتركة مكافحتها وصولا إلى أهم التحديات (الوطنية–الإقليمية–الدولية) التي تقف أمام تكريس الشراكة بين الطرفين.

باعتبار حساسية مجالي الشراكة على جميع الأصعدة والمستويات، واعتبار المجالين من أهم التحديات التي تواجه النظام الدولي عموما تم رسم ثلاث سيناريوهات للشراكة بناء على ثلاث نظريات تشترك في كونها تفسر طبيعة العلاقات بين طرفين دوليين أو أكثر في ظل عدم التكافؤ في الإمكانيات والقدرات.

وتم بناء سيناريو يقوم على استمرار الشراكة بين الطرفين وما يسمى بالسيناريو الخطي أو الاتجاهي والذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي من خلال مؤشرات تعمل على بقاء الشراكة بين الطرفين وهذا وفقا لنظرية الاستقرار التي تنتج تحت الإقليمية الجديدة للتكامل الدولي، أما السيناريو الثاني السيناريو الإصلاحي أو تصاعد وتيرة الشراكة بين الطرفين لخصوصية وأهمية المجالين الطاقة ومكافحة الإرهاب وجب التعاون وحتى الشراكة وفقا لنظرية الاعتماد المتبادل. أما السيناريو الثالث السيناريو التحولي، والذي يفترض وجود تحولات رديكالية تعمل على فك الارتباط (وفقا لنظرية التبعية) وذلك لتضرر طرف من أطراف الشراكة (الطرف الجزائري) وعادة يكون الطرف الأقل إمكانيات ، وفق العديد من المؤشرات.

الخاتمة

تعتبر الشراكة أحد وسائل مجابهة التغيرات التي صاحبت انهيار المعسكر الشرقي حيث أصبح تحقيق الأمن بمفهومه الواسع صعبا للدول بمعزل عن ارتباطاتها الخارجية، وهو ما ذهب إليه الطرفان الجزائري والأوربي من خلال ترقية جهود الطرفين من التعاون إلى الشراكة في إطار أورو متوسطي، حيث كان مؤتمر برشلونة 1995 نقطة تحول في مسار العلاقات بين الطرفين. والانطلاق الفعلي للشراكة جاء بعد المفاوضات الممتدة من سنة 2001 حتى يوم 19 ديسمبر 2003 تاريخ التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق في بروكسل، ودخوله حيز التنفيذ في أول سبتمبر 2005 بعد مصادقة برلماني الطرفين حيث احتوى الاتفاق على الجوانب الاقتصادية والمالية – الأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

بموجب الشراكة انتقل الاتحاد الأوربي إلى عقد اتفاقيات شراكة ثنائية (ليست جماعية) أي الاتحاد الأوربي من جهة وكل دولة من جنوب المتوسط على حدة من جهة ثانية.

ويمكن إجمال نتائج الدراسة فيما يلي :

تفسير ظاهرة الشراكة بين الطرفين وفق مجموعة من النظريات المختلفة الاتجاهات والخلفيات لكنها كلها تركز على معطى أساسي، وهو الاقتصاد والأمن، وكذلك عدم التكافؤ بين طرفي الشراكة. وبناء عليه فإن مشاريع الشراكة في مجال الطاقة ومكافحة الإرهاب تهدف إلى تحقيق الأمن بمفهومه الواسع لاسيما ما تعلق بالأمن الطاقوي ومحاربة الإرهاب؛ حيث يمكن القول بـــ:

- وجود إرادة مشتركة بين الطرفين في تعزيز الحوار والتقارب بين الطرفين في مجالات الشراكة وخاصة الطاقة ومكافحة الإرهاب.
- وجود نية من الطرف الجزائري من خلال تطوير الإدارة الجزائرية من أجل مواكبة المعايير الدولية.
- توسيع الطرفين برامج التعاون إلى قطاعات متعددة.
- اتفاق الطرفين على أن يصبح الاتحاد الأوربي أول شريك اقتصادي للجزائر، لاسيما في مجال الاستثمار.
- تطوير المشاريع المشتركة في المجالين (طاقة، مكافحة الإرهاب)
- رغبة الطرف الأوربي في العمل مع الجزائر من أجل تنويع اقتصادها.

الخاتمة

كما أن رسم سيناريوهات للشراكة الأوروجزائرية بناء على النظريات الثلاثة التي تم تفصيلها في الإطار النظري المفسر للشراكة أفضت إلى رسم ثلاث سيناريو خطي –الاتجاهي– أو بقاء الوضع على حاله وفقا لعديد المؤشرات بالاعتماد على نظرية الاستقرار. السيناريو الإصلاحي – التصاعدي–، والذي يفترض تصاعد وتيرة الشراكة بين الطرفين، وذلك لعديد الفرص وكذا التهديدات التي في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب، يتطلب الاعتماد المتبادل، وجعل الطرفين كلاهما رابح/رابح أي الاستمرار في الشراكة وتطويرها، كأنها أصبحت حتمية في ظل مكانة الطاقة من جهة، وكذا التهديدات الإرهابية من جهة أخرى.

أما في حالة حصول تحولات عميقة على مسار الشراكة، والتي قد تؤدي إلى فك الارتباط بين الطرفين، وذاك لتضرر أحدهما وهنا تكون الجزائر هي المتضرر، لأن الاتحاد الأوربي له سلطة كبيرة في هاته الشراكة (اقتراح–تفعيل–تمويل...) وكذا زيادة رغبته في امتلاك الطاقة قد تجر الجزائر إلى التخلي عن جزء من سيادتها في ظل الضغوط، وكذا ارتباطها اقتصاديا بهذا التكتل.

لتفعيل الشراكة وتحقيق أهداف الطرفين وكذا إمكانية تطويرها وتقوية درجة التكامل في ظل ارتفاع التبادل التجاري وكذا إمكانية تحقيق الأمن والاستقرار المشترك يستوجب بتطبيق نظرية الاعتماد المتبادل ومنه يمكن تبني السيناريو الإصلاحي التصاعدي اعتمادا على هاته النظرية، لكن بعد تحقيق مجموعة من التوصيات وخاصة للطرف الجزائري باعتباره الطرف الأقل تأثيرا في هاته الشراكة

في مجال الطاقة:

- لابد للجزائر من العمل على تطوير قدراتها لكي تكون لها قدرة تفاوضية أكبر ولما لا الاقتراح والتمويل من خلال العصرنة والتطور الصناعي وامتلاك التكنولوجيا، والاستعانة بالكفاءات الجزائرية.
- إنشاء قانون للمحروقات فيكون قانون سيادي ويعطي القوة للمفاوض الجزائري.
- ضرورة استثمار الجزائر في الطاقات البديلة غير الناضبة والنظيفة، التي ستكون هي المصدر الأساسي بعد نفاذ البترول والغاز.
- الاعتماد على الشراكة مع الجانب الأوربي لامتلاك التقنية المتطورة في اكتشاف –استخراج– نقل المواد الطاقوية.

- عمل الجزائر على إنشاء سوق عالمية للغاز الطبيعي، والتي تكون مصدرا لأسعاره، وذلك لكسر احتكاك الأوربيين لتسعيرهم للغاز.
- عمل الجزائر على التأمين الجيد للمنشآت البترولية وخاصة بعد "حادثة تقنتورين".
- الاستفادة قدر الإمكان من الريع النفطي والغازي لتعزيز التنمية بإنشاء قاعدة : صناعية، زراعية سياحية... هامة تكون بديلة عن النفط المورد الغالب على مداخيل الجزائر.

في مجال مكافحة الإرهاب:

على الرغم من الجهود والأشواط الكبيرة التي قطعتها الجزائر إلا أن هناك بعض التوصيات في هذا المجال :

- تأمين الحدود الجزائرية أكثر، وذلك في ظل شساعتها وكثرة التوترات حولها (ليبيا – تونس– مالي، النيجر...) وهو ما يتطلب ميزانيات ضخمة.
- الاستثمار في التوجه لشعبي الرافض للإرهاب لتحقيق نتائج أحسن.
- إمكانية توجيه ضربات خاطفة لجماعات الإرهابية وراء الحدود بالتنسيق مع دول الجوار الإقليمي للحد من قوتها ومحاربتها في عمقها، وذلك في ظل عدم تواجد هياكل للدولة خاصة في ليبيا.
- تطوير أنظمة الكشف والرصد، وتمويل الوحدات القتالية بأحدث التكنولوجيات المساعدة على اكتشاف معاقل الجماعات الإرهابية .
- تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...لتراجع الشباب عن الالتحاق بالجماعات الإرهابية.
- تجفيف منابع تمويل الإرهاب، والتي عادة تكون مرتبطة بتهديدات أخرى(الهجرة السرية الجريمة المنظمة وتبييض الأموال...)

هذه التوصيات قد تسمح من رفع القدرات الجزائرية في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب، والتي تسمح بتطوير الشراكة وفق الاعتماد المتبادل في إطار التكافؤ بين الطرفين، وهو ما يطور من الشراكة ويمنحها منحا ايجابيا .

❖ **القرآن الكريم**

❖ **باللغة العربية**

❖ **المعاجم والقواميس:**

1. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2004.
2. علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.
3. وضاح زيتون، معجم المصطلحات السياسية، الأردن: دار أسامة للنشر، 2013.

❖ **الوثائق الرسمية:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 10.90 المتضمن تكريس الاستثمار الأجنبي ، الجريدة الرسمية : العدد10 ، 1990 .

❖ **الكتـــــب:**

1. أبو الحجاج يوسف ، البترول و التنمية الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية ، القاهرة : دار القومية للطباعة ، 1975 .
2. بشارة خضر، أوربا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.
3. بوزيد اعمر ، شركاء أم منافسون : سياسات الصراع و التكامل في العلاقات الأمريكية-الأوربية اتجاه منطقة غرب المتوسط ، الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 2014 .
4. بوقارة حسين ، ظاهرة التكامل : بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية ، الجزائر : دار لمسة للنشر و التوزيع ، 2017 .
5. بيتر فيونا ، (الاقليمية و التكامل) ، جون بيليس و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة : الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث ، 2004 .
6. جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2007.
7. رقايقية فاطمة الزهراء ، الشراكة الأورو متوسطية: رهانات حصيلة وآفاق، الأردن: دار زهران للنشر 2015.
8. عبد الله حسن ، مستقبل النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.
9. عياد سمير محمد ، التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب، الجزائر: دار الأمة للنشر2013 .

10. عياد محمد سمير ، التكامل الدولي : النظريات و التجارب ، الجزائر : شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2013.
11. كاتب أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، الجزائر: ابن النديم للنشر، 2013.
12. مجدان محمد، تحليل العلاقات الدولية ، الجزائر: دار المواهب ، 2015 .

❖ **المجلات والدوريات:**

1. بن منصور ليليا ، الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية : مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد 4 ، 2017.
2. بوريب خديجة ، الدبلوماسية الأمنيـة في منطقة الساحل الإفريقي : الواقع والأفاق ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 41 ، 2014.
3. حسين احمد قاسم ، العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة ، قطر الدوحة : مجلة سياسات عربية ، العدد 23، نوفمبر 2016.
4. صالحي صالح ، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 2 ، 2002 .
5. عدالة جعفر ، تطور سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 19 ، ديسمبر 2014.
6. عدالة جعفر ، تطور سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 19 ، ديسمبر 2014.
7. العرباوي نصير ، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية ، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ، العدد 17 ، 2013.
8. مزياني فيروز ، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية : السيناريو أداة الوحدة المنهجية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد التاسع، 2001.
9. وصفي حمد عقيل ، التحولات المعرفية للواقعية و الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة الأردن : مجلة دراسات ، العدد 1 ، 2015.

❖ **الدراسات غير المنشورة:**

1. بن سونة العجال ، اتفاق الشراكة الأوربية الجزائرية و آثاره على الاقتصاد الوطني ، مذكرة ماستر (جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق ، 2014).

2. بن محاد سمير ، استهلاك الطاقة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير : قسم العلوم الاقتصادية ، 2009).
3. بوزكري جمال ، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، (جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، 2013).
4. ثابت حسين ، الإستراتيجية الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوربي في جنوب المتوسط ، مذكرة ماستر (جامعة أم البواقي، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2017).
5. حمزاوي جويدة ، القسور الأمني الأوروبي ، مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ،2011).
6. رضوان ايمان ، انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر 2003-2013 ، مذكرة ماستر، (جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجريبية، 2015).
7. زكري مريم ، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية – المغاربية ، رسالة الماجستير ، (جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011).
8. سايل سعيد ، التعاون الأوربي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية ، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2012).
9. شاكري قويدر ، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015).
10. غفالن إلياس ، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2000-2014 ، أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية 2017).
11. غفالن شواشي فاطمة، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التنمية، أطروحة دكتوراه، (جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2018).
12. قريب بلال ، السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه : التحديات و الرهانات ، مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011).

13. لوتيسي علي ، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فعالية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الانفرادية ، رسالة دكتوراه، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012).
14. مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على القطاع الصناعي الجزائري رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3، كلية لاقتصاد وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2012).
15. مزاني راضية ياسينة ، مسالة الدفاع الأوربي بعد حرب كوسوفو ، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011).
16. مزياني لطفي ، الأمن الطاقوي للاتحاد الأوربي و انعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012).
17. مقليد عيسى ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ، رسالة ماجستير (جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، 2008).
18. مليتي سهيلة ، سياسات الاتحاد الأوربي لمكافحة الإرهاب في المتوسط ، مذكرة ماستر (جامعة أم البواقي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، تخصص دراسات أمنية في المتوسط ، 2016).
19. هويدي عبد الجليل ، انعكاسات الشراكة الأور ومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر ،رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2013).

❖ **التقارير:**

1. لجنة الاتحاد الإفريقي المعنية بالبنية التحتية والطاقة والسياحة العابرة للقارة، تقرير: إطار شراكة إفريقيا – الاتحاد الأوربي في مجال الطاقة،17 مارس 2017 .
2. مجلس حقوق الإنسان، تقرير: حقوق الانسان والتضامن الدولي، نيويورك، 22 جويلية 2009.

❖ **الأوراق العلمية:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الطاقة و المناجم ، الأسس و التوجيهات العامة لسياسات الطاقة في الجزائر ، مداخلة : مؤتمر الطاقة العربي العاشر ، الإمارات العربية المتحدة : أبو ظبي 21-23 ديسمبر 2014 .
2. سعاد جبار و سعاد ماحي ، الطاقة في الجزائر : موارد و إمكانيات ، مداخلة : المؤتمر الأول : حول سياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2015.

3. عبد المجيد قدري، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، مداخلة في : الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوربية، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأور مغاربي، 2005.
4. محمد براق وسمير ميموني ، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسات تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ، مداخلة: جامعة فرحات عباس سطيف 13-14
5. موالدي سليم، الشراكة الأور متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري ، مداخلة: الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم جامعة الجزائر3، 13 ماي 2013.
6. نوفمبر 2006، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ، 2007.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

- 30 شركة دولية تعمل في مجال النفط في الجزائر ، تصريح لرئيس الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات متحصل عليه من الرابط https://www.tsa.algerie.com. تاريخ االاطلاع : 2019/06/07 على 21:20 .
- الاتحاد الأوربي و الجزائر عازمان على مواجهة تحديات الأمن الإقليمي سويا ، تقرير : صادر عن المفوضية الأوربية للشؤون الخارجية ، متحصل عليه من الرابط : https://eeas.europa.eu/delegatior>algeriaen ، تاريخ الإطلاع 2019/05/31 على 23:33.
- الاتحاد الأوروبي والجزائر ، متحصل عليه من الرابط https://www.diplomatie-guov.fr>algerie تاريخ الإطلاع 2019/06/08 على 18:32.
- انتصار فقير ، دالية غانم ، تضاؤل الموارد : التحديات المالية و تداعياتها على الاستقرار في الجزائر ، تاريخ الإطلاع 2016/02/11 متحصل عليه من الرابط : https//carnegie-mec.org >dr ûb-62784 .
- ايني الايطالية توقع اتفاقيات مع سونطراك ، متحصل عليه من الرابط : https://www.tsa.algerie.com تاريخ الإطلاع 2019/06/07 على 18:40 .
- التطورات الرئيسية في مجال النفط و الطاقة ، متحصل عليه من الرابط : https://www.amf.org>Files>econ>pdf تاريخ الإطلاع 2019/06/07 على 00:22.

- خافيير سولانا ، أوروبا أمنة في عالم أفضل : الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ، تقرير مجلس الاتحاد الأوروبي متحصل عليه من الرابط https: www.consilim.europa-eu/infopublil23h47 ، تاريخ الإطلاع 2019/06/02
- خالد السيد ، الإرهاب الدولي و الجهود المبذولة لمكافحته ، متحصل عليه من الرابط : https://www.policemc.gov.bh>pdf>52. ، تاريخ الاطلاع 2019/05/24 على 00:21 .
- سمير أمين ، فك الارتباط مقابل الوسع ، متحصل عليه من الرابط:

https://www.policemc.gov.bh>pdf>52. تاريخ الإطلاع 2019/05/24 على4:20.

- سمير جسام راضي ، مفهوم التعاون الدولي و الدارس الفكرية للعلاقات الدولية ، http://www.iasj.net›iasj.pdf. تاريخ الإطلاع : 2019/06/14 على 21:13 .
- عبد القادر مطالس ، مستقبل الغاز الطبيعي في ميزانية الطاقة العالمية، متحصل عليه من الرابط http: //www.enssea.net>enssea>majalat تاريخ الإطلاع : 2019/06/14 على 20:13 .
- العلاقات العربية والإقليمية والدولية في مجالات الطاقة ، تقرير من وزارة الطاقة والمناجم الجزائر متحصل عليه من الرابط https.www.oa pecorg.org>midiea 07/06/2019 29h18.
- قاموس مجمع المعاني الجامع ، متحصل عليه من الرابط : https://www.almaany.cm.pdf. تاريخ الاطلاع :2019/06/15 في 23:49 .
- ليلى س ، 40 مليار دولار مداخيل الجزائر من المحروقات في 06 أشهر ، جريدة صوت الأحرار متحصل عليه من الرابط : https//www.djzairess.com>alaror تاريخ الإطلاع : 2019/06/14 على 15:10
- مراد مقعاش ، التهديدات الامنية في المتوسط و أثرها في علاقات الأمن و التعاون الأورو-جزائري ، تقرير المركز الديمقراطي العربي 2017/01/04 ، متحصل عليه من الرابط : https://www.democraticac.de/p.4204. ، يوم 2019/05/25 على 01:26 .
- وكالة الأنباء الجزائرية ، الأمن القومي و مكافحة الإرهاب ، يوم 2نوفمبر 2018 على 18:16 متحصل عليه من الرابط : https://www.aps.dz>algerie. ، يوم 2019/05/23 ، على 01:30

- الوكالة الأوربية للبيئة ، البيئة التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط عشر سنوات من التعاون 1995-2005، متحصل عليه من:
http://reports.eea.eu.int/ENVSERIES05/en/tab-abstract-RLR

❖ **باللغة الأجنبية:**

1. Gabe Mythen-Sandra Walklate, « Terrorism,riskamdenternationa l security the paris of AskingWatif ?securty dialogue vol.39.N :23,April 2008.
2. Hubert COUDURIER ,le Monde selon chirac :les coulissde la Diplomatie Française,paris :calman-lévy,1998.
3. MalainieMorisse- shilbach, l'Euroupe et la Question Algerinne, Paris :presses universitaire de françe 1999.
4. Rapport sur la Coopération UE-ALGÉRIE Edition 2016 , Alger : Délégation de L'union Européenne en Algérie 2016 .

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعرفان

مـقـدمـــة.....أ-و

الفصل الأول : الإطار العام للشراكة الأوروجزائرية.....07

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة.....08

المطلب الأول : مفهوم التعاون.....08

المطلب الثاني : مفهوم الشراكة.....11

المبحث الثاني : تطور العلاقات الأوروجزائرية.....16

المطلب الأول : مرحلة التعاون.....16

المطلب الثاني : مرحلة الشراكة.....21

المبحث الثالث : دوافع وأهداف الشراكة الأوروجزائرية.....32

المطلب الأول : دوافع الشراكة الأوروجزائرية.....32

المطلب الثاني : أهداف عقد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.....34

المبحث الرابع : الأطر النظرية المفسرة للشركة الأوروجزائرية.....37

المطلب الأول : نظرية الاعتماد المتبادل.....37

المطلب الثاني : نظرية التبعية.....39

المطلب الثالث : نظرية الاستقرار (الإقليمية الجديدة).....41

الفصل الثاني : الشراكة الأوروجزائرية في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب.....44

المبحث الأول : الشراكة الطاقوية الأوروجزائرية.....45

-المطلب الأول : دوافع الشراكة في مجال الطاقة.....46

-المطلب الثاني : المشاريع المشتركة في مجال الطاقة.....54

المبحث الثاني : الشراكة الأوروجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب.....57

-المطلب الأول : عوامل قيام الشراكة في مجال مكافحة الإرهاب.....57

-المطلب الثاني : الآليات المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب.....63

المبحث الثالث : تحديات الشراكة الأوروجزائرية في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب.....67

-المطلب الأول : التحديات الوطنية.....67

-المطلب الثاني : التحديات الإقليمية.....73

-المطلب الثالث : التحديات الدولية.....75

المبحث الرابع : سيناريوهات الشراكة الأوروجزائرية بناء على مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب....79

-المطلب الأول : السيناريو الخطي.....79

-المطلب الثاني : السيناريو الإصلاحي (التصاعدي).....83

-المطلب الثالث : السيناريو التحولي.....88

الـــخـــاتـــمـــة 93

قائمة المصادر والمراجع.....96

فهرس المحتويات.....103